الحقيبة التعليمية لمادة

مبادئ المحاسبة

لقسم التقنيات المالية

والمصرفية

محمد حامد السويدي

المعهد التقني\ نينوى

مفردات المنهج :-

w	Date	Topies covered	Notes
1		طبيعة المحاسبة،اهداف المحاسبة وعلاقتها بفروع المعرفة الاخرى	
2		اسس تسجيل العمليات المحاسبية	
3		القيد المفرد	
4		القيد المزدوج	
5		استخدام معادلة الميزانية	
6		العناصر المحاسبية	
7		تأثير العمليات المالية على عناصر معادلة الميزانية	
8		=	
9		الدورة المحاسبية	
10		سجل اليومية وسجل الاستاذ	
11		العمليات التمويلية	
12		العمليات الرأسمالية	
13		العمليات الايرادية المتعلقة بالشراء	
14		العمليات الايرادية المتعلقة بالبيع	
15		العمليات النقدية	
16		تمارين	
17		ميزان المرجعة	
18		تصحيح الاخطاء	
19		قياس نتائج اعمال المنشأة	
20		الحسابات الختامية	
21		حساب المتاجرة	
22		حساب الاربح والخسائر	
23		قائمة المركز المالي	
24		المصاريف المقدمة	

25		المصاريف المستحقة	
26		الايرادات المقدمة	
27		الايرادات المستحقة	
28		الاندثارات	
29		تمارين	
30		تمارين	
31		تمارين	

الإطار النظري للمحاسبة

١ – نشأة المحاسبة:

وبالنظر في التاريخ وجد أنه تم استخدام طرق مختلفة لمسك الدفاتر منذ سنة ٢٣٠٠ق م بداية بالسمرائيين الذين استخدموا أقراص الطين التي نقشوا عليها البيانات وجففوها تحت أشعة الشمس ، ثم الرومانيين استخدموا الأخشاب المغطاة بالشمع ، ثم المصريين القدماء والهنود الحمر استخدموا ورق البردي للتسجيل واستبدل الورق بالقماش والجلد في العصر الاسلامي ، وفي القرن الثاني عشر في عهد هنري الأول استخدم الورق الملتف على شكل اسطوانات وفي القرن ١٣ و١٤ استخدم النقش على الألواح الخشبية وتقسيمها نصفين يحتفظ كل من البائع والمشتري بنصف لإثبات الدين. ومع ظهور النقود واختفاء التعامل بنظام المقايضة ، كان لابد للتاجر من طريقة علمية لمسك الدفاتر.

ومن هنا وضع باتشيلو عالم الرياضيات الايطالي الأسس الأولية للمحاسبة كنظرية وأوجد نظرية القيد المزدوج سنة ١٤٩٤م ولم يتم استعمالها بشكل واسع إلا عام ١٨٦٩م ، واقترح باتشيلو ثلاث دفاتر (١) التسويدة (٢) اليومية (٣) الأستاذ ولازالت تستخدم إلى الآن.ولكن مع تطور التبادل التجاري وظهور الاختراعات والنمو الصناعي كان لابد للمحاسبة أن تكون علم له نظريات وفروض ومبادئ ومفاهيم علمية واستخراج وتحليل النتائج المالية.

٢ – تعريف المحاسبة:

- تعريف يعتمد على الجانب التطبيقي: فن تسجيل وتصنيف وتلخيص الأحداث الاقتصادية .
- تعريف يعتمد على الجانب العلمي والاكاديمي : العلم الذي يبحث في طرق تسجيل وتبويب وتحليل المعاملات المالية المختلفة للمنشأة لخدمة أغراض معينة.
- جمعية المحاسبة الأمريكية : هي عملية تحديد وقياس وتسجيل وتوصيل المعلومات المالية المتعلقة بالوحدات الاقتصاديةإلى المستخدمين المهتمين بتلك المعلومات لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة .
- نظام للمعلومات يختص بتوليد المعلومات ذات الطابع الاقتصادي أو المعلومات المرتبطة بالأحداث التي تنطوي على الاختيار من بين الاستخدامات البديلة للموارد الاقتصادية المحدودة .

من خلال التعريفات السابقة يمكن استنتاج التعريف التالي للمحاسبة :

(هي مجموعة من المبادئ والأسس والنظريات والمفاهيم المحاسبية التي تحكم تسجيل العمليات المالية بطريقة منظمة وتبويبها وتلخيصها في شكل قوائم مالية بهدف تحديد نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة عن فترة زمنية معينة وتحديد المركز المالي في هذه الفترة وحتى يستفيد جميع الأطراف في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة)

٣- أهداف و وظائف المحاسبة المالية : Objectives of Financial Accounting:

يجب في البداية التفرقة بين الأهداف والوظائف ، فالهدف: هو الغاية اللي يرغب في تحقيقها ، في حين أن الوظيفة: هي مجموعة الأعمال التي يتم القيام بها من أجل تحقيق هذه الغاية. وفي ضوء ذلك يمكن القول أن للمحاسبة المالية الأهداف والوظائف التالية:

أولاً : الأهداف: Objectives :

هناك خمسة أهداف للمحاسبة المالية

الأهداف المستخلصة من التعريف السابق ذكره:

١- تحديد نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة عن فترة زمنية معينة.

٢- تحديد المركز المالي في هذه الفترة.

الأهداف الأخرى التي تسعى المحاسبة المالية إلى تحقيقها :

٣- توفير البيانات والمعلومات اللازمة للتخطيط ورسم السياسات للفترة أو الفترات القادمة.

٤- توفير البيانات والمعلومات اللازمة لإحكام الرقابة على أعمال المنشأة والمحافظة على ممتلكاتها من الضياط والتلاعب والإختلاس.

٥- الإحتفاظ بسجلات كاملة ومنظمة ودائمة للتصرفات المالية التي تقوم بها المنشأة حتى يمكن الرجوع إليها عند الحاجة.

ثانياً : الوظائف : Functions :

هناك أربعة وظائف للمحاسبة المالية :

١- التحديد :تحديد الأحداث الاقتصادية (العمليات المالية) التي ينبغي الإهتمام بها ومعالجتها وتجهيزها (هل هي عملية مالية أو غير مالية ؟) فالمحاسبة تهتم فقط بالعمليات المالية لأنها لغة المال مثل : بيع السلع، تقديم الخدمات، الشراء ، دفع الأجور. أما العمليات غير المالية مثل: قرار تعيين موظف فالمحاسبة لا تهتم بها.

٢- القياس : بعد تحديد العمليات المالية يجب أن تكون قابلة للقياس بوحدة النقد (تحديد قيمتها بالريال) لها قيمة مالية. أما العمليات التي لا يمكن قياسها بوحدة النقد فيتم تجاهلها لأنها عمليات غير مالية .

٣– التسجيل : بعد قياس العمليات المالية يتم إثباتها في الدفاتر المحاسبية باتباع الطرق العلمية السليمة وذلك بشكل توثيق تاريخي مستمر .

٤– التوصيل: لكي تتم الإستفادة من العمليات المالية التي تم تحديدها وقياسها وتسجيلها ينبغي توصيل نتائجها إلى المستفيدين عن طريق إعداد التقارير المالية التي من أهمها القوائم المالية ، ثم يقوم المحاسب بتحليل وتفسير هذه القوائم للمستفيدين ليسترشدوا بها في اتخاذ القرارات .

٤– الأطراف المستفيدة:

– إدارة المنشأة (المستخدم الداخلي):

المستويات الإدارية المختلفة داخل المنشأة التي أعدت التقارير المالية لاحتياج إدارة المنشأة للمعلومات المحاسبية لمساعدتها في اتخاذ القرارات الاقتصدية الرشيدة مثل مدى حاجة المنشأة للسيولة النقدية ، بالإضافة إلى حاجة إدارة المنشأة للتأكد من تحقيق أهدافها طويلة الأجل في تحقيق الربح ويكون ذلك من خلال تقارير تفصيلية داخلية إضفة للتقارير المالية والقوائم المعدة .

– المستخدم الخارجي :

وتشمل جميع الأطراف غير إدارة المنشأة وهي:

– أصحاب المنشأة (الملاك) :

للتعرف على مدى نجاح أعمالهم وقياس مدى كفاءة الإدارة في استخدام وحماية أموالهم ، بالإضافة إلى اتخاذ القرارات المتعلقة بزيادة أو تخفيض استثماراتهم أو ابقائها على ماهي عليه .

– المستثمرون الحاليون والمحتملون:

للتعرف على حجم العائد الحالي أو المتوقع ومدى كفاءة الإدارة .

– الدائنون:

للاطمأنان على تحصيل مستحقاتهم من المنشأة ..

– الأجهزة الحكومية:

مثل مصلحة الزكاة والدخل ، وزارة المالية والتجارة وديوان المراقبة العامة وذلك لأغراض مختلفة مثل جباية الزكاة وفرض الضرائب ، التخطيط الإقتصادي، منح الإعانات .... .

– العاملون:

للاطمأنان على استمرار وظائفهم .

– الرأي العام :

وهم الخبراء والباحثون والمستشارون الماليون والاقتصاديون والمؤسسات العامة وذلك لأغراض مختلفة .

٥- خصائص المعلومات المحاسبية:

➢ الملاءمة : أي ذات صلة بالقرار المراد اتخاذه وتحدد بثلاث عناصر :

- الوقتية :

بأن تكون حديثة وفي الوقت المناسب ويمكن أن تكون تقديرية .

- القدرة التنبؤية للمعلومات :

بمعنى أنها تمكن متخذ القرار من تحسين توقعات المستقبل لنتائج الأحداث .

- إمكانية التحقق من التوقعات :

تساعد متخذ القرار من مراجعة وتصحيح التوقعات السابقة .

➢ الموثوقية :

بمعنى امكانية الاعتماد عليها لاتصافها بالموضوعية والحياد وصدق التعبير عن الأحداث الاقتصادية ولها ثلاث عناصر:

- الحياد :البعد عن النحياز المتعمد للوصول لنتائج محددة مسبقا لخدمة أطراف معينة .
- الموضوعية : وتعني قابلية المعلومات للمراجعة من قبل أطراف أخرى غير الطرف الذي قام بإعدادها .
- صدق المعلومات في تمثيل الظاهرة موضع البحث.

➢ القابلية للمقارنة :

امكانية اجراء مقارنة لنفس المنشأة بين فترات زمنية مختلفة (تتأثر بمدى اتباع نفس الطرق المحاسبية) أو مع منشآت أخرى في نفس النشاط ، حيث تزداد قيمة المعلومات المحاسبية مع اجراء المقارنات .

٦- فروع المحاسبة:

_ المحاسبة المالية :

وهي الفرع الذي يهتم بتحليل وتسجيل العمليات المالية وتلخيصها بهدف قياس نتيجة نشاط المنشأة خلال فترة زمنية معينة . فقائمة الدخل وقائمة المركز المالي هي نتاج المحاسبة المالية للمنشأة ويتركز اهتمامها على تقديم المعلومات المالية للأطراف الخارجية .(المحاسبة الخارجية)

- محاسبة التكاليف و المحاسبة الإدارية :

بدأ هذا الفرع بمحاسبة التكاليف لتحديد تكلفة الانتاج أو لتحديد تكلفة الوحدة ، ثم تطور إلى المحاسبة الإدارية لارتباطها بمحاسبة التكاليف حيث أن الاستخدام الإداري للمعلومات المحاسبية بدأ باستخدام تكاليف المنتجات في اتخاذ القرارات الإدارية وتطور ليشمل جميع المعلومات المحاسبية التي تخدم الإدارة مثل التخطيط والرقابة وقياس الأداء ، وهذا ما يسمى بالمحاسبة الإدارية التي هي امتداد لمحاسبة التكاليف .

– المحاسبة الحكومية : **Governmental Accounting**

وهي الفرع الذي يهدف لتوفير المعلومات المحاسبية الخاصة بالوحدات والإدارات الحكومية للتأكد من تحقيق الرقابة على الأموال العامة للدولة سواء الإيرادات أوالمصروفات الحكومية.

– المراجعة: **Auditing**

تعد المراجعة أحد الوظائف وثيقة الصلة بوظائف المحاسبة، والمستقلة عنها في نفس الوقت. وتهدف المراجعة إلى التحقق من دقة المعلومات المحاسبية بغرض إبداء رأي فني محايد عن مدى عدالة القوائم المالية لمنشأة معنية في إطهار المركز المالي ونتيجة الأعمال لتلك المنشأة. (المحاسب يعد القوائم المالية والمراجع يراجعها) لإضفاء الثقة والمصداقية في المعلومات الواردة بتلك القوائم .

٧– المبادئ المحاسبية المتعارف عليها: (ص ١٧) **Generally Accepted Accounting Principles (GAAP)**:

تعتمد المحاسبة المالية على كثير من المفاهيم و المبادئ التي نشأت وتطورت على مدى التطور التاريخي للمحاسبة. وكثيرًا ما يطلق عليها إسم المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو المقبولة قبولاً عامًا **Generally Accepted Accounting Principles** وهي توضح الطريقة أو الإجراءات التي يتم بها معالجة مفردات القوائم المالية بشكل يؤدي إلى تجانس سجلات وقوائم المنشآت التي تظهر بها مثل هذه البنود. ومن أهم هذه المبادئ ما يلي:–

١– الوحدات المحاسبية: **Accounting Entity**: (استقلال الوحدة المحاسبية)

من وجهة نظر المحاسبة، تعامل كل منشأة على أنها وحدة منفصلة عن مالكيها وعن المنشآت الأخرى ولها شخصيتها المعنوية المستقلة إستقلالاً تامًا عن مالكها بصرف النظر عن الشكل القانوني لها. ويمثل هذا المبدأ محور الاهتمام الذي يدور حوله النظام المحاسبي. ولذلك فلكل منشأة سجلاتها المحاسبية، ونظامها المحاسبي من تحديد، وقياس، وتسجيل، وإحتفاظ وتبليغ للمعلومات المحاسبية. فالمعاملات المالية الخاصة بالمالك ليست جزءًا من المنشأة المملوكة له ولا تثبت في السجلات المحاسبية الخاصة بتلك المنشأة إلا إذا كانت ذات تأثير مباشر عليها.(مثال : رأس المال والمسحوبات) (البنك السعودي الأمريكي)

٢– الوحدات النقدية: **Monetary Unit**

لا بد من إستخدام صيغة مفهومة لمستخدمي المعلومات المحاسبية عند تسجيل أو تبليغ تلك المعلومات، وهذا بالضرورة أدى إلى مفهوم الوحدة النقدية أو القياس النقدي، والذي يعني أن المحاسبة المالية تقوم بقياس الموارد (الأصول) والتعهدات (الإلتزامات) والتغيرات فيها (الدخل) في شكل وحدات نقدية (ريال سعودي، دولار أمريكي...الخ) بإعتبار أن النقود تعتبر وحدة قياس نمطية ملائمة لتحديد وتقرير تأثير العمليات المختلفة.

٣- التكلفة التاريخية: Historical Cost :

يعني مبدأ التكلفة التاريخية أن المعاملة المالية تثبت على أساس كمية النقود الفعلية (التكلفة) التي إستخدمت في التبادل لتلك المعاملة. بعد إثبات تلك المعاملة فإن التكلفة تفيد في الدفاتر المحاسبية وتظل على ما هي عليه دون النظر إلى أي تغيير لا حق قد يحدث (فيما عدا الإستخدام) في قيمة تلك المعاملة. فمثلا شراء قطعة أرض تسجل بالقيمة التي إشتريت بها وتظل في السجلات بهذه القيمة بغض النظر عن التغيرات التي قد تحدث لقيمة الأرض فيما بعد. ولا شك أن التمسك بإتباع مبدأ التكلفة التاريخية يرجع إلى سهولة التحقق من تلك القيم وإستنادها إلى أسس موضوعة. وهناك إتفاق عام بين مستخدمي ومعدي القوائم المالية على أهمية وضرورة إستخدام مبدأ التكلفة التاريخية في تسجيل المعاملات المالية في الدفاتر وبالتالي إستخدام القيم التاريخية كأساس لقياس عناصر القوائم المالية.

٤- الإستمرارية: Going Concern :

يقصد بالإستمرارية أن المنشأة وجدت لتستمر وأن المنشأة مستمرة في عملياتها لفترة من الزمن تكفى لإنجاز تعهداتها الموجودة، في ظل غياب دليل موضوعي على عكس ذلك. وترتيبًا على ذلك يتم تقييم الأصول على أساس التكلفة التاريخية ويتم تجاهل قيم التصفية للأصول والإلتزامات وآثارها على الدخل، فضلاً عن أن التمييز بين الأصول الثابتة والأصول المتداولة والخصوم قصيرة الأجل والخصوم طويلة الأجل هو نتيجة لتطبيق مبدأ إستمرارية المنشأة.

٥- الفترة المحسابية: Accounting Period :

لكي يتم قياس نتيجة نشاط المنشأة (الوحدة المحسبية) بدقة تامة فإن الأمر يستلزم الإنتظار حتى يتم تصفية أعمال هذه المنشأة، وهو الأمر الذي يعد غير منطقي أو عملي نظرًا للحاجة الملحة لمستخدمي المعلومات المحاسبية لمعرفة نتيجة أعمال المنشأة أولا بأول حتى يستطيعوا التصرف في ظل رؤية واضحة وإتخاذ قرارات إقتصادية سليمة. لذلك يتم تقسيم حياة المنشأة إلى فترات دورية غالبًا ما تكون (سنة مالية) وفي نهاية كل فترة يتم قياس نتيجة أعمال المنشأة من خلال مقابلة مصروفات الفترة بإيرادات نفس الفترة، كما يتم إعداد قائمة المركز المالي في نهاية تلك الفترة.

٦- المقابلة: Matching :

نتيجة لتقسيم حياة المنشأة إلى فترات دورية فإن الأمر يتطلب لتحديد صافي دخل الفترة المحاسبية أن يحمل إيراد الفترة بجميع المصروفات التي ساهمت في تحقيق هذا الإيراد بغض النظر عن واقعة تسديد هذا المصروف. وهذا ما يعرف بمبدأ مقابلة الإيراد بالمصروف، وهو من المبادئ المحاسبية الهامة والتي تعتمد عليها كثير من الإجراءات المحاسبية التي ترتبط بتحديد نتائج الأعمال في نهاية الفترة.

٧- التحقق (الإعتراف بالإيراد): Revenue Recognition :

يعني هذا المبدأ أن المنشأة لا تعترف بالإيراد وتسجله في دفاترها إلا بعد تحققه فعلاً، ويتم تحديد نقطة تحقق الإيرادات عند حدوث واقعة البيع ويتم ذلك عند تسليم السلعة المباعة أو تقديم الخدمة، حيث أنه عند هذه النقطة تتم عملية التبادل المادي ويتوفر دليل موضوعي على تحقق الإيراد.

٨- الإستحقاق: Accrual :

يعني هذا المبدأ أنه عند قياس صافي الدخل الخاص بالفترة ، فإن الإيرادات التي تؤخذ في الإعتبار هي تلك الإيرادات التي تخص الفترة سواء حصلت أو لم تحصل، كما أن المصروفات التي تؤخذ في الإعتبار هي تلك المصروفات التي تخص الفترة سواء سددت أو لم تسدد. وهذا يعني أن تتم المحاسبة عن العمليات المالية بصرف النظر عن إقترانها بالتدفقات النقدية الداخلة أو الخارجة.

٩- الثبات (التجانس): Consistency :

يعني هذا المبدأ أنه عند قيام المنشأة بإتباع إجراء أو أسلوب محاسبي معين فإنه يجب أن لا يغير من فترة لأخرى. ويعد مبدأ الثبات مبدأ هامًا لأنه يساعد مستخدمي القوائم المالية على تفسير التغيرات في المركز المالي والتغيرات في قائمة الدخل. ويمكن تصور مدى الغموض الذي ينتج إذا تجاهلت المنشأة مبدأ الثبات وغيرت الأساليب المحاسبية كل فترة. فإن أي منشأة يمكنها أن تؤثر في صافي الربح من سنة لأخرى زيادة ونقصا بمجرد تغييير الأساليب المحسبية المتعبة. ويلاحظ أن مبدأ الثبات لا يعني أن المنشأة لا يمكنها مطلقًا أن تغير أساليبها المحاسبية المتعبة، بل يمكن للمنشأة أن تغير الأسلوب المتبع والتحول إلى أسلوب جديد إذا كان هذا الأسلوب يوفر معلومات أكثر فائدة بالنسبة للمستخدمين مقارنة بالأسلوب الجاري إستخدامه. ولكن يجب الإفصاح عن مثل هذا التغيير والآثار الناتجة عنه في القوائم المالية حتى لا يتم تضليل المستخدمين كما يجب الثبات عبد ذلك على الأسلوب الجديد.

١٠- الإفصاح: Disclosure :

ويعني هذا المبدأ أنه عند إعداد القوائم المالية يجب أن يكون هناك علانية تامة، بحيث لا يتم إخفاء أي معلومات أو بيانات قد تضر بالمستفيدين من هذه القوائم، أو قد تساهم في إتخاذ قرار معين. ويجب على المحاسب أن يلتزم جانب الحياد عند إعداد هذه القوائم وذلك بالإفصاح التام عن جميع المعلومات بغض النظر عن مدى تأثيرها على هذه القوائم.

١١- التحفظ (الحيطة والحذر) Conservatism :

في الكثير من المواقف المتعلقة بتقييم الأصول وتحدي الدخل، تكون هناك عدة قيم تمثل بدائل في مجال التقييم. وفي هذه الحالة فإن المحاسبة يختار البديل الذي يترتب عليه عدم زيادة قيمة الدخل وبالتالي عدم زيادة قيم عناصر الأصول بقائمة المركز المالي. وهذا المفهوم يعد تطبيقًا لقاعدة الحيطة والحذر بمعنى عدم أخذ الأرباح المتوقعة في الإعتبار إلا عند تحققها فعلا.(تكوين مخصصات)

١٢- الأهمية النسبية: Materiality :

يقصد بالأهمية النسبية أن الإهتمام بتوفير الدقة في معالجة وتحليل المعلومات المحاسبية يتوقف على مدى أهميتها النسبية على قائمة الدخل وقائمة المركز المالي. ففي حين أنه يجب من الناحية النظرية معالجة جميع العناصر كبرت أم صغرت بنفس الطريقة، إلا أنه في الواقع العملي كثيرًا ما تهمل الطريقة الصحيحة للمعالجة عند ما ترتبط بقيم صغيرة نسبيا. فعلي سبيل المثال يمكن توزيع تكلفة السيارة التي تقدر فترة إستخدامها بثلاث سنوات على فترات الإستخدام. بينما لا يتم توزيع تكلفة المهمات المكتبية التي يقدر إستخدامها خلال نفس الفترة وذلك نظرًا لأن تكلفة مثل هذا التوزيع لا تتناسب مع العوائد التي يمكن الحصول عليها من المعالجة الأكثر دقة.

المصطلحات المحاسبية

١- المنشأة : ص ٤

أي وحدة اقتصادية تزاول نشاطا تجارياً أو صناعياً أو خدمياً بهدف الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها . سواء كانت مؤسسة فردية أو شركة أو مؤسسة حكومية.

٢- دورة التشغيل :

هي متوسط الفترة الزمنية بين عملية شراء السلع وبيعها وتحصيل قيمة المبيعات نقدا في المنشآت التجارية ، أو نتوسط الفترة الزمنية بين عملية شراء المواد الخام اللازمة للتصنيع والانتاج ، وبيع الإنتاج وتحصيل قيمة المبيعات نقداً في المنشآت الصناعية .

٣- التقارير المالية : ص ٩٩

المنتج النهائي لمخرجات النظام المحاسبي وتنقسم إلى :

- **التقارير الخاصة : وتكون لخدمة جهة معينة لتحقيق هدف معين وفي العادة يكون تقرير سري عن الإيرادات والمصروفات.**
- **التقارير العامة : القوائم المالية التي تعد في نهاية السنة المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية ، وتنقسم لكل من:**

- **قائمة الدخل Income Statement:**

هي عبارة عن قائمة مالية تظهر نتيجة أعمال المنشأة من ربح او خسارة خلال فترة زمنية محددة وذلك عن طريق مقابلة الايرادات والمصروفات الخاصة بتلك الفترة.

وتشمل في اعلاها على ثلاث عناصر:

- **اسم المنشأة.**
- **اسم القائمة (قائمة الدخل).**
- **الفترة التي تغطيها القائمة.**

وتظهر قائمة الدخل في شكل حساب له جانبين على النحو التالي: وتسمى ح/ ملخص قائمة الدخل

منشأة التجارة العالمية للمقاولات

ح/ ملخص قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ١٤٢٥/١٢/٣٠هـ

×	**مطبوعات**	×	**ايرادات دعاية واعلان**

×	رواتب واجور	×	ايرادات أ.مالية
×	مواد ومهمات	×	ايراد استثمار
×	مصروف ايجار		
×	م.ادارية		
××	صافي الربح		
×××		×××	

وقد تظهر قائمة الدخل في شكل تقرير رأسي على النحو التالي: وتسمى قائمة الدخل

منشأة التجارة العالمية للمقاولات

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ١٤٢٥/١٢/٣٠هـ

الايرادات:		
	×	
اجمالي الايرادات	×	×××
يطرح :المصروفات		
	×	
اجمالي المصروفات	×	××
صافي الربح		×

ويدخل ضمن قائمة الدخل بعض المصطلحات ومنها:

أ- الإيرادات Revenues :

هي ثمن البضاعة المباعة أو الخدمات المقدمة من المنشأة، وتشمل المبالغ المحصلة والمبالغ تحت التحصيل مقابل بيع سلع أو آداء خدمه.

ب-المصروفات Expenses :

وهي تكلفة السلع والخدمات المستخدمة في العمليات وتنفيذ الأنشطة التي تزاولها المنشأة للحصول على الايراد.

ج-صافي الربح أو الخسارة Net loss / Net profit:

الربح : هو عبارة عن الزيادة في الإيراد المحقق عن المصروفات المرتبطة به خلال فترة معينة والعكس في حالة الخسارة.

- **قائمة المركز المالي :Financial Position Statement (Balance sheet):**

تعريفها : هي قائمة مالية أو تقرير يبين ما للمنشأة وما عليها في لحظة معينة، أي تفصح عن الوضع المالي للمنشأة أو بعبارة أخرى تبين موجودات المنشأة والتزاماتها تجاه الغير وتجاه ملاكها في تاريخ معين. وتتضمن في اعلاها ثلاث عناصر:

– اسم المنشأة.

– اسم القائمة (قائمة المركز المالي)

– تاريخ اعداد القائمة.

محتوياتها: وقد جرى العرف أن تصنف المعلومات التي ترد فيها الى:

١– اصول ٢– خصوم ٣– حقوق ملكية

منشأة الإستثمارات العامة السعودية (نموذج قائمة المركز المالي)

قائمة المركز المالي في ١٤٢٦/١٢/٣٠هـ

الأصول(استخدامات الاموال) **الخصوم وحقوق الملكية(المصادر)**

				الأصول المتداولة(قصيرة الأجل)			الخصوم المتداولة(قصيرة الأجل)
				نقدية بالبنك	×		الدائنين (الموردين)
				نقدية بالصندوق	×		أوراق الدفع
				استثمارات قصيرة الأجل(أوراق مالية)	×		المصروفات المستحقة
				مدينون	×		الإيرادات المحصلة مقدما
				أوراق قبض	×		الأقساط المستحقة من الديون طويلة الأجل
				المخزون السلعي	×		
				المصاريف المدفوعة مقدما	×		
				الايرادات المستحقة	×		
×			×	اجمالي الأصول المتداولة			اجمالي الخصوم المتداولة

			الأصول الثابتة (طويلة الأجل)			×	الخصوم الثابتة (طويلة الأجل)
		×	الأثاث			×	السندات طويلة الأجل
		×	السيارات			×	أوراق دفع طويلة الأجل
		×	المباني			×	القروض العقارية
		×	الآلات والمعدات				
		×	الأراضي				
×			اجمالي الأصول الثابتة	×			اجمالي الخصوم الثابتة
			الأصول غير الملموسة				حقوق الملكية
		×	شهرة المحل			×	رأس المال
		×	براءة الإختراع			×	+أرباح العام (أو) –خسائر العام
		×	العلامات التجارية			×	– المسحوبات
×			اجمالي الأصول غير الملموسة	×			اجمالي خقوق الملكية
×			اجمالي الأصول	×			اجمالي الخصوم وحقوق الملكية

١– الأصول Assets:

تمثل موجودات المنشأة وممتلكاتها وهي الموارد الاقتصادية المملوكة للمنشأة والتي يمكن قياسها محاسبياً وتنقسم الى ثلاثة أنواع:

أ– الأصول غير الملموسة *Intangible Assets*:

وهي الأصول التي ليس لها وجود أو كيان مادي ملموس ولكنها ذات قيمة او فائدة للمنشأة مثل شهرة المحل وحقوق الإختراع والعلامات التجارية.

ب–الأصول الثابتة *Fixed Assets*:

هي مجموعة الأصول التي تقتنى بغرض المساهمة في العملية الانتاجية وليس بغرض اعادة بيعها مثل الأراضي والمباني الالات والاثاث والسيارات.

ج– الأصول المتداولة/ قصيرة الأجل *Current Assets* :

هي الممتلكات التي يسهل تحويلها إلى نقدية في أي وقت خلال السنة المالية أو التي تقتنى بغرض اعادة بيعها او استخدامها مثل:

- البضاعة: وهي السلع التي تتاجر فيها المنشأة.
- المدينون: وهي المبالغ التي تمثل التزامات على الغير للمنشأة واجبة السداد خلال السنة.
- أ.ق (أوراق القبض): وهي المبالغ التي تمثل التزامات على الغير للمنشأة واجبة السداد خلال السنة وتكون في صورة كمبيالات.
- أ.مالية: وهي المبالغ المستثمرة في شراء أسهم وسندات.
- النقدية بالصندوق أو الحساب الجاري بالبنك:
  - البنك:هي عبارة عن الأموال المملوكة للمنشأة وتحتفظ بها في شكل حساب جاري لدى البنك.
  - الصندوق: عبارة عن الأموال الجاهزه والموجودة في خزينة المنشأة.
- استثمارات قصيرة الأجل (ودائع البنك): وهي الموال التي تحتفظ بها المنشأة في شكل ودائع زمنية لدى البنوك.
- المصروفات المقدمة (المدفوعة مقدما): تمثل حق للمنشأة لدى الغير وسيتم الحصول على سلع وخدمات في المستقبل مقابل هذه المصروفات المدفوعة مقدما مثل الايجاراتالمقدمة أي المدفوعة مقدما.
- الايرادات المستحقة: ايرادات تم اكتسابها اي تم تحققها خلال الفترة المحاسبية والتي لم يتم تحصيلها بعد.

٢- الخصوم Liabilities:

عبارة عن الالتزامات أو التعهدات على المنشأة تجاه الغير مقابل حصولها على سلع أو خدمات أو قروض وتنقسم الى قسمين :

أ-الخصوم ثابتة/ طويلة الأجل Fixed liabilities:

هي الالتزامات التي يستحق سدادها خلال فترة زمنية تزيد عن سنة مالية واحدة مثل القروض العقارية او الصناعية والسندات وأوراق الدفع طويلة الأجل. أو انها تمثل ما يجب على المنشأة دفعه للغير بعد مدة تزيد في الغالب عن السنة مع الأخذفي الاعتبار انه يجب استبعاد قيمة الأقساط المستحقة سنويا لسداد هذه الديون من عناصر الخصوم طويلة الأجل وادراجها ضمن الخصوم المتداولة تحقيقا لمعيار الإفصاح العام.

ب- الخصوم متداولة/ قصيرة الأجل Current Liabilities:

هي المبالغ المستحقة للسداد خلال السنة المالية او ماعلى المنشأة من التزامات يلزم تسديدها خلال السنة المالية مثل:

- قرض تجاري (قرض قصير الأجل): هي مبالغ مستحقة على المنشأة للبنك مقابل الحصول على قرض واجب السداد خلال السنة.
- الدائنون (الموردون) : هي مبالغ مستحقة على المنشأة للغير مقابل الشراء على الحساب.

- أ.دفع هي مبالغ مستحقة على المنشأة للغير مقابل الشراء على الحساب في صورة كمبيالات، أو هي تعهد كتابي من المنشأة بدفع مبلغ معين في تاريخ معين.
- المصروفات المستحقة: هي المبالغ المستحقة على المشروع للغير مقابل خدمات تم آداؤها للمشروع.
- الايرادات المقدمة: هي الايرادات المقدمة قبل القيام بآدء الخدمة المرتبطة بها خلال الفترة المحاسبية.

3-حقوق الملكية Owner's Equity:

هي عبارة عن ما يملكة أصحاب المنشأة من اموال فيها، أو هي عبارة عن الالتزامات على المنشأة تجاه ملاكها وهي تشمل المبلغ الذي تم استثماره بالاضافة الى الأرباح التي حققها المشروع.

أشكال اعداد قائمة المركز المالي :

- في شكل قائمة : كالشكل السابق. ويتم تبوبها وفقاً لطريقتين :

  - من الأكثر سيولة إلى الأقل سيولة ويناسب ذلك البنوك.
  - من الأقل سيولة إلى الأكثر سيولة ويناسب المنشآت الزراعية والصناعية .

- في شكل تقرير:

وكالة العلي لصيانة السيارات
تقرير قائمة المركز المالي في ١٤٢٦/١٢/٣٠هـ

الأصول المتداولة:		
نقدية	٣١٠٠٠	
مدينون	١٧٠٠٠	
مخزون مهمات	٧٠٠٠	
مصروفات مدفوعة مقدماً	٥٠٠٠	
إجمالي الأصول المتداولة		٦٠٠٠٠
يطرح الخصوم المتداولة :		
دائنون		
مصروفات مستحقة	٢٤٠٠٠	
إيرادات محصلة مقدما	٤٠٠٠	
إجمالي الخصوم المتداولة	٦٠٠٠	٣٤٠٠٠
رأس المال العامل		٢٦٠٠٠
يضاف: الأصول الثابتة وغير الملموسة		
أراضي	٢٠٠٠٠٠	
مباني	١٦٠٠٠٠	
سيارات	٨٠٠٠٠	
أثاث	٤٠٠٠٠	
شهرة المحل	١٠٠٠٠٠	٥٨٠٠٠٠
إجمالي الأصول الثابتة وغير الملموسة		٦٠٦٠٠٠
إجمالي الأصول		٦٠٠٠٠
يطرح: الخصوم طويلة الأجل:		٥٤٦٠٠٠
قروض		
صافي الأصول		
حقوق الملكية	٥٠٠٠٠٠	

٥٤٦٠٠٠	٤٦٠٠٠	رأس المال أرباح العام صافي حقوق الملكية

معادلة الميزانية

تركز المحاسبة المالية على قاعدة منطقية، وهي أن جميع ممتلكات المنشأة تتساوى مع مصادر الأموال التي جاءت بهذه الممتلكات

فالميزانية عبارة عن كشف أو بيان أو جدول أو قائمة ذات جانبين.

الجانب الأيمن = الأصول أو الموارد أو الإستخدامات.

الجانب الأيسر = الخصوم أو الإلتزامات أو المصادر.

وكقاعدة عامة فإن الميزانية يجب أن تكون في حالة توازن دائماً، وبناءً على ذلك فإنه يمكن كتابة معادلة الميزانية كالآتي:

معادلة الميزانية: (استخدامات الأموال = مصادرالأموال)

أو معادلة الميزانية: (الأصول = الخصوم +حقوق الملكية)

أولا: أثر العمليات المالية على معادلة الميزانية:

إن قيام المنشأة بالعمليات المالية يؤثر على معادلة الميزانية حيث قد يكون هذا التأثير على جانبي المعادلة أو أحد الجوانب فقط وفي كل الأحوال فإنه مهما كان التأثير على المعادلة فإنه لن يؤدي الى الإخلال بتوازنها.

١-أثر العمليات المالية على جانبي المعادلة:

القاعدة العامة: إذا كان تأثير العمليات المالية على جانبي معادلة الميزانية فإن التأثير في هذه الحالة يكون طردي بمعنى أنه اذا زاد أحد حسابات الأصول فإنه بالتبعية لابد أن يزيد أحد حسابات الخصوم أو حقوق الملكية والعكس صحيح.

أ- زيادة أصل يقابله زيادة خصم:

- في ١/١/ ١٤٢٥ هـ بدأت منشأة عصام أعمالها برأس مال قدره ١٠٠.٠٠٠ ريال تم ايداعه في الصندوق

في هذه الحاله تأثر جانبي الميزانية والحسابات التي تأثرت هي:

الصندوق (أصل) >>>>>>>>زاد >>>>١٠٠.٠٠٠

رأس المال (حقوق ملكية)>>>>زاد >>>>١٠٠.٠٠٠

-في ١/٢ / ١٤٢٥هـ قامت منشأة عصام بشراء سيارة بمبلغ ٢٠.٠٠٠ ريال على الحساب من محلات الجميح

وهنا أيضا تأثر جانبي الميزانية والحسابات التي تأثرت هي:

السيارات (أصل)>>>> زاد >>>٢٠.٠٠٠

الدائنون (خصم)>>>>زاد>>>٢٠.٠٠٠

*وأثر العمليات التي تمت على المعادلة

الأصول = الخصوم + حقوق الملكية

الصندوق + السيارات = الدائنون +رأس المال

١٠٠.٠٠٠+٢٠.٠٠٠ = ٢٠.٠٠٠ +١٠٠.٠٠٠ واذا تم تصوير الميزانية عقب العمليتين السابقتين فانها تأخذ الشكل التالي:

وعند تصوير الميزانية بعد هاتين العمليتين يكون شكل الميزانية:

منشأة عصام التجارية

قائمة المركز المالي في ١٤٢٥/١/٢هـ

		أصول متداولة:			خصوم قصيرة أجل:
	١٠٠.٠٠٠	صندوق		٢٠.٠٠٠	دائنون
		أصول ثابتة:			حقوق ملكية:
	٢٠.٠٠٠	سيارات		١٠٠.٠٠٠	رأس المال
١٢٠.٠٠٠			١٢٠.٠٠٠		

ب- نقص أصل يقابله نقص خصم أو حقوق ملكية:

-في ١/١٣ قامت منشأة عصام بسداد مبلغ ١٠.٠٠٠ ريال للدائنين نقدا. (في هذه الحالة الحسابات التي تأثرت هي:)

الصندوق >>>> أصل >>> نقص >>١٠.٠٠٠

الدائنون >>>> خصم >>> نقص >>١٠.٠٠٠

***أثر العمليات السابقة على معادلة الميزانية:**

الأصول = الخصوم + حقوق الملكية

صندوق + سيارات = دائنون +راسمال

٩٠.٠٠٠ + ٢٠.٠٠٠ = ١٠.٠٠٠ + ١٠٠.٠٠٠

١١٠.٠٠٠ = ١١٠.٠٠٠

***تصوير الميزانية بعد العمليات السابقة:**

منشأة عصام التجارية

قائمة المركز المالي في ١٤٢٥/١/١٣هـ

		أصول متداولة:			خصوم قصيرة أجل:
	٩٠.٠٠٠	صندوق		١٠.٠٠٠	دائنون
		أصول ثابتة:			حقوق ملكية:

	٢٠.٠٠٠	سيارات		١٠٠.٠٠٠	رأس المال
١١٠.٠٠٠			١١٠.٠٠٠		

٢-أثر العمليات المالية على جانب واحد فقط من جوانب الميزانية:

القاعدة العامة: اذا كان أثر العمليات المالية على جانب واحد فقط من الميزانية فان التأثير على حسابات الجانب يكون عكسي بمعنى أنه اذا زاد أحد الحسابات في هذا الجانب فلا بد أن ينقص حساب آخر في نفس الجانب.

أ- التأثير على جانب الأصول:

زيادة أصل يقابله نقص أصل آخر:

-في ١/١٧ اشترت منشأة عصام التجارية أثاث بمبلغ ٥٠٠٠ ريال نقدا

***الحسابات التي تأثرت هي:**

الأثاث >>> أصل >>> زاد >>> ٥٠٠٠

الصندوق >>أصل>>>>نقص>> ٥٠٠٠

***أثر العمليات السابقة على معادلة الميزانية:**

الأصول = الخصوم + حقوق الملكية

صندوق + سيارات + أثاث = دائنون + راسمال

٨٥٠٠٠ + ٢٠.٠٠٠ + ٥٠٠٠ = ١٠.٠٠٠ + ١٠٠.٠٠٠

١١٠٠٠٠ = ١١٠٠٠٠

تصوير الميزانية:

***ويكون شكل قائمة المركز المالي في هذه اللحظة كالتالي:**

منشأة عصام التجارية

قائمة المركز المالي في ١٤٢٥/١/١٣هـ

			أصول متداولة:		خصوم قصيرة أجل:
٨٥.٠٠٠	٨٥.٠٠٠		صندوق	١٠.٠٠٠	دائنون
			أصول ثابتة:		حقوق ملكية:
	٢٠.٠٠٠		سيارات	١٠٠.٠٠٠	رأس المال
٢٥.٠٠٠	٥.٠٠٠		أثاث		
١١٠.٠٠٠		١١٠.٠٠٠			

ب- التأثير على جانب الخصوم:

زيادة خصم يقابله نقص خصم آخر:

-في ١/٢٥ قامت منشأة عصام التجارية بتحرير ورقة دفع بباقي المبلغ المستحق لشركة الجميح

*الحسابات التي تأثرت هي:

اوراق الدفع >>> خصم >>>زاد >>>١٠.٠٠٠

دائنون >>>>>خصم >>>نقص>>>١٠.٠٠٠

*أثر العمليات السابقة على معادلة الميزانية:

الأصول = الخصوم + حقوق الملكية

الصندوق + السيارات + الأثاث = الدائنون + اوراق الدفع + راسمال

٨٥٠٠٠+ ٢٠.٠٠٠ +٥٠٠٠ =صفر + ١٠.٠٠٠ + ١٠٠.٠٠٠

* وقائمة المركز المالي في هذه اللحظة تكون:

منشأة عصام التجارية

قائمة المركز المالي في ١٤٢٥/١/٢٥هـ

			أصول متداولة:		خصوم قصيرة أجل:
٨٥.٠٠٠	٨٥.٠٠٠		صندوق	١٠.٠٠٠	أوراق دفع
			أصول ثابتة:		حقوق ملكية:
	٢٠.٠٠٠		سيارات	١٠٠.٠٠٠	رأس المال
٢٥.٠٠٠	٥.٠٠٠		أثاث		
١١٠.٠٠٠		١١٠.٠٠٠			

* الخلاصة:

اذا كان تأثير العمليات المالية على جانبي الميزانية فإن التأثير يكون طردي (↑أصل و ↑خصم) أو (↓أصل و↓ خصم)

اذا كان تأثير العمليات المالية على جانب واحد فقط من الميزانية يكون التأثير عكسي (↑أصل و ↓ أصل آخر) أو (↑ خصم ↓خصم آخر)

ثانيا: قاعدة القيد المزدوج:

وفقا لهذه القاعدة فإن لكل عملية مالية طرفان أحدهما يأخذ والآخر يعطي. والطرف الذي يأخذ يكون مدين اما الطرف الذي يعطي يكون دائن.

- إذا زادت الأصول فهي مدينة .
- إذا نقصت الأصول فهي دائنة.
- إذا زادت الخصوم فهي دائنة.
- إذا نقصت الخصوم فهي مدينة.
- الأصول والمصروفات طبيعتها مدينة.
- الخصوم والايرادات طبيعتها دائنة .

تمارين معادلة الميزانية

تمرين ١ :

فيما يلي بعض العمليات التي تمت في منشأة الفلاح خلال شهر محرم ١٤٢٢هـ:

- في ١/١ بدأت منشأة الفلاح أعمالها برأس مال قدره ٨٠٠.٠٠٠ ريال أودع الصندوق
- في ١/٢ أشترت بضاعة من محلات سعيد نقداً بمبلغ ١٥.٠٠٠ ريال
- في ١/٣ تم سحب مبلغ ٢٠.٠٠٠ ريال من الصندوق أودع البنك

- في ١/١٥ أشترت أثاث جديد قيمته ١٥.٠٠٠ ريال من شركة المطلق على الحساب
- في ١/٢١ باعت بضاعة بمبلغ ١٠.٠٠٠ ريال إلى محلات شادي على الحساب
- في ١/٢٤ باعت جزء من الأثاث قيمته ١٢.٠٠٠ ريال نقداً
- في ١/٢٧ حصلت قيمة نصف البضاعة لمحلات شادي بشيك

والمطلوب:

١- بيان أثر العمليات السابقة على معادلة المحاسبة.

٢- تصوير قائمة المركز المالي للمنشأة في نهاية شهر محرم.

٣- تحليل العمليات المالية السابقة إلى أطرافها المدينة والدائنة.

الحل :

أثر العمليات المالية على معادلة الميزانية

رقم العملية	التاريخ	الأصـــول					الخصوم + حقوق الملكية	
		نقدية بالصندوق	المخزون السلعي	نقدية بالبنك	أثاث	مدينون	الدائنون	رأس المال

تحليل العمليات المالية إلى أطرافها المدينة والدائنة

		المدين	قيمته	الدائن	قيمته
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					

منشأة الفلاح التجارية

قائمة المركز المالي في ١٤٢٢/١/٣٠هـ

			أصول متداولة:		خصوم قصيرة أجل:

مفهوم الدورة المحاسبية

تمر العمليات المالية التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية وذلك من الناحية المحاسبية بمراحل عدة خلال الفترة المالية التي عادةً ما تكون سنة، فتبدأ في ١/١ وتنتهي في ١٢/٣١، لذا تدعى بالسنة المالية، وتتكرر هذه المراحل في كل سنة فسميت نتيجة ذلك بالدورة المحاسبية، أو هي مجموعة المراحل المتتالية التي تمر بها العمليات منذ لحظة حدوثها وحتى عرض نتائجها في نهاية الفترة المالية.

خطوات الدورة المحاسبية

للدورة المحاسبية مجموعة من الخطوات تفاصيلها كما يأتي:

١- تحليل العمليات المالية وإعداد المستندات.

٢- التسجيل المحاسبي للعمليات المالية.

٣- الترحيل إلى الحسابات في دفتر الأستاذ، فتبوب وتصنف العمليات المالية بترحيل أطرافها إلى الحسابات المناسبة في دفتر الأستاذ.

٤- ترصيد الحسابات وإعداد ميزان المراجعة، فتلخص العمليات المالية بترصيد حسابات الأستاذ وذلك تمهيداً لإعداد ميزان المراجعة.

٥- إجراء القيود التصحيحية للأخطاء ومن ثم التسوية وإعداد ميزان المرجعة المعدل، وتسجيل قيود القفل مع تصوير حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر، وإعداد قائمة المركز المالي للوحدة.

ويمكن تمثيل هذه الخطوات بالشكل (١-٣) الآتي:

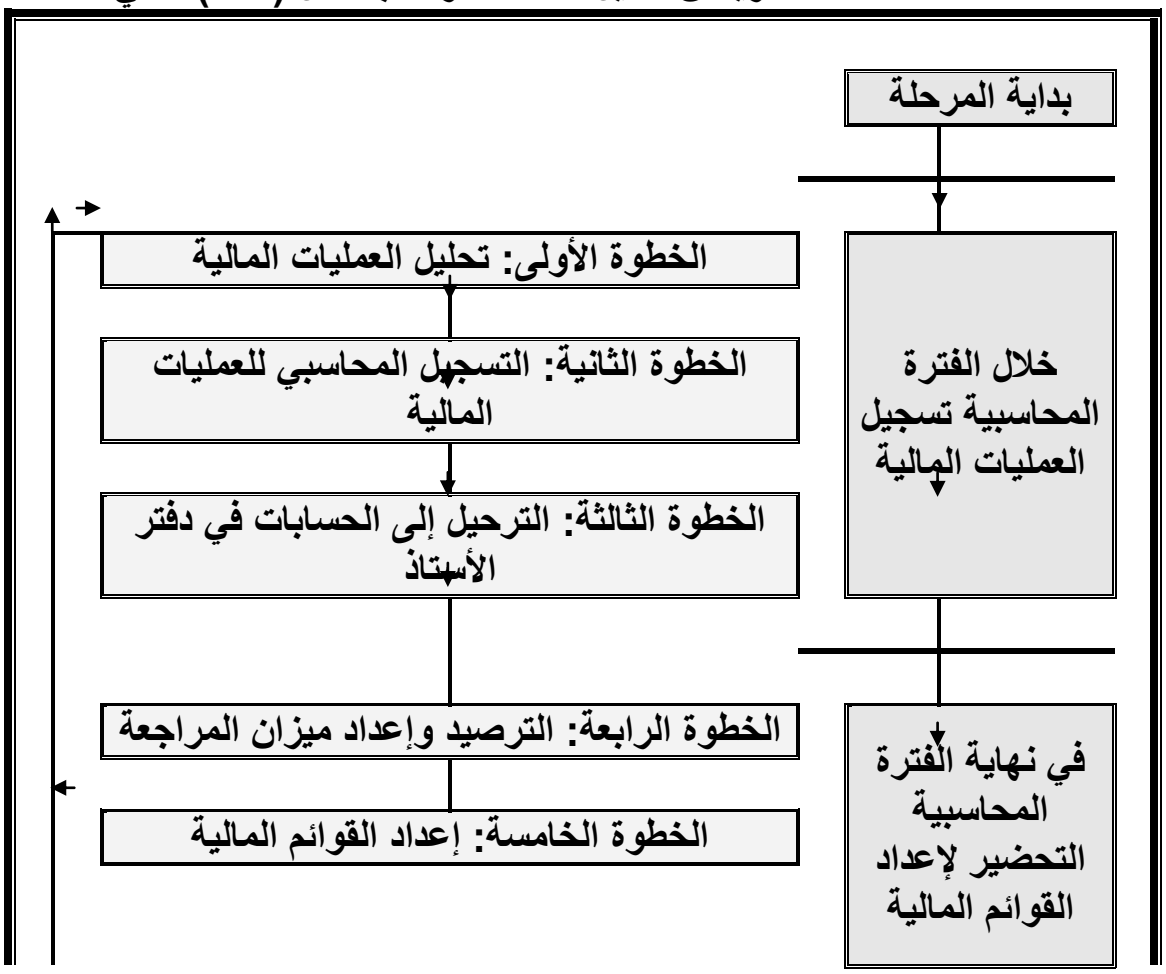

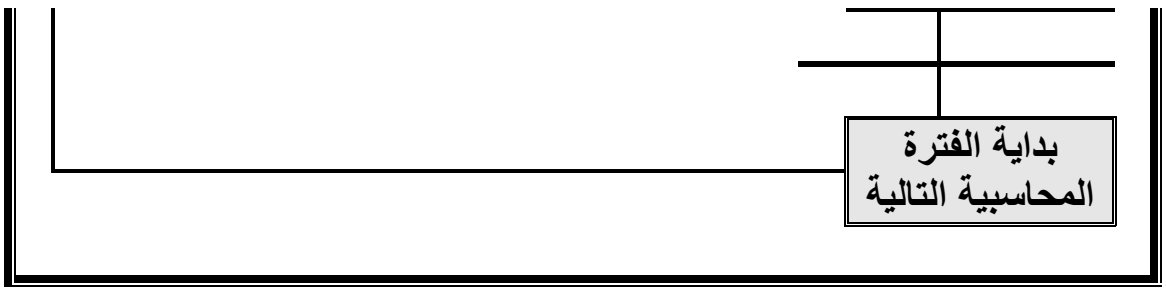

الشكل (١-٣)
خطوات الدورة المحاسبية

يلاحظ من الشكل (١-٣) أن الدورة المحاسبية تبدأ بتحليل العمليات المالية إلى مدين ودائن وفقاً لطبيعة الحسابات المتأثرة ومن واقع الفواتير والمستندات الخاصة بتلك العمليات، ثم تسجل في دفتر اليومية وترحل إلى سجل الأستاذ وترصد حساباتها في نهاية المدة أو عند الحاجة إليها لإعداد ميزان المراجعة، ويجرى بعدها قيوداً تصحيحية لأي عمليات ثبتت بشكل خاطئ مع إجراء التسويات القيدية تمهيداً لإعداد ميزان المراجعة المعدل الذي يعد الأساس في إعداد كل من:

- الحسابات الختامية بقفل الحسابات الظاهرة فيه (أي في ميزان المراجعة المعدل) في حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر.

- القوائم المالية بإظهار الحسابات المتبقية (الحسابات الحقيقية) في كل من (قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية، قائمة توزيعات المساهمين أو قائمة حقوق المالكين).

وتنتهي بذلك الدورة المحاسبية للسنة المالية لتبدأ الدورة الأخرى في السنة التالية بإثبات القيد الافتتاحي، أي إعادة فتح الحسابات بإجراء القيود العكسية.

مراحل الدورة المحاسبية

تمر الدورة المحاسبية بمجموعة من المراحل تفاصيلها كما يأتي:

١- مرحلة تسجيل العمليات المالية في سجل اليومية العام واليوميات المساعدة من واقع المستندات الثبوتية والمستندات المحاسبية.

٢- مرحلة الترحيل من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ.

٣- مرحلة ترصيد الحسابات وإعداد ميزان المرجعة بالمجاميع أو الأرصدة.

٤- مرحلة تسجيل قيود التسوية والقفل.

٥- مرحلة إعداد التقارير والقوائم المالية في نهاية الفترة.

وتنتهي بذلك هذه المراحل للسنة المالية لتبدأ وتعاد مرة ثانية بتسلسلها في السنة التالية.

ويمكن تمثيل مراحل الدورة المحاسبية بالشكل (٢-٣) الآتي:

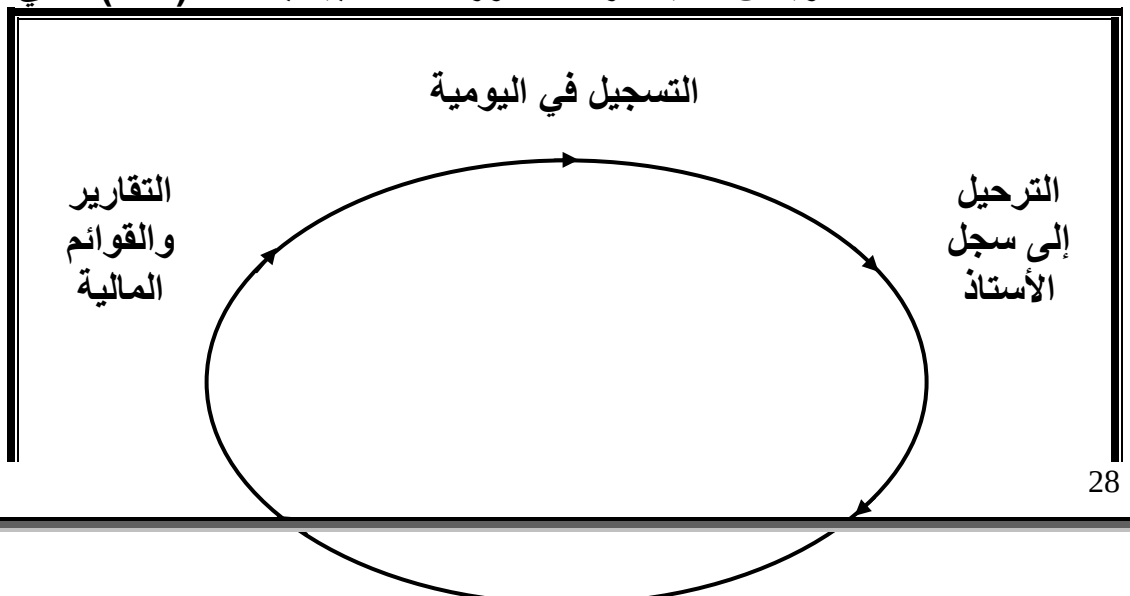

الترصيد وإعداد ميزان المراجعة	قيود التسوية والقفل

الشكل (٢-٣)
مراحل الدورة المحاسبية

مرحلة التسجيل

تسجل العمليات المالية للوحدة الاقتصادية في هذه المرحلة في مجموعة من الدفاتر والسجلات المحاسبية بحسب النشاط الذي تمارسه وبالشكل الذي يقره قانون الشركات فيما يتعلق بعملية مسك الدفاتر، ويسبق عملية التسجيل التثبت من حدوث العملية المالية وإعداد المستندات اللازمة لها، وهذا يعني أن هناك متطلبات معينة يتوجب توافرها لكي تتم عملية التسجيل يمكن تحديدها بالآتي:

أولاً: المجموعة المستندية.

ثانياً: المجموعة الدفترية.

وفيما يلي تفصيلاً شاملاً لهذه المتطلبات وتحديداً للأنواع التي تنطوي عليه كل منهما.

أولاً: المجموعة المستندية

هي الكشوفات بالأحداث المالية للوحدة الاقتصادية الداخلية منها والخارجية، والمستند هو دليل إثبات مكتوب ووثيقة محررة تؤيد العمليات التي قامت بها الوحدة خلال الفترة المالية، ويخصص لكل نوع منها (أي من العمليات) نوعاً خاصاً من المستندات يتلاءم مع طبيعتها، ولهذه المستندات أهمية كبيرة فبالإضافة إلى كونها دليلاً موضوعياً ووثيقة تؤيد تسجيل العملية المالية في الدفاتر هي أيضاً سجل تاريخي يشير إلى تاريخ حدوث العملية وأداة رقابية تستخدم للتحقق من صحتها ووسيلة لتداول البيانات الخاصة بالوحدة في داخلها وخارجها.

وتختلف المستندات من حيث أنواعها وأشكالها من وحدة اقتصادية إلى أخرى وبحسب:

١- نشاط الوحدة (خدمي، تجاري، صناعي، ..الخ).

٢- الشكل القانوني (مشروع فردي، شركة تضامنية، شركة مساهمة، ..الخ).

٣- حاجة الجهات المستخدمة لبياناتها، فكلما تنوعت حاجة هذه الجهات كلما زاد عدد المستندات وتنوعت بياناتها.

٤- مستوى الدقة والرقابة المطلوبة في الوحدة، فكلما رغبت الوحدة بدقة ورقابة عالية كلما تنوعت المستندات المستخدمة فيها.

ولكي تتناسب المجموعة المستندية مع هدف وحاجة الوحدة يتوجب أن تتناسب أنواعها وأشكالها مع طبيعة نشاطها وهيكلها القانوني، ولكي يكون المستند هو الأساس لعملية التسجيل يتوجب أن تتوافر فيه مجموعة الشروط الشكلية والموضوعية الآتية:

١- أن يعبر بوضوح عن الغرض منه.

٢- أن يرقم بأرقام متسلسلة على أصله وصوره مع تسجيل تاريخه.

٣- أن يميز الأصل عن الصورة بألوان مختلفة.

٤- أن يكون خالياً من الحك والشطب والحشر والإضافة.

وتقسم المستندات وفقاً لأسس عديدة وبحسب:

١- الجهة التي تقوم بإعدادها وتقسم إلى:

أ - مستندات داخلية: وتعد داخل الوحدة الاقتصادية ومنها الفواتير الخاصة ببيع البضاعة وتقديم الخدمات ومستندات الإدخال والإصدار وقوائم الرواتب وغيرها، وكذلك المستندات المحاسبية وهي المحددة بمستندات القبض والصرف والقيد.

ب- مستندات خارجية: وهي التي ترد إلى الوحدة من الغير (جهات خارجية) ومنها الفواتير الخاصة بعمليات الشراء وفواتير الماء والكهرباء وغيرها، ويتميز هذا النوع بحجة الإثبات الأقوى من المستندات الداخلية (إذ ليس للوحدة أي علاقة في إعدادها).

٢- الغرض المطلوب من استخدامها وتقسم إلى:

أ - المستندات الثبوتية: وهي التي تعد في مختلف أقسام وفروع الوحدة الاقتصادية أو التي ترد من خارجها، وتعتمد كأداة للتحقق من حدوث العملية المالية ووقوعها، وهي متنوعة وكثيرة لعل من أبرزها عقود الإيجارات وسندات التسجيل العقاري والكمبيالات وفواتير البيع والشراء والخدمات، فضلاً عن مستندات الإدخال والإخراج المخزني والكشوف المالية ككشف الرواتب والأجور واستمارات صرف أجور النقل وكذلك الإشعارات المدينة والدائنة .. الخ.

ب- المستندات المحاسبية: وهي التي تعزز البيانات الواردة بالمستندات الثبوتية وتبين طبيعة العمليات المالية محاسبياً من جهة، وتترجمها بهدف إثباتها في الدفاتر من جهة أخرى، وهي محددة بثلاث مستندات رئيسة (القبض، الصرف، القيد).

مستند القبض

وهو إيصال صادر أو محرر من قبل الوحدة الاقتصادية لإثبات المبالغ المقبوضة نقداً أو الصكوك من الغير، ويتم إعداده في ضوء فواتير المبيعات النقدية والإيرادات المستلمة وما إلى ذلك، وليس له شكل محدد لكن عادةً ما يُضمن ببيانات عن الاعتراف باستلام المبالغ مع الجهة التي دفعتها وتاريخ الاستلام وسبب الاستلام وأسم وتوقيع مستلمها (أمين الصندوق أو المحاسب)، وهو ينظم بثلاث نسخ تعطى الأولى للجهة التي تدفع المبلغ، ويُحتفظ بالثانية في الوحدة، وترسل الثالثة إلى شعبة السجلات المحاسبية للتسجيل بموجبها، وقد يأخذ هذا المستند الصورة الآتية:

مستند قبض

منشأة:

الرقم: مستند قبض

التاريخ: أسم الحساب:

دينار

.....

استلمنا من .....

المبلغ أعلاه وقدره فقط ..... دينار لا غير

وذلك عن .....

التوقيع

مستند الصرف

وهو المستند الذي ينظم عند قيام الوحدة الاقتصادية بعملية السداد (النقدي أو بصك) للمصروفات النثرية ولقيمة البضاعة المشتراة وما إلى ذلك، وليس لهذا المستند أيضاً شكلاً محدداً لكن عادةً ما يُضمن

ببيانات عن المبالغ المصروفة مع أسم الجهة التي صرفت لها وتوقيعها أو من ينوب عنها وتاريخ الصرف وسببه وأسم وتوقيع كل من منظمه والمدقق الداخلي والمسؤول عن الصرف والآمر بالصرف، فضلاً عن أسم الحساب المدين، وينظم بنسختين (أصل وصورة) تعطى الأولى لشعبة السجلات المحاسبية للتسجيل بموجبها، ويُحتفظ بالثانية في شعبة الصرف أي تبقى ضمن دفتر سندات الصرف، وقد يأخذ هذا المستند الصورة الآتية:

مستند صرف

منشأة:

الرقم: **مستند صرف** **مصادقة الآمر بالصرف**

التاريخ:

دينار **وصلنا إلى .....**

..... المبلغ وقدره فقط ..... دينار

وذلك عن .....

التوقيع

المبلغ		أسم الحساب	صفحة الأستاذ	الملاحظات
فلس	دينار			

مستند قيد اليومية (مستند القيد)

إذا لم تتضمن العملية المالية قبضاً أو صرفاً لأي مبلغ عند ذلك ينظم مستند لها يسمى بمستند قيد اليومية، ومن هذه العمليات المبيعات والمشتريات على الحساب وعمليات إرسال الصكوك للتحصيل أو التظهير أو الرفض، والحصول على الأوراق التجارية من الغير (أوراق القبض) أو تحريرها لصالح الغير (أوراق الدفع) وكافة قيود التسوية وقيود المستحقات وتصحيح الأخطاء..الخ، وليس لهذا المستند كسابقيه شكلاً محدداً لكن عادةً ما يكون مشابهاً لإحدى صفحات سجل اليومية، فيشتمل على مجموعة من الحقول (حقلاً للمبالغ المدينة وآخر للدائنة، وحقلاً لأسم الحساب وللملاحظات أو لشرح القيد، فضلاً عن أسم وتوقيع منظمه وأسم وتوقيع المدقق الداخلي وأعلى موظف حسابي مسؤول في الوحدة)، وينظم بنسخة واحدة للإثبات والحفظ، وقد يأخذ هذا المستند الصورة الآتية:

مستند قيد اليومية

منشأة:

مستند قيد يومية

الرقم:

التاريخ:

المدين		الدائن		أسم الحساب	الملاحظات
فلس	دينار	فلس	دينار		

				المجموع
التوقيع				

ثانياً: المجموعة الدفترية

تعد الدفاتر والسجلات المحاسبية مخازن ومستودعات للبيانات الخاصة بالوحدة الاقتصادية ويتم الإثبات فيها من واقع المستندات المحاسبية، وهي مصدراً لتجميع البيانات وتلخيصها ومطابقتها تمهيداً لعرضها وإعداد التقارير بها، ويختلف عددها ونوعها في الوحدات بحسب الشكل القانوني لتلك الوحدات ونوع نشاطها وحجم العمل فيها.

وبشكلٍ عام تقسم المجموعة الدفترية إلى نوعين أساسيين هما:

١- الدفاتر الإلزامية (القانونية)

وهي دفاتر واجب على الوحدة الاقتصادية الالتزام بها بموجب القانون، فنص عليها قانون التجارة العراقي رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤ وألزم الوحدات بمسك الآتي منها:

أ - دفتر اليومية العام: وهو سجل رئيس لضبط العمليات الجارية يوماً بيوم خلال الفترة المالية التي تزاول فيها الوحدة نشاطها الاقتصادي، وتسمى عملية التسجيل فيه بقيد اليومية، فالغرض من هذا الدفتر هو قيد العمليات المالية أولاً بأول ومن واقع المستندات المحاسبية المؤيدة لوقوعها، ولم يحدد قانون التجارة العراقي شكلاً له، لكن عادةً ما يحتوي على صفحات عدة في كل صفحة منها مجموعة من الحقول تسجل من خلالها العملية المالية، وقد تأخذ إحدى صفحات هذا الدفتر الصورة الآتية:

دفتر اليومية

رقم الصحيفة **ختم كاتب العدل**

مدين	دائن	رقم صفحة الأستاذ	البيان	رقم القيد	التاريخ
			المجموع		

فيلاحظ من هذه الصورة احتواء الدفتر على ستة حقول، خصص الأول منها للمبالغ المدينة والثاني للمبالغ الدائنة، بينما خصص الثالث لذكر رقم صفحة الحساب في سجل الأستاذ عند الترحيل، والرابع لذكر أسم الحساب المدين بحيث يكون على نفس السطر للمبلغ الخاص به والظاهر في حقل المدين فضلاً عن أسم الحساب الدائن في السطر الذي يليه ويكون أيضاً على نفس السطر الخاص بالمبلغ الظاهر في الحقل الدائن، أما الحقل الخامس فخصص لتثبيت تسلسل العملية المالية، والسادس لتثبيت تاريخ حدوثها لكن عادةً ما يستبدل هذا الحقل بحقل آخر يقسم إلى ثلاث أعمدة تذكر فيها نوع المستند (قبض، صرف، قيد) ورقمه وتاريخه.

وعند الانتهاء من الصفحة يتم جمع القيم المدينة والدائنة في كل حقل فيها، ويسجل أمامها في حقل البيان (مجموع ما بعده) وينقل هذا المجموع للصفحة التالية ويسجل أمامه في حقل البيان (مجموع ما قبله)، ويجب أن تتساوى مجاميع القيم المدينة مع الدائنة في كل صفحة، وأي اختلاف بينهما أو عدم تطابق يدل على وجود خطاء ما.

وعند التسجيل في دفتر اليومية يتوجب مراعاة القواعد الآتية:

- تعبئة البيانات الخاصة في كل حقل من حقول الدفتر بحسب عائديتها له.

- وضوح الكتابة وعدم الحك والشطب أو تغيير البيانات المسجلة.

- بذل العناية عند التسجيل لتجنب ارتكاب الأخطاء.

- التأكد من ترقيم الصفحات وختم كاتب العدل عليها مع الحرص على عدم تمزيق أياً منها.

- إدراج الحسابات المدينة للعملية الواحدة أولاً ثم إتباعها بالحسابات الدائنة الخاصة بها.
- إعطاء شرح للقيد وباختصار ووضع خط تحته لفصله عن القيد الذي يليه.
- عدم تجزئة القيد الواحد بكتابة جزء منه في صفحة وتكملته في صفحة أخرى.
- عدم ترك أياً من صفحات الدفتر فارغة، ولا يجوز أيضاً ترك فراغات أو الكتابة في هوامش وحواشي الصفحة نفسها.

ومن الجدير بالذكر أن هناك نوعاً آخراً من دفاتر اليومية (يطلق عليها بدفاتر اليومية المساعدة وهي من الدفاتر العرفية غير الإلزامية) تمسك من قبل الوحدات الاقتصادية ذات العمليات المالية المتعددة، فتسجل عملياتها فيها بشكل منفصل لكل حساب، بعبارة أخرى هي دفاتر يومية تحليلية يفرد لكل حساب دفتر منها، كدفتر يومية المشتريات الآجلة، ودفتر يومية المبيعات الآجلة، ودفتر يومية أوراق القبض وغيرها، وقد تأخذ أياً من هذه الدفاتر الصورة الآتية:

دفتر يومية المشتريات الآجلة

الشهر رقم الصفحة .....

التاريخ	رقم المستند	رقم القيد	شروط التسليم	شروط الدفع	أسم المورد	صفحة الأستاذ	البيان				الملاحظات
							الصنف	الكمية	سعر الوحدة	القيمة	
							المجموع				

وفي نهاية اليوم يتم تجميع العمليات التي تمت في دفاتر اليومية المساعدة وإثباتها بقيود إجمالية في دفتر اليومية العامة أو المركزية، أي يتم إثبات مجموع دفتر يومية المشتريات الآجلة على سبيل المثال بقيد واحد في دفتر اليومية العامة.

مثال (١):

العمليات التالية تمت في محلات التاجر حسام خلال الشهر الأول من العام ٢٠١٠:

١- في ١/٢ بدأ التاجر حسام عمله التجاري برأس مال قدره ٢٠٠٠٠٠ دينار وضعه مناصفةً في الصندوق والمصرف.

٢- في ١/٣ اشترى أثاثاً بمبلغ ٢٠٠٠٠ دينار من محلات أحمد على الحساب.

٣- في ١/٦ اشترى آلات بمبلغ ١٠٠٠٠٠ دينار من خالد دفع منها ٤٠٠٠٠ دينار والباقي على الحساب.

٤- في ١/٢٢ باع جزءاً من الآلات إلى محمد بمبلغ ٦٠٠٠٠ دينار واستلم نصف المبلغ نقداً والباقي على الحساب.

٥- في ١/٢٣ سدد ما بذمته إلى محلات أحمد نقداً.

٦- في ١/٢٥ استلم من محمد المتبقي بذمته من قيمة الآلات نقداً.

٧- في ١/٢٨ اشترى سيارة بمبلغ ٥٤٠٠٠ دينار دفع ثمنها من ماله الخاص.

المطلوب: تسجيل المعالجات المحاسبية للعمليات أعلاه في دفتر يومية محلات التاجر حسام.

الحل:

دفتر اليومية لمحلات التاجر حسام للعام ٢٠١٠ صفحة: ١

مدين	دائن	رقم صفحة الأستاذ	البيان	رقم القيد	التاريخ
١٠٠٠٠٠		١	من حـ/الصندوق	١	١/٢/٢٠١٠
١٠٠٠٠٠		٢	من حـ/المصرف		
	٢٠٠٠٠٠	٣	إلى حـ/رأس المال		
			بدأ العمل التجاري		
٢٠٠٠٠		٤	من حـ/ الأثاث	٢	١/٣/٢٠١٠
	٢٠٠٠٠	٥	إلى حـ/ الدائنون (أحمد)		
			شراء أثاث على الحساب من أحمد		
١٠٠٠٠٠		٦	من حـ/ الآلات	٣	١/٦/٢٠١٠
	٤٠٠٠٠	١	إلى حـ/الصندوق		
	٦٠٠٠٠	٧	إلى حـ/الدائنون (خالد)		
			شراء آلات نقداً وبالآجل من خالد		
٣٠٠٠٠		١	من حـ/الصندوق	٤	١/٢٢/٢٠١٠
٣٠٠٠٠		٨	من حـ/المدينون (محمد)		
	٦٠٠٠٠	٦	إلى حـ/ الآلات		
			بيع الآت إلى محمد نقداً وبالآجل		
٢٠٠٠٠		٥	من حـ/الدائنون (أحمد)	٥	١/٢٣/٢٠١٠
	٢٠٠٠٠	١	إلى حـ/ الصندوق		
			سداد ما بذمته لمحلات أحمد		

		نقداً			
٣٠٠٠٠		من حـ/الصندوق	١		
	٣٠٠٠٠	إلى حـ/المدينون (محمد)	٨	٦	١/٢٥/٢٠١٠
		سدد محمد ما بذمته للمحلات نقداً			
٥٤٠٠٠		من حـ/السيارات	٩		
	٥٤٠٠٠	إلى حـ/رأس المال	٣	٧	١/٢٨/٢٠١٠
		شراء سيارة ودفع ثمنها من ماله الخاص			
٤٨٤٠٠٠	٤٨٤٠٠٠	المجموع			

ب- دفتر أو سجل الأستاذ: وهو الذي ترحل إليه كافة العمليات المالية التي تم قيدها في دفتر اليومية، بحيث يخصص لكل حساب صفحة خاصة به تعطي ملخص عنه في نهاية الفترة، ويتحقق من استخدام هذا الدفتر التأكد من صحة العمليات التي تم قيدها في دفتر اليومية العامة أولاً بأول، فضلاً عن توفير الجهد والوقت في حالة الرغبة في معرفة رصيد أي حساب من الحسابات.

وتختلف الدفاتر الإلزامية من بلد لآخر بحسب قوانين التجارة الخاصة به، لذا فقد تضم هذه الدفاتر مجموعة من دفاتر اليومية المساعدة والأستاذ المساعدة...الخ.

٢- السجلات العرفية (الاختيارية)

وهي التي لم يرد نص قانوني على مسكها لكن تعتمدها بعض الوحدات لظروفٍ خاصة بها، ومن الأمثلة عليها دفتر المسودة ودفاتر اليومية المساعدة والأستاذ المساعدة (دفتر أستاذ المدينين المساعد ودفتر أستاذ الدائنين) وبعض الدفاتر الإحصائية ...الخ.

مرحلة الترحيل

بعد تسجيل العمليات المالية في دفتر اليومية من واقع المستندات المحاسبية تبدأ مرحلة جديدة من مراحل الدورة المحاسبية وهي مرحلة الترحيل التي تتضمن تبويب وتصنيف تلك العمليات في مجموعة حسابات متخصصة، فيتم ترحيل كل ما يتعلق بتلك الحسابات في سجلٍ خاص يسمى بسجل الأستاذ، حيث تخصص كل صفحة منه أو أكثر لحساب من الحسابات التي أدخلت في دفتر اليومية، فإذا ما نقل أو رحل أي حساب مدين من اليومية سيرحل مديناً إلى صفحة سجل الأستاذ، وإذا ما رحل أي حساب دائن من اليومية سيرحل دائناً أيضاً إلى صفحة سجل الأستاذ كونه مبوباً، أي يظهر في الحساب كل ما يخصه من مبالغ مدينة أو دائنة، في حين تسجل قيود اليومية حسب تواريخ وقوعها غير مبوبة أو مصنفة، عليه تعرف عملية الترحيل بأنها وسيلة لتبويب وتصنيف العمليات المالية لإظهار أثرها على الحسابات المختلفة في الوحدة الاقتصادية وذلك باستخدام سجل الأستاذ، أو هي عملية نقل البيانات الخاصة بكل طرف من أطراف القيد المحاسبي المثبت في دفتر اليومية إلى الصفحة المخصصة له في سجل الأستاذ

بهدف تجميع العمليات المتعلقة بكل حساب من الحسابات على حدا في صفحة خاصة به، فيحتوي بذلك سجل الأستاذ على عدد من الصفحات تختص كل صفحة منه أو أكثر بحساب معين، ويأخذ هذا السجل صوراً ونماذج عدة منها على سبيل المثال الصورة الآتية:

صورة لإحدى صفحات سجل الأستاذ العام

رقم الصفحة

حساب .....

مدين	رقم اليومية	البيان	التاريخ	دائن	رقم اليومية	البيان	التاريخ

كما يمكن أن يأخذ هذا السجل الصورة التي يطلق عليها بسجل الأستاذ العام ذو الأعمدة الأربع (أو الرصيد المتحرك)، الذي يظهر الرصيد بعد الترحيل لكل عملية وبشكلٍ مستمر:

صورة لإحدى صفحات سجل الأستاذ العام ذو الأعمدة الأربع

رقم الصفحة

حساب .....

الرصيد		حركة الحساب		البيان	رقم اليومية	التاريخ
مدين	دائن	مدين	دائن			

وقد تقوم بعض الوحدات بمسك سجلات أستاذ مساعدة، كسجل أستاذ المدينين المساعد (صفحة لكل مدين)، وسجل أستاذ الدائنين المساعد (صفحة لكل دائن)، وقد تأخذ أياً من هذه السجلات الصورة الآتية:

صورة لإحدى صفحات سجل الأستاذ المساعد الخاص بالمدينين

رقم الصفحة

حساب (أحمد)

مدين	رقم اليومية	البيان	التاريخ	دائن	رقم اليومية	البيان	التاريخ

طرق مسك الدفاتر

هناك أكثر من طريقة يمكن اعتمادها في مسك المجموعة الدفترية في الوحدات الاقتصادية أشهرها:

١- الطريقة الإيطالية (أو الطريقة العادية): وبموجبها يتم مسك دفتر يومية عامة وأستاذ عام ، وهي سهلة وغير مكلفة وغالباً ما تستخدم في الوحدات الصغيرة الحجم.

٢- الطريقة الإنكليزية (أو طريقة اليومية الأصلية): وبموجبها يتم مسك مجموعة من دفاتر اليومية المساعدة الأصلية كدفاتر يومية (المشتريات الآجلة، المبيعات الآجلة، مردودات المشتريات، مردودات المبيعات، أوراق القبض، أوراق الدفع، المصاريف النثرية، النقدية، العمليات المختلفة، الأخرى) ومجموعة من سجلات الأستاذ المساعدة كالأستاذ المساعد للمدينين والدائنين، فضلاً عن مسك سجل للأستاذ العام، وغالباً ما تستخدم هذه الطريقة في الوحدات المتوسطة والكبيرة الحجم وتتطلب جهداً وكلفة أكبر.

٣- الطريقة الفرنسية (أو طريقة اليوميات المساعدة): وبموجبها يتم مسك دفتر يومية مركزي (عام) ومجموعة من دفاتر اليومية المساعدة وسجل أستاذ عام ومساعدة، وغالباً ما تستخدم هذه الطريقة في الوحدات الكبيرة الحجم وهي تتطلب جهداً وكلفة أكبر.

٤- الطريقة الألمانية: وتقوم على تقسيم العمليات إلى نقدية (يومية مقبوضات ويومية مدفوعات)، وغير نقدية (يومية العمليات الأخرى) وأستاذ عام، وهي طريقة سهلة لكن يعاب عليها ضعف الرقابة.

٥- الطريقة الأمريكية (أو طريقة Kalamazoo): وهي تجمع بين اليومية والأستاذ بدفتر واحد (يطلق عليه بدفتر اليومية ذا الحقول المتعددة أو دفتر اليومية والأستاذ)، كما وتستخدم الكثير من الحسابات الإجمالية إلى جانب سجلات الأستاذ المساعدة للمدينين والدائنين، وتناسب هذه الطريقة الوحدات التي تتميز بضخامة عمليات البيع والشراء، وهي أسهل من غيرها خصوصاً عندما يتعلق الأمر في إعداد موازين المراجعة، ويمكن أن تأخذ إحدى صفحات هذا الدفتر الصورة الآتية:

دفتر اليومية والأستاذ

المستند			حـ/الصندوق		حـ/المصرف		حـ/المبيعات		حـ/المشتريات		الأستاذ العام	
نوع	رقم	تاريخ	منه	له	منه	له	منه	له	منه	له	منه	له
المجموع												

مرحلة الترصيد وإعداد ميزان المراجعة

أولاً: الترصيد

بعد عملية الترحيل إلى سجلات الأستاذ تبدأ مرحلة أخرى تتمثل في تلخيص الحسابات (احتساب الفرق بين الجانبين المدين والدائن) الظاهرة في تلك السجلات وذلك في نهاية فترة معينة قد تكون (شهرية، ربع سنوية، نصف سنوية، سنوية)، ويطلق على هذا الفرق أسم الرصيد الذي قد يأخذ إحدى الصور الآتية:

١- رصيد مدين: عندما يكون مجموع الجانب المدين أكبر من مجموع الجانب الدائن للحساب، ويظهر هذا الرصيد بشكلٍ عام لكل من الموجودات والمصروفات والخسائر.

٢- رصيد دائن: عندما يكون مجموع الجانب الدائن أكبر من مجموع الجانب المدين للحساب، ويظهر هذا الرصيد بشكلٍ عام لكل من المطلوبات ورأس المال والإيرادات والأرباح.

٣- الرصيد صفراً: عندما يتساوى مجموع الجانب المدين مع مجموع الجانب الدائن للحساب.

وتبدأ هذه العملية بالمساواة بين الجانبين (المدين والدائن) للحساب وذلك بوضع المبلغ الأكبر في كلاهما، ثم يوضع الفرق (المتمم الحسابي) والذي يمثل الرصيد في الجانب الأخر، ويكون مديناً (أي الرصيد) عندما يكون المتمم الحسابي في الجانب الدائن ودائناً عندما يكون المتمم الحسابي في الجانب المدين للحساب، وقد تظهر في بعض الأحيان أرصدة شاذة كأن يظهر رصيد دائن لأحد المدينين، ومثل هذه الحالة لا تؤثر على توازن العملية المالية، لكن لابد من إحكام الرقابة عليها ومعالجتها كأرصدة شاذة لأنها تعطي انطباع غير موضوعي للمعلومات المحاسبية.

نستنتج من ذلك أن عملية الترصيد هي عبارة عن إجراء محاسبي ضروري لمعرفة التأثير النهائي لمختلف العمليات المالية المتعلقة بالوحدة، ومعرفة الفرق (الرصيد) بين جانبي الحساب المدين والدائن. وتجدر الإشارة إلى أن رصيد أي حساب في ١/١ ما هو إلا رصيد نفس الحساب في ١٢/٣١ من السنة السابقة، وعن طريق القيد الافتتاحي تدخل هذه الأرصدة ضمن حسابات السنة الحالية التي إذا ما أضيفت إليها أو طرحت منها العمليات المالية خلال السنة يمكن الوصول إلى أرصدة الحسابات اللازمة لإعداد موازين المراجعة في التواريخ المطلوبة.

مثال (٢):

بالرجوع إلى بيانات المثال (١) المطلوب: ترحيل العمليات إلى سجل الأستاذ مع الترصيد.

حـ/ المصرف	
١٠٠٠٠٠ رأس المال	
	١٠٠٠٠٠ الفرق
١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
١٠٠٠٠٠ رصيد ١/٣١	

حـ/ الصندوق	
١٠٠٠٠٠ رأس المال	٤٠٠٠٠ الآت
٣٠٠٠٠ الآت	٢٠٠٠٠ دائنون
٣٠٠٠٠ مدينون	
١٠٠٠٠٠ الفرق	
١٦٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠
١٠٠٠٠٠ رصيد ١/٣١	

حـ/ رأس المال	
	٢٠٠٠٠٠ مذكورين
	٥٤٠٠٠ سيارات
٢٥٤٠٠٠ الفرق	
٢٥٤٠٠٠	٢٥٤٠٠٠
٢٥٤٠٠٠ رصيد ١/٣١	

حـ/ الأثاث	
	٢٠٠٠٠ الدائنون
٢٠٠٠٠ الفرق	
٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
٢٠٠٠٠ رصيد ١/٣١	

حـ/ المدينون	
٣٠٠٠٠ الآت	٣٠٠٠٠ صندوق

حـ/ الدائنون	
٢٠٠٠٠ صندوق	٢٠٠٠٠ أثاث
	٦٠٠٠٠ الآت

	٦٠٠٠٠ الفرق
٨٠٠٠٠	٨٠٠٠٠
٦٠٠٠٠ رصيد ١/٣١	

٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠

حـ/ الآلات	
١٠٠٠٠٠ مذكورين	٦٠٠٠٠ مذكورين
	٤٠٠٠٠ الفرق
١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
٤٠٠٠٠ رصيد ١/٣١	

حـ/ السيارات	
٥٤٠٠٠ رأس المال	
	٥٤٠٠٠ الفرق
٥٤٠٠٠	٥٤٠٠٠
٥٤٠٠٠ رصيد ١/٣١	

يلاحظ من الحسابات السابقة وخصوصاً (حـ/ الدائنون) أنها قد صورت بشكل إجمالي على الرغم من وجود أكثر من شخص أو جهة قد دخلت فيه، لكن إذا ما أرادت الوحدة مسك سجلات أستاذ مساعدة (للدائنون طبعاً) فبإمكانها الفصل بين الأشخاص أو الجهات كلاً على حدا بحسابات مستقلة كما في الصورة الآتية:

حـ/ الدائنون (خالد)	
٦٠٠٠٠ بضاعة	
	٦٠٠٠٠ الفرق
٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
٦٠٠٠٠ رصيد ١/٣١	

حـ/ الدائنون (أحمد)	
٢٠٠٠٠ صندوق	٢٠٠٠٠ أثاث
٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠

ثانياً: ميزان المراجعة

هو عبارة عن كشف أو أكثر يهدف إلى توفير البيانات التي تتعلق بمجموع الجانب المدين والجانب الدائن لكل حساب من الحسابات المستخدمة في الوحدة والظاهرة في سجل الأستاذ العام، ويمكن إعداده في كل شهر أو ربع سنة أو نصف سنة، كما يمكن إعداده بشكل سنوي أيضاً وذلك بعد عملية الترصيد للحسابات مباشرةً، ويحتوي هذا الكشف على أربعة حقول على الأقل، يمثل الأول منها الأرصدة المدينة والثاني الأرصدة الدائنة، بينما يمثل الحقل الثالث أسم الحساب والرابع أرقام صفحات الأستاذ لتلك الحسابات، وعند جمع المبالغ في حقليه الأول والثاني والتي تمثل أرصدة الحسابات المدينة والدائنة يتوجب أن تكون النتائج متساوية، بمعنى أن يساوى مجموع الأرصدة المدينة لمجموع الأرصدة الدائنة، لأن الاختلاف بينهما يعني وجود خطأ ما في قيود اليومية أو في عملية الترحيل أو الترصيد أو عند نقل أرصدة الحسابات من صفحات الأستاذ العام إليه، وقد يتساوى الجانبان فيه (المدين والدائن) لكن لا يعني ذلك بالضرورة صحة جميع العمليات الحسابية لما قد يحدث من:

١- خطأ أو تزوير في جانبيه بنفس المقدار.

٢- اختلاس ما لأي عملية وبالتالي فإنها لا تثبت بأي قيد ولا تظهر في أي سجل ولا تنقل إلى ميزان المراجعة.

ويتم إعداد هذا الميزان وتنظيمه بأكثر من طريقة منها:

١- ميزان المراجعة بالأرصدة: وهو كشف يتضمن أرصدة جميع الحسابات الموجودة في سجل الأستاذ مع بيان طبيعة هذا الرصيد، فإذا كان الحساب مديناً يظهر في حقل الأرصدة المدينة وهكذا إن كان دائناً، ويتم جمع المبالغ في كل حقل للتأكد من تساوي مجموع الأرصدة المدينة مع مجموع الأرصدة الدائنة، فيتم وفقاً لهذه الطريقة نقل كافة الأرصدة المدينة من دفتر الأستاذ إلى الجانب المدين منه والأرصدة الدائنة إلى الجانب الدائن منه مع مراعاة التأكد من تساوي مجموع الجانبين، وقد يأخذ ميزان المراجعة وفقاً لهذه الطريقة الصورة الآتية:

ميزان المراجعة بالأرصدة

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	أسم الحساب	صفحة الأستاذ
××××	××××	المجموع	

٢- ميزان المراجعة بالمجاميع: وهو كشف يتضمن جميع الحسابات الموجودة في سجل الأستاذ مع بيان مجموع الجانب المدين والجانب الدائن لكل منها في الحقول المخصصة لها، ويتم جمع المبالغ في كل حقل للتأكد من تساوي مجموع المبالغ المدينة مع مجموع المبالغ الدائنة، ولأن قيود اليومية ترحل إلى دفتر الأستاذ بنفس المبالغ، عليه يجب أن تساوي مجاميع الميزان مجاميع دفتر اليومية، وقد يأخذ ميزان المراجعة وفقاً لهذه الطريقة الصورة الآتية:

ميزان المراجعة بالمجاميع

مجاميع مدينة	مجاميع دائنة	أسم الحساب	صفحة الأستاذ
××××	××××	المجموع	

٣- ميزان المراجعة بالأرصدة والمجاميع: وقد يعد ميزان المراجعة بالأرصدة والمجاميع معاً، وذلك عن طريق دمج بيانات كل من ميزان المراجعة بالأرصدة مع بيانات ميزان المراجعة بالمجاميع، فيظهر أمام الحساب مجموع جانبه المدين ومجموع جانبه الدائن فضلاً عن رصيده إن كان مديناً أو دائناً، وقد يأخذ هذا الميزان وفقاً لهذه الطريقة الصورة الآتية:

ميزان المراجعة بالأرصدة والمجاميع

ميزان المراجعة بالأرصدة		ميزان المراجعة بالمجاميع		أسم الحساب	صفحة الأستاذ
أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	مجاميع مدينة	مجاميع دائنة		
××××	××××	××××	××××	المجموع	

ويجب التنويه إلى أن أي حساب متساوي الجانبين (أي أن رصيده المدين مساوٍ للرصيد الدائن وبالعكس) يعد مقفلاً ولا يظهر مع الحسابات الأخرى في ميزان المراجعة المعد وفقاً لطَّريقة الأرصدة، لكن في ميزان المراجعة المعد وفقاً للمجاميع يظهر مثل هكذا حساب وإن تساوى جانبيه، كما لا يمكن أن يكون لأي حساب رصيدين في آن واحد.

أهمية إعداد ميزان المراجعة

لميزان المراجعة وإعداده أهمية كبيرة يمكن تحديدها بما يأتي:

١- التأكد من عدم وجود أية أخطاء في القيود المحاسبية المثبتة في دفتر اليومية.

٢- التأكد من عدم وجود أية أخطاء في عمليات الترحيل إلى سجل الأستاذ.

٣- التأكد من صحة مجاميع الجانبين المدين والدائن للحسابات، فضلاً عن التأكد من صحة أرصدتها.

٤- معرفة موقف كل حساب من حيث المديونية والدائنية في تاريخ معين.

٥- تحديد الذمم المدينة والدائنة للوحدة في تاريخ إعداد الميزان.

٦- التمهيد لإعداد القوائم المالية الختامية بإعداد هذا الميزان في نهاية العام.

مثال (٣):

بالرجوع إلى بيانات المثال (١) المطلوب: إعداد ميزان المراجعة مرة بالأرصدة وأخرى بالمجاميع ومن ثم بالأرصدة والمجاميع معاً.

ميزان المراجعة بالأرصدة:

ميزان المراجعة بالأرصدة لمحلات التاجر حسام في ٢٠١٠/١/٣١

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	أسم الحساب	صفحة الأستاذ
١٠٠٠٠٠	----	الصندوق	١
١٠٠٠٠٠	----	المصرف	٢
----	٢٥٤٠٠٠	رأس المال	٣
٢٠٠٠٠	----	الأثاث	٤
----	----	الدائنون (أحمد)	٥
----	٦٠٠٠٠	الدائنون (خالد)	٧
----	----	المدينون (محمد)	٨
٤٠٠٠٠	----	الآلات	٦
٥٤٠٠٠	----	السيارات	٩
٣١٤٠٠٠	٣١٤٠٠٠	المجموع	

ميزان المراجعة بالمجاميع:

ميزان المراجعة بالمجاميع لمحلات التاجر حسام في ٢٠١٠/١/٣١

مجاميع مدينة	مجاميع دائنة	أسم الحساب	صفحة الأستاذ
١٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	الصندوق	١
١٠٠٠٠٠		المصرف	٢

	٢٥٤٠٠٠	رأس المال	٣
٢٠٠٠٠		الأثاث	٤
٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	الدائنون (أحمد)	٥
	٦٠٠٠٠	الدائنون (خالد)	٧
٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	المدينون (محمد)	٨
١٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	الآلات	٦
٥٤٠٠٠		السيارات	٩
٤٨٤٠٠٠	٤٨٤٠٠٠	المجموع	

يلاحظ من المجموع الظاهر في ميزان المراجعة أعلاه أنه مساوٍ لمجموع دفتر اليومية، وهذا يؤكد صحة عملية الترحيل.

ميزان المراجعة بالأرصدة والمجاميع:

ميزان المراجعة بالأرصدة والمجاميع لمحلات التاجر حسام في ٢٠١٠/١/٣١

ميزان المراجعة بالأرصدة		ميزان المراجعة بالمجاميع		أسم الحساب	صفحة الأستاذ
أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	مجاميع مدينة	مجاميع دائنة		
١٠٠٠٠٠	----	١٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	الصندوق	١
١٠٠٠٠٠	----	١٠٠٠٠٠		المصرف	٢
----	٢٥٤٠٠٠		٢٥٤٠٠٠	رأس المال	٣
٢٠٠٠٠	----	٢٠٠٠٠		الأثاث	٤
----	----	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	الدائنون (أحمد)	٥
----	٦٠٠٠٠		٦٠٠٠٠	الدائنون (خالد)	٧
----	----	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	المدينون (محمد)	٨
٤٠٠٠٠	----	١٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	الآلات	٦
٥٤٠٠٠	----	٥٤٠٠٠		السيارات	٩
٣١٤٠٠٠	٣١٤٠٠٠	٤٨٤٠٠٠	٤٨٤٠٠٠	المجموع	

مثال (٤):

العمليات التالية تمت في محلات التاجر خليل حسب التواريخ المبينة إزاء كل منها:

١- في ٢٠١٠/١/٥ بدأ عمله التجاري برأس مال قدره ٥٠٠٠٠٠ دينار وضعه في الصندوق والمصرف بنسبة ٤ : ١ على التوالي.

٢- في ٢٠١٠/٣/٢٠ اشترى أثاثاً من شركة دجلة بمبلغ ٦٠٠٠٠٠ دينار، سدد ما نسبته ٢٥% منها نقداً والباقي على الحساب.

٣- في ٢٠١٠/٥/١١ باع جزءاً من الأثاث إلى حميد بمبلغ ٤٠٠٠٠٠ دينار واستلم ربع القيمة نقداً.

٤- في ٢٠١٠/١١/٢٥ سدد ما نسبته ٥٠% من مبلغ الأثاث المتبقي في ذمته إلى شركة دجلة نقداً.

٥- في ٢٠١١/٢/٤ استلم ما بذمة حميد بصك.

المطلوب:

أولاً:إثبات المعالجات المحاسبية للعمليات التي تمت في العام ٢٠١٠ في سجلات التاجر خليل وترحيلها إلى سجل الأستاذ وترصيدها وإعداد ميزان المراجعة بالأرصدة ثم بالمجاميع ثم بالأرصدة والمجاميع معاً.

ثانياً: إثبات المعالجات المحاسبية للعمليات التي تمت في العام ٢٠١١.

الحل أولاً:

دفتر اليومية لمحلات التاجر خليل للعام ٢٠١٠

مدين	دائن	رقم صفحة الأستاذ	البيان	رقم القيد	التاريخ
٤٠٠٠٠٠		١	من حـ/ الصندوق	١	٢٠١٠/١/٥
١٠٠٠٠٠		٢	من حـ/ المصرف		
	٥٠٠٠٠٠	٣	إلى حـ/ رأس المال		
			بدأ العمل التجاري		
٦٠٠٠٠٠		٤	من حـ/ الأثاث	٢	٢٠/٣/ ٢٠١٠
	١٥٠٠٠٠	١	إلى حـ/ الصندوق		
	٤٥٠٠٠٠	٥	إلى حـ/الدائنون (دجلة)		
			شراء أثاث نقداً وبالآجل من دجلة		
١٠٠٠٠٠		١	من حـ/ الصندوق	٣	١١/٥/ ٢٠١٠
٣٠٠٠٠٠		٦	من حـ/ المدينون (حميد)		
	٤٠٠٠٠٠	٤	إلى حـ/ الأثاث		
			بيع أثاث إلى حميد نقداً وبالآجل		

٢٢٥٠٠٠		من حـ/ الدائنون (دجلة)	٥		١١/٢٥/ ٢٠١٠
	٢٢٥٠٠٠	إلى حـ/ الصندوق	١	٤	
		سداد ٥٠% من المتبقي في ذمته لشركة دجلة نقداً			
١٧٢٥٠٠٠	١٧٢٥٠٠٠	المجموع			

حـ/ المصرف

١٠٠٠٠٠ رأس المال	
	١٠٠٠٠٠ الفرق
١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
١٠٠٠٠٠ رصيد ١٢/٣١	

حـ/ الصندوق

٤٠٠٠٠٠ رأس المال	٢٢٥٠٠٠ دائنون
١٠٠٠٠٠ أثاث	١٥٠٠٠٠ أثاث
١٢٥٠٠٠ الفرق	
٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
١٢٥٠٠٠ رصيد ١٢/٣١	

حـ/ رأس المال

	٥٠٠٠٠٠ مذكورين
٥٠٠٠٠٠ الفرق	
٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
٥٠٠٠٠٠ رصيد ١٢/٣١	

حـ/ المدينون

٣٠٠٠٠٠ أثاث	
	٣٠٠٠٠٠ الفرق
٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
٣٠٠٠٠٠ رصيد ١٢/٣١	

حـ/ الأثاث

٦٠٠٠٠٠ مذكورين	٤٠٠٠٠٠ مذكورين
	٢٠٠٠٠٠ الفرق
٦٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠
٢٠٠٠٠٠ رصيد ١٢/٣١	

حـ/ الدائنون

٢٢٥٠٠٠ صندوق	٤٥٠٠٠٠ أثاث
٢٢٥٠٠٠ الفرق	
٤٥٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠
٢٢٥٠٠٠ رصيد ١٢/٣١	

ميزان المراجعة بالأرصدة لمحلات التاجر خليل في ٢٠١٠/١٢/٣١

أرصدة	أرصدة	أسم الحساب	صفحة الأستاذ

مدينة	دائنة		
١٢٥٠٠٠	----	الصندوق	١
١٠٠٠٠٠	----	المصرف	٢
----	٥٠٠٠٠٠	رأس المال	٣
----	٢٢٥٠٠٠	الدائنون (دجلة)	٥
٣٠٠٠٠٠	----	المدينون (حميد)	٦
٢٠٠٠٠٠	----	أثاث	٤
٧٢٥٠٠٠	٧٢٥٠٠٠	المجموع	

ميزان المراجعة بالمجاميع لمحلات التاجر خليل في ٢٠١٠/١٢/٣١

مجاميع مدينة	مجاميع دائنة	أسم الحساب	صفحة الأستاذ
٥٠٠٠٠٠	٣٧٥٠٠٠	الصندوق	١
١٠٠٠٠٠		المصرف	٢
	٥٠٠٠٠٠	رأس المال	٣
٢٢٥٠٠٠	٤٥٠٠٠٠	الدائنون (دجلة)	٥
٣٠٠٠٠٠		المدينون (حميد)	٦
٦٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	أثاث	٤
١٧٢٥٠٠٠	١٧٢٥٠٠٠	المجموع	

ميزان المراجعة بالأرصدة والمجاميع لمحلات التاجر خليل في ٢٠١٠/١٢/٣١

ميزان المراجعة بالأرصدة		ميزان المراجعة بالمجاميع		أسم الحساب	صفحة الأستاذ
أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	مجاميع مدينة	مجاميع دائنة		
١٢٥٠٠٠	----	٥٠٠٠٠٠	٣٧٥٠٠٠	الصندوق	١
١٠٠٠٠٠	----	١٠٠٠٠٠		المصرف	٢
----	٥٠٠٠٠٠		٥٠٠٠٠٠	رأس المال	٣
----	٢٢٥٠٠٠	٢٢٥٠٠٠	٤٥٠٠٠٠	الدائنون (دجلة)	٥
٣٠٠٠٠٠	----	٣٠٠٠٠٠		المدينون (حميد)	٦
٢٠٠٠٠٠	----	٦٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	أثاث	٤
٧٢٥٠٠٠	٧٢٥٠٠٠	١٧٢٥٠٠٠	١٧٢٥٠٠٠	المجموع	

الحل ثانياً:

دفتر اليومية لمحلات التاجر خليل للعام ٢٠١١

مدين	دائن	رقم صفحة الأستاذ	البيان	رقم القيد	التاريخ
١٢٥٠٠٠		١	من حـ/ الصندوق		
١٠٠٠٠٠		٢	من حـ/ المصرف		
٢٠٠٠٠٠		٤	من حـ/ الأثاث		
٣٠٠٠٠٠		٦	من حـ/ المدينون (حميد)	١	٢٠١١/١/١
	٥٠٠٠٠٠	٣	إلى حـ/ رأس المال		
	٢٢٥٠٠٠	٥	إلى حـ/ الدائنون (دجلة)		
			القيد الافتتاحي		
٣٠٠٠٠٠		٢	من حـ/ المصرف		
	٣٠٠٠٠٠	٦	إلى حـ/ المدينون (حميد)	٢	٢٠١١/٢/٤
١٠٢٥٠٠٠	١٠٢٥٠٠٠		المجموع		

مرحلة تسجيل قيود التسوية والقفل

عادةً ما تتم التسويات والقفل في نهاية السنة المالية، فيتم في هذه المرحلة:

- إثبات قيود التسوية انطلاقاً من مبدأ المقابلة، أي مقابلة مصاريف السنة المالية بإيراداتها للوصول إلى نتيجة النشاط الموضوعية لتلك السنة.
- قفل الحسابات الأسمية المتمثلة بالمصاريف والخسائر والإيرادات والأرباح.

ولعل أبرز ما يمكن القيام به من تسويات في ١٢/٣١ من كل عام الآتي:

١- تسوية أرصدة الإيرادات المستلمة مقدماً: وتتمثل بالإيرادات التي تستلمها الوحدة بشكل مقدم ولم تعطي أو تقدم مقابلها أية خدمة أو سلعة خلال السنة المالية المستلمة فيها كونها تخص فترة لاحقة.

٢- تسوية أرصدة المصروفات المدفوعة مقدماً: وتتمثل بالمصروفات التي تدفعها الوحدة بشكل مقدم ولم تستلم مقابلها أية خدمة أو سلعة خلال السنة المالية المدفوعة فيها كونها تخص فترة لاحقة.

٣- إثبات الإيرادات المستحقة: وتتمثل بالإيرادات التي تستحقها الوحدة نتيجة تقديمها لخدمة أو سلعة معينة لكنها لم تقيدها في سجلاتها لأنها لم تستلمها فعلاً حتى في نهاية الفترة المالية.

٤- إثبات المصروفات المستحقة : وتتمثل بالمصروفات التي تشكل التزاماً على الوحدة نتيجة استلامها لخدمة أو سلعة معينة ولم تقيد ما يقابلها في سجلاتها حتى في نهاية الفترة المالية.

٥- التسويات المتعلقة بالبنود المقدرة كـ (مصاريف الاندثار، مصاريف الاستنفاد، مصاريف الديون المشكوك في تحصيلها).
٦- تسوية المخزون السلعي.
وسيأتي بيان هذه الحسابات مع قيود القفل والتسوية الخاصة بها لاحقاً ضمن الفصل التاسع من الكتاب.

مرحلة إعداد التقارير والقوائم المالية

للمحاسبة كما هو معلوم أهداف رئيسة تتمثل في تحديد النتيجة الحقيقية لنشاط أي وحدة اقتصادية فضلاً عن مركزها المالي، وحتى تتمكن من تحقيق هذه الأهداف فإنها تعتمد على العديد من الإجراءات منها إعداد مجموعة من القوائم أو الكشوف المالية التي تبين وتفصح عن هذه المعلومات، وتعد أبرز هذه القوائم التي يتم إعدادها في نهاية أي سنة مالية الآتي:
١- قائمة أو حساب المتاجرة: وتبين إجمالي ربح أو خسارة الوحدة الاقتصادية.
٢- قائمة أو حساب الأرباح والخسائر: وتبين صافي ربح أو خسارة الوحدة الاقتصادية.
في حين يطلق على القائمة التي تضم كلاً من حساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر أسم (قائمة الدخل أو قائمة نتيجة الأعمال أو نتيجة العمليات)، وهي قائمة رئيسة كغيرها من القوائم المالية.
٣- قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية): وتبين عناصر المركز المالي للوحدة الاقتصادية من موجودات ومطلوبات ورأس المال.
٤- قائمة التدفقات النقدية: وتبين المقبوضات النقدية وكذلك المدفوعات في الفترات التي تحصل فيها وتصنف إلى:
- تدفقات من الأنشطة الاستثمارية (امتلاك أو بيع الموجودات الثابتة، امتلاك أو بيع شركة تابعة أو قطاع معين، شراء أو بيع استثمارات في شركات أخرى).
- تدفقات من الأنشطة التمويلية (تسديد ديون أو قروض، إصدار أسهم وسندات، توزيع حصص أرباح الأسهم).
- تدفقات من الأنشطة التشغيلية وتضم كل الأنشطة المولدة للإيراد والتي لم تذكر في الأنشطة السابقة.
وتعد هذه القائمة بإحدى طريقتين إما بالطريقة المباشرة أو بالطريقة غير المباشرة.
٥- قائمة حقوق الملكية: وتبين عناصر حقوق الملكية (رأس المال، أرباح محتجزة، صافي ربح أو خسارة، احتياطيات، أية مسحوبات شخصية ..الخ)، وما طرأ عليها من تغيرات في نهاية الفترة المالية.
وسيأتي بيان مجموعة القوائم المالية هذه لاحقاً ضمن الفصل العاشر من الكتاب.

أسئلة الفصل الثالث

السؤال الأول: عرف كلاً مما يأتي:
الدورة المحاسبية، السجلات الإلزامية، مستند القيد، الترصيد، اليومية المساعدة، الترحيل، قائمة حقوق الملكية.

السؤال الثاني: ما هو المستند وما هي أنواعه من حيث الغرض وخصائصه.

السؤال الثالث: وضح بالتفصيل ما هي الأهمية من إعداد ميزان المراجعة.

السؤال الرابع:

العمليات التالية تمت في محلات التاجر سامر حسب التواريخ المبينة إزاء كل منها:

في ٢٠١٠/٢/٦ بدأ أعماله التجارية برأس مال قدره ٤٠٠٠٠٠ دينار وضعه في الصندوق والمصرف بنسبة ٣ : ١ على التوالي.

١- في ٢٠١٠/٣/٨ اشترى آلة حاسبة بمبلغ ٥٠٠٠٠ دينار من حسن على الحساب.

٢- في ٢٠١٠/٣/١٦ اشترى مكائن بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ دينار من محلات سعيد دفع منها ٨٠٠٠٠ دينار نقداً والباقي على الحساب.

٣- في ٢٠١٠/٣/٢٢ باع جزءاً من المكائن إلى محمود بمبلغ ١٢٠٠٠٠ دينار واستلم ٧٠٠٠٠ دينار نقداً والباقي على الحساب.

٤- في ٢٠١٠/٤/٢ سدد نصف ما بذمته إلى محلات سعيد نقداً.

٥- في ٢٠١٠/٤/٥ استلم من محمود ما بذمته نقداً.

٦- في ٢٠١٠/٤/٨ اشترى أثاثاً بمبلغ ٦٠٠٠٠ دينار ودفع ثمنها من ماله الخاص.

٧- في ٢٠١٠/٥/٣ سدد المتبقي في ذمته إلى محلات سعيد نقداً.

٨-

المطلوب:

أولاً: إثبات المعالجات المحاسبية للعمليات أعلاه في دفتر يومية سامر.

ثانياً: الترحيل إلى سجل الأستاذ.

ثالثاً: الترصيد وإعداد ميزان المراجعة بالأرصدة والمجاميع.

رابعاً: إثبات المعالجات المحاسبية للعمليات أعلاه في دفتر يومية سعيد.

السؤال الخامس:

فيما يلي قائمة المركز المالي لمحلات الياسمين التجارية كما هي عليه في ٢٠١٠/١٢/٣١:

قائمة المركز المالي كما هي عليه في ٢٠١٠/١٢/٣١			
٥٠٠٠٠	الصندوق	٢٠٠٠٠	الدائنون
١٠٠٠٠	المدينون	٥٨٠٠٠٠	رأس المال
١٤٠٠٠٠	الآلات		
٤٠٠٠٠٠	المباني		
٦٠٠٠٠٠		٦٠٠٠٠٠	

وخلال العام ٢٠١١ قامت المحلات بمجموعة من العمليات تفاصيلها كما يأتي:

في ١/٦ اشترت آلات بمبلغ ٢٠٠٠٠ دينار نقداً.

١- في ١/٨ باعت جزءاً من الآلات بمبلغ ٩٠٠٠٠ دينار لمحلات

٢- الفرات واستلمت ٥٠٠٠٠ دينار من ثمنها نقداً والباقي على

الحساب.

٣- في ٣/٢ اشترت أثاثاً بمبلغ ١٠٠٠٠ دينار نقداً.

٤- في ٥/٢٥ قامت بفتح حساب جاري لها في مصرف الرافدين بمبلغ ٢٠٠٠٠ دينار سدده صاحب المحلات من ماله الخاص.

٥- في ٩/١٧ اشترت آلات بملغ ١٧٠٠٠٠ دينار من محلات الكريم التجارية على الحساب.

٦- في ١٢/١٢ سحب صاحب المحلات آلات وأثاث للاستخدام الشخصي قيمتها ١٠٠٠ ، ٥٠٠ دينار على التوالي.

٧- في ١٢/٢٠ استملت من أحد المدينين مبلغ ٥٠٠٠ دينار نقداً.

المطلوب:

أولاً: إثبات المعالجات المحاسبية للعمليات أعلاه في دفتر اليومية.

ثانياً: الترحيل إلى سجل الأستاذ والترصيد.

ثالثاً: إعداد ميزان المراجعة بالأرصدة ثم بالمجاميع ثم بالأرصدة والمجاميع معاً.

السؤال السادس:

أجب بـ صح أو خطأ مع تصحيح الخطأ إن وجد لكل مما يأتي:

١- تحرر المستندات الثبوتية من قبل الوحدة بكافة أنواعها.

٢- تحرر المستندات المحاسبية من قبل الوحدة للتأكيد على وقوع العملية المالية فعلياً.

تعد المستندات المحاسبية من المتطلبات الأساسية لإثبات القيود.

٣- يمكن اعتبار دفتر اليومية المساعد من الدفاتر الإلزامية التي نص

٤- عليها قانون التجارة العراقي في حالة كبر حجم الوحدات وتعدد عملياتها المالية.

٥- يمكن أن تتكرر الدورة المحاسبية بأكملها في الوحدات الصغيرة أكثر من مرة خلال السنة المالية الواحدة.

٦- يحدد صافي الربح أو الخسارة في الوحدات عن طريق قائمة أو حساب المتاجرة.

٧- يتم مقارنة المجموع الكلي للجانب المدين والدائن في دفتر اليومية مع مجموع الأرصدة المدينة والدائنة في ميزان المراجعة بالأرصدة للتأكد من التوازن.

السؤال السابع:

وضح نوع المستند المناسب أمام كل عملية مالية من العمليات الآتية:

العمليات المالية	المستند	العملية المالية	المستند
شراء أثاث نقداً		سداد دين لمجهز نقداً	
بيع سيارة على الحساب		بيع بضاعة على الحساب	

سداد الإيجار بصك		سداد رواتب نقداً	
تحصيل دين من عميل نقداً		شراء سيارة على الحساب	

السؤال الثامن: **حدد الإجابة أو الإجابات الصحيحة لكلٍ مما يأتي:**

أولاً التالي لا تعد من القوائم المالية:

١	٢	٣	٤
قائمة المركز المالي	قائمة الدخل	قائمة التدفقات النقدية	كل ما ذكر خطأ

ثانياً يتم إثبات قيود التسوية:

١	٢	٣	٤
للمصروفات المدفوعة مقدماً	المصروفات المستحقة	للإيرادات المدفوعة مقدماً	كل ما ذكر صحيح

ثالثاً تظهر نتيجة النشاط من ربح أو خسارة من خلال:

١	٢	٣	٤
قائمة المركز المالي	قائمة الدخل	قائمة التدفقات النقدية	كل ما ذكر صحيح

رابعاً تظهر المقبوضات والمدفوعات النقدية من خلال:

١	٢	٣	٤
قائمة المركز المالي	قائمة الدخل	قائمة التدفقات النقدية	كل ما ذكر صحيح

خامساً تعد أكثر المستندات موثوقية:

١	٢	٣	٤
المستندات الداخلية	المستندات الثبوتية	المستندات الخارجية	المستندات المحاسبية

سادساً يتم التلخيص ضمن الدورة المحاسبية في:

١	٢	٣	٤
مرحلة التسجيل	الترصيد	مرحلة الترحيل	قيود التسوية

سابعاً يتم التبويب ضمن الدورة المحاسبية في:

١	٢	٣	٤
مرحلة التسجيل	الترصيد	مرحلة الترحيل	قيود التسوية

ثامناً يتم تحريره من أصل وصورتان هو مستند:

١	٢	٣	٤
القبض	القيد	الصرف	كل ما ذكر صحيح

العمليات التمويلية

يتوجب على الوحدة الاقتصادية توفير الأموال اللازمة للحصول على عوامل الإنتاج لممارسة نشاطها وتحقيق أهدافها، ويمكن لها أن تحصل عليها عند تأسيسها أو حتى بعد ذلك من المصادر الآتية:

١- مصادر التمويل طويلة الأجل (رأس المال، القروض طويلة الأجل، الإيجار الرأسمالي أو التمويلي..).

٢- مصادر التمويل قصيرة الأجل (القروض قصيرة الآجل، الائتمان التجاري..).

وأياً كان مصدر التمويل (طويل الأجل أم قصير الأجل) فهو يتطلب فهماً للعملية التمويلية من جهة وتحليلها تمهيداً لقيدها وقيد ما يترتب عليها في دفاتر الوحدة من جهة أخرى، عليه وبالنظر لأهمية مصادر التمويل طويلة الأجل لاسيما رأس المال والقروض فسيتم بيانها ومعالجاتها المحاسبية وفقاً للتفصيل الآتي:

أولاً: رأس المال

هو قيمة المبالغ المملوكة لصاحب الوحدة الاقتصادية والتي خصصت للاستثمار فيها (أي هو قيمة ما على الوحدة لصاحبها)، أو هو مقدار ما يقدمه المالك من أموال نقدية وغير نقدية. فعندما تؤسس الوحدة يقوم مالكها بتحويل أصل أو أكثر من أمواله الخاصة إلى ملكيتها وذلك لتوفير الأموال اللازمة لتمشية نشاطاته،

وعلى أساس الشخصية المعنوية أو الاعتبارية للوحدة الاقتصادية ويتم إثبات حق المالك بالوحدة من خلال إثبات رأس المال وهذا الحق يزداد بتحقق الأرباح وينخفض بوجود الخسائر. فعمليات رأس المال هي من أولى العمليات التي يقوم بها المالك ، جنباً إلى جنب مع الإجراءات التأسيسية للمشروع فضلاً

لعمليات أخرى على رأس المال بالزيادة والخفض أثناء مزاولة المشروع لنشاطاته ، لذا فالعمليات التي يمكن أن تجري التي تخص رأس المال (عمليات رأس المال) هي:

١- تقديم رأس المال بصورة نقدية.

٢- تقديم رأس المال بصورة موجودات عينية مختلفة.

٣- تقديم مجموعة من الموجودات المحملة ببعض الالتزامات (المطلوبات).

٤- عمليات زيادة رأس المال أو تخفيض رأس المال.

٥- المسحوبات الشخصية.

وفيما يلي المعالجة المحاسبية لكل حالة:

١- تقديم رأس المال بصورة نقدية: إذا تم الحصول على رأس المال بصورة نقدية فيثبت بدفاتر وسجلات الوحدة الاقتصادية كما يلي:

أ- رأس المال بصورة نقد أودع في الصندوق:

×× من حـ/ الصندوق
×× إلى حـ/ رأس المال
القيد الافتتاحي أو بدء العمل التجاري

ب- رأس المال بصورة نقد أودع في المصرف كحساب جاري للوحدة الاقتصادية:

×× من حـ/المصرف
×× إلى حـ/ رأس المال
القيد الافتتاحي أو بدء العمل التجاري

ب- رأس المال بصورة نقد أودع في الصندوق والمصرف كحساب جاري للوحدة الاقتصادية:

×× من حـ/الصندوق
×× من حـ/المصرف
×× إلى حـ/ رأس المال
القيد الافتتاحي أو بدء العمل التجاري

٢- تقديم رأس المال بصورة موجودات عينية مختلفة: إذا تم الحصول على رأس المال بصورة موجودات أي أن يبدأ صاحب الوحدة الاقتصادية العمل بمجموعة مختلفة ومتنوعة من الموجودات عند ذلك يثبت بدفاتر وسجلات الوحدة الاقتصادية كما يلي:

×× من حـ/الصندوق
×× من حـ/المصرف
×× من حـ/الأثاث
×× من حـ/المباني
×× من حـ/الآلات
×× من حـ/ (أي موجود أخر)
×× إلى حـ/ رأس المال
القيد الافتتاحي أو بدء العمل

التجاري

٣- تقديم مجموعة من الموجودات المحملة ببعض الالتزامات (المطلوبات): إذا تم الحصول على رأس المال بصورة موجودات ومطلوبات، أي أن يبدأ صاحب الوحدة الاقتصادية العمل بمجموعة مختلفة ومتنوعة من الموجودات يقابلها مجموعة متنوعة من الالتزامات على هذه الموجودات تتمثل بمطلوبات مختلفة عند ذلك يثبت بدفاتر وسجلات الوحدة الاقتصادية كما يلي:

×× من حـ/الصندوق
×× من حـ/المصرف
×× من حـ/الأثاث
×× من حـ/المباني
×× من حـ/الآلات
×× من حـ/ (أي موجود أخر)
×× إلى حـ/ رأس المال
×× إلى حـ/ الدائنون
×× إلى حـ/ قروض طويلة الأجل
×× إلى حـ/ أوراق دفع
×× إلى حـ/ (أي نوع أخر من المطلوبات)

القيد الافتتاحي أو بدء العمل التجاري

٤- عمليات زيادة رأس المال أو تخفيض رأس المال : ربما يقوم مالك المشروع بزيادة رأس المال أو تخفيضه خلال مرحلة التشغيل ولسبب من الأسباب أهمها توسيع النشاط أو توفير السيولة اللازمة لاستمرارية النشاط القائم. علماً أن في معظم الشركات الكبيرة وبالأخص الكبيرة منها لا يمكن تغيير رأس المال إلا بقانون وتكون المعالجة المحاسبية لكل نوع كما يلي:

أ- زيادة رأس المال: في حالة الحاجة الضرورية أو الرغبة بزيادة رأس المال من قبل صاحب الوحدة الاقتصادية أما بقصد التوسع في النشاط أو لتحسين وتطوير الأداء ، ويرى المالك تمويل هذه الحاجة من ماله الخاص بدلاً من اللجوء إلى مصادر أخرى ، وتكون هذه الزيادة:

- تعتبر من العمليات التمويلية طويلة الآجل لا تختلف عن عملية تكوين رأس المال عند بدء المشروع عمله لأول مرة.
- قد تكون نقدية أو عينية أو مختلطة.

ومن الجدير بالذكر أن عمليات الزيادة على رأس المال يكون رأس المال دائناً في القيد المحاسبي ويكون قيد الزيادة كما يلي:

×× من حـ/الصندوق (أو أي نوع أخر من الموجودات أو سداد لمطلوبات على الوحدة)
×× إلى حـ/ رأس المال
زيادة رأس المال ...

ب- تخفيض رأس المال: في حالة الرغبة بتخفيض أو إنقاص بصورة مباشرة لرأس المال من قبل صاحب الوحدة الاقتصادية والتي يكون من أسبابها:

- زيادة الأموال أكثر من حاجة المشروع التشغيلية.
- فرص استثمارية خارج المشروع تدر ربح أكبر للمالك.

لذا يتم سحب تلك الأموال غير المستغلة وقد يكون الخفض نقداً أو عينياً أو مزيجاً بينهما ويكون رأس المال في الجانب المدين من القيد الذي يكون كالآتي:

×× من حـ/ رأس المال

×× إلى حـ/ الصندوق (أذا كان نقداً)

خفض رأس المال ...

مفهوم الخصم

قد تستدعي سياسة البيع للمنشأة أو قد تستدعي ظروف خاصة بالعملاء أن تمنح المنشأة تنزيلاً أو تخفيضاً لعملائها عن البضاعة المباعة يسمى الخصم ويكون هذا الخصم غالباً بصورة (نسبة مئوية) من قيمة البضاعة المباعة. فهو قيمة التخفيض الذي يمنحه التاجر لعميله ، من قيمة الصفقة التي تمت بينهما ويحقق الخصم بأشكاله المختلفة أهداف متعددة بالنسبة للبائع والمشتري على حد سواء. ويمنح هذا التنزيل أو التخفيض من ثمن البضاعة للمشتري بشكل نسبة مئوية عن الأسعار المحددة بهدف تشجيعه على شراء أكبر كمية من البضاعة أو تشجيعه لتسديد ما بذمته من ديون في أقرب فترة زمنية للتخلص من البضاعة راكدة أو المخزونة لديها بكميات كبيرة . والخصم يكون على عدة أشكال هي:

* الخصم التجاري

الخصم التجاري هو عبارة عن قيمة الخفض الذي يمنحه البائع إلى المشتري ، بنسبة معينة من إجمالي الفاتورة (قوائم الأسعار)، بمعنى أنه تخفيض على السعر الوارد في الفاتورة ، ويمثل نسبة مئوية تنزل من سعر البضاعة المقررة من قبل المنشأة ، وقد يمنح لتجار الجملة ، أو يمنح عن أسعار المفرد ، ويمنح هذا الخصم بغض النظر عن ما إذا كانت عملية البيع والشراء نقداً أم على الحساب. ويتم منح هذا الخصم غالباً عند انخفاض الأسعار ، أو لتشجيع المشتري على زيادة مشترياته أو لجذب عملاء جدد أو إشباع غريزة المساومة لدى بعض العملاء أو لمواجهة حالة الكساد أو للتخلص من السلع بطيئة الحركة أو التي انتهت موضتها أو محاباة لبعض العملاء أو الهيئات، ويمثل صافي قيمة الفاتورة بالنسبة للبائع قيمة مبيعاته وبالنسبة للمشتري قيمة مشترياته ، إذ أن الخصم التجاري يطرح من قيمة البضاعة المباعة ويمثل الصافي ثمن البيع بالنسبة للبائع وثمن الشراء بالنسبة للمشتري وعليه فأن عملية البيع من قبل البائع ، وعملية الشراء من قبل المشتري ، تسجل بالقيمة الصافية للفاتورة وليس بالقيمة الإجمالية لها . وهذه القيمة الصافية هي التي سيتم أثباتها بالقيد المحاسبي في دفاتر المشتري ودفاتر البائع أي أن الخصم التجاري لا يظهر في السجلات المحاسبية لا بدفاتر المشتري ولا بدفاتر البائع إذ لا يعد ربحاً للمشتري ولا يعد خسارة على البائع.وبذلك تكون القيمة المثبتة في السجلات المحاسبية هي نتيجة المعادلة الآتية:

صافي القيمة(التي ستسجل بالقيد)=كلفة الشراء(السعر المعلن في القائمة)–الخصم التجاري

ويمكن أن يأخذ الخصم التجاري عدة أشكال أهمها:

١- نسبة مئوية من أجمالي قيمة قائمة البيع (الفاتورة) ، حيث يقوم البائع باحتساب قيمة الخصم ، وحسمها من إجمالي قيمة فاتورة البيع للوصول للقيمة الصافية.

٢- وحدات مجانية تسلم للعميل ، مع الإبقاء على القيمة الإجمالية للفاتورة.

وعادة يعتمد البائع الطريقة ذات المردود الأعلى بالنسبة له ، وتعد الطريقة الأولى المتمثلة بنسبة مئوية هي الأكثر رواجاً من حيث جذب المشتري ، وفي الغالب يقوم البائع بمنح خصم تجاري إضافي لتجار الجملة فضلاً عن الخصم التجاري المعلن للمفرد ويحتسب الخصم التجاري في هذه الحالة على مرحلتين إذ يتم حساب الخصم المعلن للمفرد واحتساب صافي القيمة ومن ثم يتم حساب الخصم الخاص بتجار الجملة على الصافي ليتم بعد ذلك احتساب صافي القيمة لتاجر الجملة بمعنى أنه لا يتم دمج الخصمين واحتسابهم معاً وإنما يتم احتساب الخصم بصورة متتالية.

المعالجة المحاسبية للخصم التجاري

إن الخصم التجاري وكما ذكر سابقاً لا يظهر ضمن القيد المحاسبي في دفاتر البائع أو المشتري لذا فإن القيد المحاسبي الخاص بشراء وبيع البضاعة في حالة وجود الخصم التجاري فإنه يثبت بالصافي بعد استبعاد الخصم من القيمة الإجمالية للبضاعة في قائمة البيع.

<u>مثال ١:</u>

فيما يلي بعض العمليات المالية التي جرت في محلات أحمد التجارية خلال عام ٢٠١٠:

١- في ٣/٢ تم بيع بضاعة بمبلغ ٦٠٠٠٠ دينار نقداً لتاجر الجملة خالد علماً أن المحلات تمنح خصم تجاري ١٠% لكل الزبائن ، وتمنح خصم ٥% لتجار الجملة فضلاً عن الخصم الأول.

٢- في ٣/٤ تم بيع بضاعة بمبلغ ٨٠٠٠٠ دينار على الحساب إلى منشأة كريم التجارية.

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية لمحلات أحمد التجارية ، وللتاجر خالد ، ولمنشأة كريم.

الحل:

محلات أحمد التجارية	تاجر الجملة خالد
٦٠٠٠٠ × ١٠% = ٦٠٠٠ دينار الخصم التجاري ٦٠٠٠٠-٦٠٠٠ = ٥٤٠٠٠ دينار قيمة البضاعة. ٥٤٠٠٠ × ٥% =٢٧٠٠ دينار الخصم التجاري إضافي ٥٤٠٠٠ ــ ٢٧٠٠ = ٥١٣٠٠ دينار القيمة الصافية.	
١- ٥١٣٠٠ من حـ/ الصندوق ٥١٣٠٠ إلى حـ/ المبيعات بيع بضاعة نقداً بخصم تجاري ١٠% و٥%	٥١٣٠٠ من حـ/ المشتريات ٥١٣٠٠ إلى حـ/الصندوق شراء بضاعة نقداً بخصم تجاري ١٠% و٥%
٨٠٠٠٠ ×١٠% = ٨٠٠٠ دينار الخصم التجاري ٨٠٠٠٠ ــ ٨٠٠٠ = ٧٢٠٠٠ دينار	منشأة كريم التجارية

صافي القيمة.	
٢- ٧٢٠٠٠ من حـ/ المدينون (كريم) ٧٢٠٠٠ إلى حـ/ المبيعات بيع بضاعة على الحساب بخصم تجاري ١٠%	٧٢٠٠٠ من حـ/ المشتريات ٧٢٠٠٠ إلى حـ/الدائنون (أحمد) شراء بضاعة على الحساب بخصم تجاري ١٠%

*** الخصم النقدي**

يقصد بالخصم النقدي (ويطلق عليه أيضاً خصم تعجيل الدفع) عبارة عن قيمة الخفض الذي يمنحه البائع لعميله ، لتشجيعه على سرعة سداد الدين المطلوب منه ، وذلك في حالات البيع على الحساب ، حيث قد يتفق البائع مع العميل على تخفيض قيمة الدين المطلوب منه ، إذا قام بالتسديد خلال فترة محددة ، بهدف ضمان سرعة استرداد البائع لديونه من العملاء.

لقد توسعت عمليات البيع الآجلة بصورة كبيرة بين التجار ، فالمنتج يبيع إلى تاجر الجملة على الحساب وهذا بدوره يبيع البضاعة إلى تاجر المفرد بالآجل أيضاً وتاجر المفرد قد يبيع إلى عملائه على الحساب. عندما يبيع التاجر إلى عميل بضاعة بالآجل فهو يحدد له مدة معينة يجب سداد قيمة البضاعة في نهايتها ويكون سعر بيع البضاعة على الحساب أعلى من سعرها النقدي وذلك:

١- لأن البائع قد يتعرض لخسائر نتيجة توقف بعض المدينين عن دفع المبالغ التي بذمتهم.

٢- لأن البائع سيستلم قيمة البضاعة في نهاية المدة المتفق عليها وبذلك يحرم من استثمار المبلغ خلال تلك المدة.

وعليه فقد يمنح البائع للمشتري خصماً معيناً من قيمة البضاعة حتى يشجعه على السداد قبل المدة المتفق عليها وهذا يسمى الخصم النقدي وأسبابه:

أ- يؤدي إلى الإسراع في تحصيل الديون مما يزيد من دوران رأس المال العامل.

ملاحظة: رأس المال ينقسم لأغراض التحليل المالي إلى :

- رأس المال العامل = الموجودات المتداولة – المطلوبات المتداولة

- رأس المال الثابت = الموجودات الثابتة – المطلوبات طويلة الأمد

ب- تقليل الخطر الناتج عن عدم تسديد بعض المدينين للمبالغ التي عليهم.

ج- المنافسة بين البائعين قد تكون سبباً لمنح الخصم النقدي فإذا منح أحدهم خصماً نقدياً فالمنافسة ترغم البائعين الآخرين على منح عملائهم أيضاً.

د- يكون البائع معلومات عن الحالة المالية للمشتري لأن عدم انتفاع المشتري من الخصم النقدي يدل على أن حالة المشتري المالية غير مرضية وعليه فأن البائع يجب أن يكون حذراً عند البيع بالآجل لمثل هذا العميل وسبب ذلك أن نسبة الخصم النقدي تعد عالية جداً بالنسبة إلى سعر الفائدة السنوي في السوق ويكون من مصلحة المشتري الانتفاع بها حيث أن عدم انتفاع هو دليل على ضعفه المالي وعدم استطاعته الاقتراض بسعر معتدل.

ويتضح بذلك أن الخصم النقدي يختلف عن الخصم التجاري ، في أن الخصم التجاري هو خصم من سعر السلعة الوارد في الفاتورة ، سواء كانت عملية البيع نقدية أو آجلة ، أما الخصم النقدي فهو خصم من قيمة الدين المطلوب من العميل في حالة البيع على الحساب ، ويعد هذا الخصم معلق على شرط ، هو تسديد العميل دينه خلال فترة محددة.

المعالجة المحاسبية للخصم النقدي

يعد الخصم النقدي من وجهة نظر البائع تخفيضاً لقيمة دين العميل سببه عدم قبض دينه من العميل كاملاً ، ويعالج هذا الخصم بدفاتر البائع في حساب الخصم المسموح به وهو عبارة عن قيمة التخفيض الذي يمنحه المشروع لعميله إذا قام هذا الأخير بتسديد قيمة مشترياته الآجلة خلال فترة محددة يتم احتسابها من اليوم التالي لعملية البيع ، أما إذا لم تتم عملية التسديد خلال تلك الفترة ، فلا يحصل العميل على قيمة الخصم ويسدد قيمة دينه كاملاً. كما تعد قيمة هذا الخصم من وجهة نظر المشتري تخفيضاً لقيمة دينه على العميل سببه عدم قيامه بدفع دينه للمورد كاملاً ويعالج هذا الخصم في سجلات المشتري في حساب الخصم المكتسب وهو عبارة عن قيمة التخفيض الذي يحصل عليه المشروع إذا قام بتسديد قيمة مشترياته الآجلة للمورد خلال فترة محددة يتم احتسابها من اليوم التالي لعملية الشراء أما إذا لم تتم عملية التسديد خلال تلك الفترة فلا يحصل المشروع على قيمة الخصم ويسدد قيمة دينه كاملاً.

لذا يلاحظ أن هذا الخصم يكون على شكلين حسب وجهة نظر البائع والمشتري وحسب ظهوره في سجلات كل منهما في حالة وجوده وكما يلي:

١- خصم مسموح به : من وجهة نظر البائع ، ويكون كخسارة عليه، ويظهر في الجانب المدين من قيد الاستلام كتخفيض من الدين الذي له (ذو طبيعة مدينة).

٢- خصم مكتسب : من وجهة نظر المشتري ، ويكون كربح له ، ويظهر في الجانب الدائن من قيد التسديد كتخفيض من الدين الذي عليه (ذو طبيعة دائنة) ويتم كلا النوعين ضمن حساب المتاجرة.

علماً أن هذا الخصم مشروط بالاحتمال الآتي:

١- إذا تم السداد في المدة المحددة المتفق عليها للخصم، يحتسب الخصم ويظهر في دفاتر المشتري والبائع.

٢- إذا لم يتم السداد في الموعد المحدد للخصم ، فلا يحتسب الخصم.

أما طرق معالجة هذا الخصم محاسبياً فهناك طريقتين وهما:

الطريقة الأولى: طريقة السعر ألأجمالي (الآجل): وبموجب هذه الطريقة تسجل البضاعة المشتراة أو المباعة بمبلغها خلال فترة الخصم عندئذ يسجل الخصم النقدي باعتباره ربحاً للمشتري وخسارة للبائع وهي الطريقة الأكثر شيوعاً (الطريقة المعتمدة في هذا المنهج).

الطريقة الثانية: طريقة السعر الصافي ا(النقدي): بموجبها تسجل أو تقيد البضاعة المشتراة أو المباعة بمبلغها الصافي (أي بعد طرح الخصم النقدي)(وعليه فأن تم السداد خلال فترة الخصم فسوف لا يظهر حساب للخصم ، أما إذا تم السداد بعد هذه الفترة فإن الخصم سيمثل الفرق بين المبلغ المدفوع والمبلغ المسجل ويعد ربحاً للبائع الذي أستلم مبلغاً أعلى مما هو مسجل في دفاتره ، وخسارة للمشتري الذي دفع مبلغاً أكبر مما هو مدين به. وهذه الطريقة غير معتمدة لدى أكثر المحاسبين لذا لن يتم اعتمادها في هذا المنهج.

ملاحظة: فيما يخص كيفية وضع شروط الخصم النقدي بين البائع والمشتري فأنه يكون على سبيل المثال كما يلي: (٤/١٠ ، ن/٥٠)

حيث أن : ن تعني المدة والتي هي في المثال ٥٠ يوم وليس لها خصم ، ٤ تعني ٤% ، و١٠ تعني ١٠ أيام وهكذا.

تقرئ هذه الرموز على أن هنالك خصم نقدي قدره ٤% إذا سدد المشتري كل أو جزء مما بذمته عن البضاعة المشتراة خلال ١٠ أيام ، ولا يمنح هذا الخصم إذا سدد بعد الأيام العشرة ولغاية انتهاء مدة ٥٠ يوم.

مثال ٢:

فيما يلي بعض العمليات المالية التي جرت في محلات حميد التجارية خلال عام ٢٠١٠:

١- في ٤/٥ تم بيع بضاعة بمبلغ ١٠٠٠٠٠ دينار على الحساب بخصم تجاري ١٠% وبشروط دفع (١٠/٥ ، ١٥/٢ ، ن/٣٠) إلى محلات سليم التجارية.

٢- في ٤/٧ سدد سليم مبلغ ٤٠٠٠٠ دينار نقداً.

٣- في ١٨/ ٤ دفع سليم مبلغ ٢٠٥٨٠ دينار نقداً.

٤- في ٥/٤ سدد سليم المبلغ المتبقي عليه نقداً.

المطلوب:

أولاً: إثبات القيود المحاسبية في كل من محلات حميد ومحلات سليم.

ثانياً: لغرض بناء فكرة عن قوة المركز المالي للعميل سليم أيهما أفضل للعميل سليم أن يسدد المبلغ كاملاً خلال الأيام العشرة الأولى والاستفادة من الخصم من خلال الاقتراض بفائدة سنوية ١٢% من المصرف أم يتم سداد كامل الدين في نهاية الفترة ولا يستفاد من الخصم ولا يتحمل عبء الاقتراض من المصرف.

الحل: أولاً:

محلات حميد التجارية	محلات سليم التجارية
١٠٠٠٠٠ × ١٠% = ١٠٠٠٠ دينار الخصم التجاري ١٠٠٠٠٠-١٠٠٠٠ = ٩٠٠٠٠ دينار قيمة البضاعة.	
١- ٩٠٠٠٠ من حـ/ المدينون (سليم) ٩٠٠٠٠ إلى حـ/ المبيعات بيع بضاعة على الحساب بخصم تجاري ١٠%	٩٠٠٠٠ من حـ/ المشتريات ٩٠٠٠٠ إلى حـ/الدائنون (حميد) شراء بضاعة على الحساب بخصم تجاري ١٠%
٢-٤/٧ أي بعد يومين من عملية البيع: ٤٠٠٠٠ × ٥% =٢٠٠٠ دينار الخصم المسموح به	

٤٠٠٠٠ ــ ٢٠٠٠ = ٣٨٠٠٠ دينار المدفوع نقداً.	
٣٨٠٠٠ من حـ/ الصندوق ٢٠٠٠ من حـ/ الخصم المسموح به ٤٠٠٠٠ إلى حـ/ المدينون (سليم) سدد سليم جزء مما عليه خلال فترة الخصم	٤٠٠٠٠ من حـ/ الدائنون (حميد) ٢٠٠٠ إلى حـ/ خصم مكتسب ٣٨٠٠٠ إلى حـ/ الصندوق سداد جزء مما على المحلات لحميد خلال فترة الخصم
٣- ٤/١٨ أي بعد ١٢ يوم من تاريخ البيع. س- س × ٢% = ٢٠٥٨٠ دينار المبلغ المدفوع. س = ٢٠٥٨٠ ÷ ٩٨% = ٢١٠٠٠ دينار المسدد.	
٢٠٥٨٠ من حـ/ الصندوق ٤٢٠ من حـ/ الخصم المسموح به ٢١٠٠٠ إلى حـ/ المدينون (سليم) سدد سليم جزء مما عليه خلال فترة الخصم	٢١٠٠٠ من حـ/ الدائنون (حميد) ٤٢٠ إلى حـ/ خصم مكتسب ٢٠٥٨٠ إلى حـ/ الصندوق سداد جزء مما على المحلات لحميد خلال فترة الخصم
٤-٤/٥بعد ٢٩ يوم لا يستحق خصم ٩٠٠٠٠ ــ ٤٠٠٠٠ ــ ٢١٠٠٠ = ٢٩٠٠٠ دينار	
٢٩٠٠٠ من حـ/ الصندوق ٢٩٠٠٠ إلى حـ/ المدينون (سليم) سدد سليم المتبقي نقداً	٢٩٠٠٠ من حـ/ الدائنون (حميد) ٢٩٠٠٠ إلى حـ/ الصندوق سداد المتبقي إلى حميد نقداً

ملاحظة١: يلاحظ أنه يجوز أن يكون أكثر من نوع للخصم كما هو ظاهر في الحل فيمكن أن يكون هناك خصم تجاري ونقدي لنفس العملية أو أي نوع أخر كما سيرد لاحقاً.

ملاحظة٢: منح سليم في العملية (٢) خصم نقدي بمقدار ٥% وذلك كونه سدد خلال الأيام العشرة الأولى التي تبدأ من ٤/٦ وإلى ٤/١٥ كما هو واضح في شرط السداد ، أما في العملية الثانية فنلاحظ أنه منح ٢% فقط كونه سدد خلال الأيام ٥ التي تلي الأيام العشرة السابقة التي تبدأ من ٤/١٦ وإلى ٤/٢٠ أما في حالة السداد في ٤/٢١ وما بعدها فلا يستحق عليها خصم.

ملاحظة٣: يجب التفرقة ما بين مصطلح سداد ومصطلح دفع في الأسئلة إذ يقصد بمصطلح سداد مقدار المبلغ المسدد من المدين للبائع بالإجمالي وبضمنه الخصم إن وجد وبذلك يمثل حساب المدينون أو الدائنون في القيد ويكون عادة أكبر من المبلغ المدفوع فعلاً في حالة وجود خصم ، بعبارة أخرى هو ما تم سداد من الدين الذي على المدين للبائع. أما المقصود بمصطلح الدفع أو المدفوع فهو يمثل المبلغ الذي تم دفعه فعلاً ويمثله حساب الصندوق في القيد بالنسبة للبائع أو المشتري ، فهو يمثل صافي المبلغ بعد استبعاد الخصم إن وجد.

ثانياً:بناءً على شرط السداد فأن المشتري سوف يدفع ما يلي:

٩٠٠٠٠ ×٥% = ٤٥٠٠ دينار.

٩٠٠٠٠ ــ ٤٥٠٠ = ٨٥٥٠٠ دينار صافي المبلغ المدفوع والذي سيقوم سليم باقتراضه.

وبذلك سيستفيد من خصم مقداره ٥% لمدة ٢٠ يوم (أخر مدة للسداد كما هو في الشرط) وهذه النسبة تعادل ٩٠% سنوياً وتم التو صل إلى هذه النسبة من خلال الآتي:

بما أن ٥% هي عن ٢٠ يوم فأن نسبة الفائدة لـ ٣٦٠ يوم (السنة التجارية) هو س%.

٥% × ٣٦٠\٢٠ = ٩٠% سنوياً

وهذه النسبة أي ٩٠% سنوياً هي بالتأكيد أكبر من ١٢% الفائدة السنوية التي يفرضها المصرف على عملائه لذا كان من الأفضل لسليم أن يقترض المبلغ من المصرف ويسدد ما عليه خلال فترة الخصم وبذلك نستنتج أن المركز المالي لسليم ضعيف نسبياً لعدم تمكنه من تحصيل القرض للاستفادة من الخصم.

*فائدة تعجيل الدفع

يلجأ بعض التجار إلى حث عملائهم على الدفع العاجل بوسائل معنوية ومادية إضافة إلى الخصم النقدي ، ومن هذه الوسائل منحهم فائدة تعجيل الدفع كخصم وهي عبارة عن فائدة بنسبة مئوية متفق عليها تمنح للمشتري على صافي المبلغ بعد تمتعه بالخصم النقدي عن الفترة من تاريخ التسديد إلى نهاية فترة الدين. وبذلك يتمتع المدين بخصم نقدي وفائدة مكتسبة نتيجة الدفع العاجل ويحتسب صافي المبلغ بعد طرح الخصم النقدي ويقفل هذا النوع من الخصم ضمن حساب الأرباح والخسائر.

مثال ٣:

فيما يلي بعض العمليات المالية التي جرت في محلات حسن التجارية خلال عام ٢٠٠٩:

١- في ٢/٦ تم بيع بضاعة بمبلغ ٤٠٠٠٠ دينار على الحساب إلى محلات حامد التجارية بشروط دفع (١٠/٤ ، ١٥/٢ ، ن/٦٠) وبخصم فائدة تعجيل الدفع ٦%.

٢- في ٢/١٦ سدد حامد مبلغ ١٥٠٠٠ دينار نقداً.

٣- في ٤/٦ سدد حامد المبلغ المتبقي عليه نقداً.

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية في كل من محلات حسن ومحلات حامد.

الحل:

محلات حسن التجارية	محلات حامد التجارية
١- في٢/٦	
٤٠٠٠٠ من حـ/ المدينون (حامد) **٤٠٠٠٠ إلى حـ/ المبيعات** **بيع بضاعة على الحساب بشروط دفع**	**٤٠٠٠٠ من حـ/ المشتريات** **٤٠٠٠٠ إلى حـ/الدائنون (حسن)** **شراء بضاعة على الحساب بشروط دفع**

٢-٢/١٦ أي بعد ١٠ أيام من عملية البيع: ١٥٠٠٠ × ٤% =٦٠٠ دينار الخصم المسموح به ١٥٠٠٠ ــ ٦٠٠ = ١٤٤٠٠ دينار الصافي قبل الفائدة. ف= م×ع×ن =١٤٤٠٠ × ٦%×٣٦٠\٥٠= ١٢٠ دينار الفائدة. ١٤٤٠٠-١٢٠ =١٤٢٨٠ دينار المبلغ المدفوع.			
١٤٢٨٠ من حـ/ الصندوق ٦٠٠ من حـ/ الخصم المسموح به ١٢٠ من حـ/ فائدة ممنوحة ١٥٠٠٠ إلى حـ/ المدينون (حامد) سدد حامد جزء مما عليه خلال فترة الخصم		١٥٠٠٠ من حـ/ الدائنون (حسن) ٦٠٠ إلى حـ/ خصم مكتسب ١٢٠ إلى حـ/ فائدة مكتسبة ١٤٢٨٠ إلى حـ/ الصندوق سداد جزء مما على حسن خلال فترة الخصم	
٣- ٤/٦ ٢٥٠٠٠ من حـ/ الصندوق ٢٥٠٠٠ إلى حـ/ المدينون (حامد) سدد حامد المتبقي نقداً		٢٥٠٠٠ من حـ/ الدائنون (حسن) ٢٥٠٠٠ إلى حـ/ الصندوق سداد المتبقي إلى حسن نقداً	

*** خصم الكمية**

وهو الخصم الذي يمنحه البائع للمشتري على كمية المشتريات خلال فترة معينة بغض النظر عن ما إذا كانت المشتريات نقدية أو بالآجل وعادة يمنح هذا الخصم بنسبة تصاعدية تزيد كلما زادت كمية المشتريات فقد يمنح التاجر لعملائه خصم ٢% على قيمة المشتريات التي تزيد عن مبلغ٢٠٠٠٠ دينار أو وحدة مثلاً و٣% عن قيمة المشتريات التي تزيد عن ٤٠٠٠٠ دينار أو وحدة وهكذا ، وذلك بقصد تشجيع العملاء على زيادة مشترياتهم.

إذ يشجع بعض التجار عملائهم على شراء أكبر كمية ممكنة من البضاعة وذلك بمنحهم خصماً بنسبة معينة إذا زاد مجموع مشترياتهم في آن واحد أو خلال فترة معينة (شهر ، نصف سنة ، سنة) عن كمية أو مبلغ معين. والسبب الأساس في منح هذا الخصم هو خوف البائع من كساد بضاعته أو تقادمها أو تلفها ، وعليه يختلف هذا الخصم عن غيره من أنواع الخصم من حيث:

- لا علاقة لخصم الكمية بالسعر كما هو الحال بالنسبة للخصم التجاري.

- لا علاقة لخصم الكمية بتعجيل الدفع كما هو الحال في الخصم النقدي وخصم فائدة تعجيل الدفع فالعملية قد تكون آجلة وقد تكون عاجلة.

المعالجة المحاسبية لخصم الكمية

يعد خصم الكمية ربحاً للمشتري يظهر في السجلات في الجانب الدائن من القيد باسم خصم الكمية المكتسب ويكون هذا الحساب ذو طبيعة دائنة كما هو الحال في الخصم النقدي ويعد خسارة للبائع يظهر في السجلات في الجانب المدين من القيد تحت اسم خصم الكمية المسموح به ويكون هذا الحساب ذو طبيعة مدينة. وبذلك يكون خصم الكمية بنوعين حسب وجهة نظر المشتري والبائع وكما يلي:

١- خصم كمية مسموح به : من وجهة نظر البائع ، ويكون كخسارة عليه، ويظهر في الجانب المدين من قيد (ذو طبيعة مدينة).

٢- خصم كمية مكتسب : من وجهة نظر المشتري ، ويكون كربح له ، ويظهر في الجانب الدائن من قيد (ذو طبيعة دائنة).

ويسدد خصم الكمية بعدد طرق منها:

١- دفع قيمة الخصم المستحق للعميل فيما بعد نقداً أو بصك.

٢- إرسال بضاعة للعميل بقيمة الخصم المستحق.

٣- حسم قيمة الخصم المستحق للعميل من أي صفقة لاحقة.

٤- حسم الخصم أول بأول من قيد البيع مباشرة.

٥- عند استحقاقه (وهو ما سيتم تناوله في أغلب الحالات التالية إلا إذا تم افتراض غير ذلك)

أما أساليب منح خصم الكمية فهناك عدة أساليب لمنح الخصم منها:

أ- خصم الكمية يمنح كنسبة مئوية من كمية البضاعة وعلى أساس صفقة البضاعة لمرة واحدة وإذا بلغت حداً معيناً ، نقداً أو بالآجل.مثال ذلك إذا تم بيع ١٠٠٠٠ وحدة بسعر ٤ دينار للوحدة من بضاعة ما فإنه قد يمنح البائع خصم كمية بمقدار ٥% عن البضاعة لوصولها حد معين وهذا الخصم يكون على أجمالي البضاعة وكما يلي:

خصم الكمية = أجمالي المشتريات × نسبة الخصم

خصم الكمية = ١٠٠٠٠ ×٤ ×٥% = ٢٠٠٠ دينار.

ب- خصم الكمية يمنح كنسبة مئوية من كمية البضاعة المباعة ضمن صفقة معينة خلال فترة زمنية معينة وبما يزيد عن حد معين وهذه الزيادة قد تكون نسبة ثابتة أو متزايدة. مثال ذلك إذا تم بيع ١٠٠٠٠ وحدة بسعر ٤ دينار للوحدة من بضاعة ما فإنه قد يمنح البائع خصم كمية بنسبة ٥% على الكمية التي تزيد عن ٤٠٠٠ وحدة خلال الشهر المشمول بالخصم.

خصم الكمية = أجمالي المشتريات – قيمة الكمية المحددة × نسبة الخصم

خصم الكمية = (١٠٠٠٠ – ٤٠٠٠) ×٤ ×٥% = ١٢٠٠ دينار.

أو أن يكون الخصم بنسبة متزايدة مثال ذلك أنه ما يزيد على ٤٠٠٠ وحدة الأولى ٥% وما يزيد عن ٤٠٠٠ التالية ٨% وهكذا...الخ.في هذه الحالة يتم وضع جدول لتوضيح الخصم وكما يلي:

عدد الوحدات	سعر الوحدة	قيمة الوحدات	نسبة الخصم	مقدار الخصم
٤٠٠٠	٤	١٦٠٠٠	-	-
٤٠٠٠	٤	١٦٠٠٠	٥%	٨٠٠
٢٠٠٠	٤	٨٠٠٠	٨%	٦٤٠
١٠٠٠٠		٤٠٠٠٠		١٤٤٠

أما كيفية المعالجة المحاسبية لخصم الكمية فتكون كما يلي:

١- يعالج كما الخصم التجاري: وهنا لا يظهر خصم الكمية في سجلات المشتري أو البائع إذ تسجل قيمة البضاعة بالصافي بعد استبعاد الخصم وتكون هذه الحالة في حالة بيع التاجر بضاعة لشخص معين

ولمرة واحدة فقط (لن يكون هناك استمرار في التعامل التجاري مستقبلاً بحيث يتم احتساب تراكم البضاعة المشتراة خلال مدة معينة) عند ذلك يثبت قيد البيع والشراء دون ظهور الخصم فيه وإنما يتم إثبات صافي قيمة البضاعة بعد استبعاده وبهذا لا يعد الخصم ربحاً للمشتري أو خسارة للبائع كما هو الحال في الخصم التجاري.

مثال ٤:

في ٢٠١٠/٤/١ تم في محلات حسن التجارية بيع بضاعة لسالم بمبلغ ٨٠٠٠٠ دينار نقداً وبخصم كمية ٤% إذا زادة عملية الشراء عن ٦٠٠٠٠ دينار.

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية في محلات حسن إذا حسب الخصم عند البيع مباشرةً.

خصم الكمية = ٨٠٠٠٠ ــ ٦٠٠٠٠ × ٤%= ٨٠٠ دينار.

٨٠٠٠٠ ــ ٨٠٠ = ٧٩٢٠٠ دينار صافي قيمة البضاعة.

٧٩٢٠٠	من حـ/ الصندوق	
	إلى حـ/ المبيعات	٧٩٢٠٠
	بيع بضاعة نقداً بخصم كمية	

٢- يعالج كما الخصم النقدي: وهنا يظهر خصم الكمية في سجلات كل من البائع أو المشتري فبالرجوع إلى المثال (٤) السابق إذا طلب في السؤال فقط إثبات القيد في محلات حسن ولم يذكر الكيفية عند ذلك يثبت القيد كما يلي:

٧٩٢٠٠	من حـ/ الصندوق	
٨٠٠	من حـ/ خصم الكمية المسموح به	
	إلى حـ/ المبيعات	٨٠٠٠٠
	بيع بضاعة نقداً بخصم كمية	

هناك اختلاف في وجهات النظر بين المحاسبين حول اعتبار خصم الكمية أنه ربح للمشتري وخسارة للبائع وبذلك يقفل في حساب الأرباح والخسائر في نهاية السنة أو أن يتم اعتباره تنزيلاً من قيمة المشتريات والمبيعات فيتم قفلها بالنسبة للبائع في حساب المبيعات وبالنسبة للمشتري في حساب المشتريات أو على الأقل يتم قفلها في حساب المتاجرة وليس حساب الأرباح والخسائر ، ولكن أغلبية المحاسبين يميلون إلى قفله في حساب الأرباح والخسائر في نهاية العام.

ملاحظة١: ليس هناك تعارض من حيث احتساب خصم الكمية مع الأنواع الأخرى للخصم لنفس الصفقة.

ملاحظة٢: في كل الحالات التي يتم تناول خصم الكمية سيتم معالجته محاسبياً كما يعالج الخصم النقدي إلا إذا طلب في السؤال معاملته كخصم تجاري أو حسمه عند البيع مباشرةً.

ملاحظة٣: يحتسب خصم الكمية أول بأول عند استحقاقه في قيد البيع والشراء سواء كانت عملية الشراء دفعة واحدة أو أن هناك اتفاق على خصم متصاعد معين عند تراكم البضاعة في مدة معينة إلا إذا طلب في السؤال منح خصم الكمية كبضاعة أو مبلغ في نهاية مدة محددة.

مثال ٥:

في ٢٠١٠/٣/٩ تم في محلات خالد التجارية بيع ٦٠٠ وحدة لسعد بسعر ٥٠ دينار للوحدة على الحساب وبخصم الكمية الموضح في الجدول الأتي:

١---١٠٠	وحدة	بدون خصم

١٠١--٢٠٠	وحدة	خصم ١%
٢٠١--٣٠٠	وحدة	خصم ٢%
ما زاد عن ٣٠٠	وحدة	خصم ٤%

علماً أن المحلات تحتسب الخصم على أساس التراكم والذي يتم احتسابه بشكل دوري محدد بمدة شهر واحد يحتسب من بداية كل شهر إلى نهايته.وفي ٣/٢٦ /٢٠١٠ تم في محلات خالد بيع ٢٠٠ وحدة لسعد على الحساب.

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية في كل من محلات خالد ومحلات سعد.

الحل: في ٣/٩

عدد الوحدات	سعر الوحدة	قيمة الوحدات	نسبة الخصم	مقدار الخصم
١٠٠	٥٠	٥٠٠٠	بدون خصم	--
١٠٠	٥٠	٥٠٠٠	١%	٥٠
١٠٠	٥٠	٥٠٠٠	٢%	١٠٠
٣٠٠	٥٠	١٥٠٠٠	٤%	٦٠٠
٦٠٠		٣٠٠٠٠		٧٥٠

محلات خالد التجارية		محلات سعد التجارية	
١- في٣/٩			
٢٩٢٥٠	من حـ/ المدينون (سعد)	٣٠٠٠٠	من حـ/ المشتريات
٧٥٠	من حـ/ خصم كمية مسموح به	٧٥٠	إلى حـ/خصم كمية مكتسب
٣٠٠٠٠	إلى حـ/ المبيعات	٢٩٢٥٠	إلى حـ/الدائنون (خالد)
بيع بضاعة على الحساب بخصم كمية		شراء بضاعة على الحساب بخصم كمية	

- وفي ٣/٢٦ وبما أن عملية البيع تمت خلال نفس الشهر فيتم احتساب خصم الكمية للوحدات المباعة بصورة تراكمية أي أنه سيتم احتساب خصم كمية على الوحدات المباعة بنسبة ٤% كونها قد تجاوزت ٣٠٠ وحدة ضمن عملية البيع في ٣/٩ وبذلك يكون الخصم:

خصم الكمية= ٢٠٠× ٥٠× ٤% = ٤٠٠ دينار.

محلات خالد التجارية		محلات سعد التجارية	
٢- في٣/٢٦			
٩٦٠٠	من حـ/ المدينون (سعد)	١٠٠٠٠	من حـ/ المشتريات
٤٠٠	من حـ/ خصم كمية مسموح به	٤٠٠	إلى حـ/خصم كمية مكتسب
١٠٠٠٠	إلى حـ/ المبيعات	٩٦٠٠	إلى حـ/الدائنون (خالد)

بيع بضاعة على الحساب بخصم كمية	شراء بضاعة على الحساب بخصم كمية

ملاحظة١: على فرض في المثال ٥ السابق أن ٢٠٠ الوحدة التي تم بيعها إلى محلات كانت في ٤/٢ بدلاً من ٣/٢٦ عند ذلك لا يتم حساب نسبة خصم ٤% وإنما يتم احتساب التراكم للكمية من بداية الشهر الجديد وهو الشهر الرابع وبذلك يكون الخصم كما يلي:

- في ٤/٢

عدد الوحدات	سعر الوحدة	قيمة الوحدات	نسبة الخصم	مقدار الخصم
١٠٠	٥٠	٥٠٠٠	بدون خصم	--
١٠٠	٥٠	٥٠٠٠	١%	٥٠
٢٠٠		١٠٠٠٠		٥٠

محلات خالد التجارية		محلات سعد التجارية	
٢- في٤/٢			
٩٩٥٠	من حـ/ المدينون (سعد)	١٠٠٠٠	من حـ/ المشتريات
٥٠	من حـ/ خصم كمية مسموح به	٥٠	إلى حـ/خصم كمية مكتسب
١٠٠٠٠	إلى حـ/ المبيعات	٩٩٥٠	إلى حـ/الدائنون (خالد)
بيع بضاعة على الحساب بخصم كمية		شراء بضاعة على الحساب بخصم كمية	

تمرين ١: على فرض في المثال ٥ السابق تم معاملة خصم الكمية كما الخصم التجاري المطلوب إثبات القيود المحاسبية في سجلات كل من محلات خالد وسعد.

تمرين ٢: على فرض في المثال ٥ السابق أن خصم الكمية يحتسب بصورة أجمالية على البضاعة المباعة بنسبة ٢% المطلوب إثبات القيود المحاسبية في سجلات كل من محلات خالد وسعد.

تمرين ٣: على فرض في مثال ٥ السابق أن الاتفاق بين خالد وسعد على أن خصم الكمية يسدد نقداً في نهاية كل شهر المطلوب إثبات القيود المحاسبية في سجلات كل من محلات خالد وسعد.

أسئلة الفصل الخامس

س١/ عرق ما يلي: الخصم ، الخصم التجاري ، الخصم المسموح به ، الخصم المكتسب ، خصم الكمية ، فائدة تعجيل الدفع.

س٢/ قارن بين :

١- خصم تعجيل الدفع وفائدة تعجيل الدفع.

٢- خصم الكمية والخصم التجاري.

٣- الخصم النقدي وخصم الكمية.

س٣/ أجب بـ صح أو خطأ على كل مما يأتي مع تصحيح الخطأ إن وجد:

١- يحتسب الخصم التجاري على عمليات البيع النقدي فقط وتثبت القيمة بالصافي في السجلات المحاسبية.

٢- يعد الخصم النقدي ربح للبائع وخسارة للمشتري.

٣- يحتسب خصم الكمية كنسبة على قائمة البيع.

٤- يحتسب خصم الكمية على عمليات البيع بالآجل فقط.

٥- عند منح فائدة تعجيل الدفع فأنه لا يمكن احتساب خصم تعجيل الدفع.

س٤/ وضح أسباب منح الخصم النقدي.

س٥/ فيما يلي بعض العمليات التي تمت في محلات حسن التجارية:

١- في ٢٠٠٩/٥/٣ تم بيع بضاعة إلى محلات كريم بمبلغ ٥٠٠٠٠ دينار على الحساب بخصم تجاري ١٠% وبشروط دفع (٢/١٠ ،ن/٣٠) وبخصم كمية ١% على أجمالي المبيعات وتم الاتفاق على منح فائدة تعجيل الخصم بمقدار ٦%.

٢- في ٥/٨ سدد كريم ما بذمته نقداً إلى محلات حسن نقداً.

٣- في ٥/٩ تم شراء بضاعة بمبلغ ٨٠٠٠٠ دينار على الحساب من محلات حامد التجارية عن ٤٠٠ وحدة وبخصم تجاري ٥% وبخصم كمية المبين:

١---١٠٠	وحدة	بدون خصم
١٠١--٢٠٠	وحدة	خصم ٢%
٢٠١--٣٠٠	وحدة	خصم ٣%
ما زاد عن ٣٠٠	وحدة	خصم ٤%

ويتم احتساب الخصم بصورة تراكمية لكمية البضاعة المباعة خلال الشهر الواحد.

٤- في ٩/١٢ تم شراء بضاعة ٣٠٠ وحدة على الحساب من محلات حامد التجارية بخصم تجاري ٥%.

٥- في ٥/٢٠ دفعت محلات حسن ١٠٠٠٠ دينار نقداً إلى محلات حامد.
٦- في ٥/٢٩ سددت محلات حسن ما بذمتها نقداً إلى محلات حامد.
المطلوب: إثبات القيود المحاسبية في كل المحلات ذات العلاقة في العمليات المالية السابقة.

س٦/ أختر الإجابة أو الإجابات الصحيحة:

١- يعد الخصم التجاري بالنسبة للبائع:

أ- ربحاً ب- خسارة
ج- لا ربح ولا خسارة د- كل ما ذكر خطأ

٢- يعد الخصم النقدي بالنسبة للبائع:

أ- ربحاً ب- خسارة
ج- لا ربح ولا خسارة د- كل ما ذكر خطأ

٣- يعد الخصم النقدي بالنسبة للمشتري:

أ- ربحاً ب- خسارة
ج- لا ربح ولا خسارة د- كل ما ذكر خطأ

٤- يمكن منح فائدة تعجيل الدفع حتى في حالة:

أ- وجود خصم كمية ب- وجود خصم تجاري
ج- وجود خصم نقدي د- كل ما ذكر صحيح

٥- يمكن أن يكون خصم الكمية:

أ- نقد ب- بضاعة
ج- نقد وبضاعة د- كل ما سبق صحيح

س٧/ فيما يلي أحدى صفحات سجل الأستاذ الخاص بشركة النجاح التجارية والتي تظهر حساب الدائنون (شركة أحمد) في شهر حزيران للعام ٢٠٠٩:

حـ/ الدائنون (شركة أحمد)

٢٠٠٠	مسموحات المشتريات ٦/٤	٢٠٠٠	رصيد ٥/٣١
١٠٠٠٠	الصندوق ٦/٦	٢٠٠٠٠	المشتريات ٦/٢
؟	خصم مكتسب ٦/٦	؟	المشتريات ٦/١١
٢٢٥٠٠	الرصيد ٦/٣٠		
٣٥٠٠٠		٣٥٠٠٠	

المطلوب: إثبات قيود اليومية المكونة للحساب أعلاه في سجلات شركة النجاح لشهر حزيران.

س٨/

قامت محلات صالح التجارية في ٢٠١١/٤/١ بشراء بضاعة بمبلغ ٦٠٠٠٠ دينار وفق الفروض التالية ، المطلوب تحديد القيم المجهولة.

الفروض	خصم تجاري المفرد	خصم تجاري الجملة	خصم نقدي	خصم كمية	فائدة تعجيل	تاريخ الدفع	المبلغ المدفوع	قيمة البضاعة
١	٥%	--	(١٠/١ ،ن/٣٠)	--	--	٤/٢	؟	؟
٢	١٠%	--	(١٠/٣ ،ن/٣٠)	١%	٦%	٤/٣٠	؟	؟
٣	٢٠%	--	(١٠/١٠ ،ن/٣٠)	٥%	--	٤/١٢	؟	؟
٤	٢٥%	١٠%	(١٠/٢ ،ن/٣٠)	٥%	--	٤/٣	؟	؟
٥	١٠%	--	(ن/٣٠)	٥%	--	٤/٥	؟	؟
٦	٣٠%	١٠%	(ن/٣٠)	٥%	--	٤/٣٠	؟	؟
٧	--	--	(ن/٣٠)	--	--	٤/١٥	؟	؟
٨	--	--	(٥/١ ،ن/٣٠)		٦%	٤/١٥	؟	؟
٩	١٠%	٥%	(١٥/٥ ،ن/٣٠)	٥%	--	٤/١٦	؟	؟
١٠	١٠%	١٠%	(١٥/٥ ،ن/٣٠)	٤%	٦%	٤/١٠	؟	؟

الأوراق التجارية هي عبارة عن وثائق مكتوبة ، تتضمن حقاً نقدياً واجب الأداء لشخص معين في تاريخ معين ، أو قابل للتعيين أو بمجرد الإطلاع ، وتتميز هذه الأوراق بأنها قابلة تتداول ، حيث جرى العرف التجاري على اعتبارها وسائل للوفاء بالديون. وتتضمن الأوراق التجارية بالصكوك والكمبيالات ، وقد تم تناول الصكوك المعالجة المحاسبية الخاصة بها بالتفصيل بالفصل السابق ، لذا سينصب تركيز هذا الفصل على الكمبيالات من الأوراق التجارية من حيث أنواعها والمعالجة المحاسبية فيها وطرق التعامل بها.
وبخلاف الصك يتم تبويب الأوراق التجارية الأخرى الكمبيالة (السند ألأذني) وسند السحب ، من وجهة نظر المشروع ، إلى نوعين هما:

١- أوراق قبض: وهي الأوراق التجارية التي ترد للمشروع من الغير نتيجة عمليات مختلفة ، ويكون المشروع في هذه الحالة هو المستفيد من الورق التجارية ، بمعنى أن أوراق القبض هي الأوراق التي سيقوم المشروع بقبض قيمتها في تاريخ الاستحقاق ، أو قد يتنازل عن هذا الحق بتظهير أو تجيير الورقة للغير سداداً لديونه إليهم.

٢- أوراق دفع: وهي الأوراق التجارية التي تصدر عن المشروع لصالح الغير ، ويكون المشروع في هذه الحالة هو المسحوب عليه أو المتعهد بالدفع ، بمعنى أن أوراق الدفع هي الأوراق التجارية التي سيقوم المشروع بدفع قيمتها في تاريخ الاستحقاق للمستفيد أو حامل السند.

أنواع الأوراق التجارية

ويمكن أن تتمثل الأوراق التجارية بما يلي:

أولاً- الصك:

ثانياً- الكمبيالة: الكمبيالة أو السند ألأذني هو محرر مكتوب يتضمن تعهداً محرراً بدفع مبلغ معين بمجرد الإطلاع أو في ميعاد معين أو قابل للتعيين لشخص أخر هو المستفيد أو حامل السند.

وبذلك يتضح أن أشخاص الكمبيالة هم:

أ- المتعهد بالدفع: هو الشخص الذي يحرر الكمبيالة ويقوم بالتوقيع على التعهد ، أو هو المدين المتعهد بالوفاء بقيمة الدين الظاهر في الكمبيالة.

ب- المتعهد إليه أو المستفيد : وهو الشخص الذي سيقبض قيمة الكمبيالة في تاريخ الاستحقاق ، باعتباره الشخص الدائن أو المستحق السداد له.

وتتضمن الكمبيالة مجموعة من البيانات أهمها ، تعهد غير معلق على شرط بأداء قدر معين من النقود ، تاريخ ومكان التحرير ، تاريخ مكان عملية التسديد ، أسم المستفيد أو المتعهد إليه ، أسم وتوقيع محرر السند أو المتعهد بالدفع ، ويسلم السند للساحب أو للمستفيد للاحتفاظ به حتى تاريخ الاستحقاق . وتكون الكمبيالة على نوعين من وجهة نظر المشروع ، أوراق قبض وأوراق دفع كما بين سابقاً.

ثالثاً:سند السحب: وهو محرر مكتوب يتضمن أمر صادراً من شخص هو الساحب إلى شخص آخر هو المسحوب عليه ، بأن يدفع لأمر شخص ثالث هو المستفيد أو حامل السند مبلغاً معيناً بمجرد الاطلاع أو في تاريخ معين أو قابل للتعيين.

وبذلك يتضح أن أشخاص سند السحب هم:

١- الساحب: هو الشخص الذي يحرر سند السحب ويوقعه ، ويكون هو الشخص الدائن.

٢- المسحوب عليه : وهو الشخص الذي يتم توجيه الأمر له بالدفع ، وهو الشخص الذي سيقوم بدفع قيمة السند باعتباره الشخص المدين.د

٣- المستفيد: وهو الشخص الذي حرر السند لصالحه ، ويقوم بقبض قيمة السند في تاريخ الاستحقاق من المسحوب عليه.

ويقوم الساحب بتحرير سند السحب والتوقيع عليه ، ثم إرساله للمسحوب عليه لتوقيعه بالقبول ومن ثم إعادته للساحب. ويحتوي السند على مجموعة من البيانات هي ، تاريخ ومكان تحرير المستند ، مكان وتاريخ استحقاق عملية الدفع ، أسم الساحب وتوقيعه ، أسم المسحوب عليه وتوقيعه بالقبول ، أسم المستفيد الذي حرر المستند لصالحه ، وفي الكثير من الأحيان قد يكون الساحب هو نفسه المستفيد ، أو قد يكون السند لحامله.

وتجدر الإشارة إلى أن سند السحب لا يصبح قانونياً ، إلا إذا قام المسحوب عليه بالتوقيع على السند ، إقراراً منه بقبول الأمر الموجه إليه من الساحب.

خصائص الأوراق التجارية

هناك مجموعة من الخصائص للأوراق التجارية يمكن أجمالها بما يلي:

١- في جميع الأوراق التجارية السابقة يمكن أن يكون الساحب هو نفسه المستفيد.
٢- هناك تشابه بين الصك وسند السحب إلا أن المسحوب عليه في الصك هو المصرف وفي سند السحب هو شخص طبيعي أو معنوي وليس المصرف.
٣- لا يشترط القانون وجود كفيل للمدين في الورقة التجارية ولكنه لا يمانع أيضاً من توقيع كفيل للمدين على الورقة كضامن لوفاء المدين لدينه في تاريخ الاستحقاق.

مزايا استخدام الأوراق التجارية

يحقق التعامل بالأوراق التجارية مجموعة من المزايا ، سواء للنشاط التجاري بشكل عام أو بالنسبة للمتعاملين بهذه الأوراق ، وتتمثل هذه المزايا بما يلي:
١- حيث أن الأوراق التجارية يوقعها المدين ، فإن هذا يمثل إقرار مكتوب منه بقيمة الدين المطلوب ، وبذلك تعد الورقة التجارية وسيلة إثبات في المنازعات القضائية.
٢- تتمتع الورقة التجارية بسهولة وقابلية تداولها بين الأفراد والمشروعات. عن طريق التسليم إذا كانت الورقة لحاملها أو بالتظهير إذا كانت الورقة أسمية.
٣- يمكن تحويل الورقة التجارية إلى نقدية بسهولة ، وذلك بتقديمها للمصرف لخصمها وقبض قيمتها الحالية.
٤- أصبحت الورقة التجارية وسيلة مقبولة بشكل عام ، كأداة لوفاء الديون لأن لها قيمة أسمية موضحة فيها ، مما يؤدي إلى تسهيل عملية التبادل التجاري.
٥- تستخدم الورقة التجارية في كثير من الأحيان في تأجيل سداد الدين ، بدلاً من العمليات النقدية المباشرة .
٦- ولتحقيق المزايا السابقة ، فقد تضمن القانون التشريعات التي تهدف إلى تنظيم تداول هذه الأوراق. وفيما يلي المعالجات المحاسبية للأوراق التجارية (الكمبيالة) حسب وجهة نظر المشروع والمتمثلة بأوراق القبض والدفع:

* أوراق القبض

وهي عبارة عن ورقة تجارية واردة للمشروع من الغير وفاء لديونهم للمشروع.إذ يلاحظ أن معظم العمليات التي تقوم بها المشروع التجاري هي عمليات بيع وشراء البضاعة لذا يكون عامل التسديد والاستلام لقيمة هذه البضاعة المحور الأساس في العمل ، فهناك عدة أساليب لاستلام قيمة المبيعات أو لسداد قيمة المشتريات ويمكن أن تتمثل أساليب استلام قيمة المبيعات أو سداد قيمة المشتريات والحسابات المقابلة لها في سجلات كل من البائع والمشتري كما هو موضح في الجدول ١ الآتي:

جدول (١)
أساليب استلام قيمة المبيعات أو لسداد قيمة المشتريات

البيان	سجلات المشتري(العميل)	سجلات البائع(المورد)
١- السداد المسبق لعملية الشراء (أو ألاستلام المسبق لعملية البيع): ويتضمن:		
أ- سداد جزء من قيمة	حـ/العربون المدفوع للمورد	حـ/العربون المستلم من العميل
ب- سداد كامل القيمة سلفاً	حـ/ دفعات مسددة مقدماً	حـ/ دفعات مقبوضة مقدماً

ج- سداد بشكل تأمينات	حـ/ تأمينات لدى الغير	حـ/ تأمينات مستلمة من الغير
٢- السداد النقدي (الاستلام النقدي): ويتضمن:		
أ- السداد بموجب النقود	حـ/ الصندوق	حـ/ الصندوق
ب- السداد بموجب صك	حـ/ المصرف	حـ/ المصرف
٣- البيع الأجل		
أ- الشراء على حساب الذمة	حـ/الدائنون	حـ/المدينون
ب- الشراء بكمبيالة	حـ/ أوراق الدفع	حـ/ أوراق القبض

وما يهم في هذا الفصل هو الحالة الأخيرة والمتمثل بالشراء أو البيع بموجب ورقة تجارية.

وتتمثل الإجراءات المحاسبية بورقة القبض بما يلي:

أولاً: العمليات المتعلقة بالحصول على الورقة التجارية (ورقة القبض)

ثانياً: العمليات المتعلقة بحالات التصرف بالأوراق التجارية (أوراق القبض).

وفيما يلي شرح مفصل لكل منها:

أولاً: العمليات المتعلقة بالحصول على الورقة التجارية (ورقة القبض)

يتم الحصول على ورقة القبض نتيجة عمليات عديدة من أمثلتها:

١- بيع بضاعة بموجب ورقة تجارية (كما في الجدول ١ السابق).

٢- بيع موجود ثابت (أثاث ، مباني ..الخ) بموجب ورقة تجارية.

٣- ورود ورقة تجارية من عميل سداداً لدين عليه.

٤- قبض إيراد أو أي مستحقات للمشروع بورقة تجارية.

٥- تظهير أو تجيير ورقة تجارية للمشروع من الغير لسبب ما.

وفي جميع الحالات يكون حساب أوراق القبض في الجانب المدين من القيد المحاسبي ، أما الطرف المدين فهو الحساب المعبر عن سبب الحصول على الورقة التجارية ، وتثبت الورقة التجارية (ورقة القبض) بقيمتها الاسمية بغض النظر عن مصاريف تلك الورقة. ويلاحظ أيضاً أن للكمبيالة ثلاث تواريخ أساسية هي تاريخ تحرير الورقة التجارية ، وتاريخ قبولها وتاريخ استحقاقها ، كما قد تتضمن تاريخ سدادها أو تجددها. وهي تختلف عن السند ألأذني الذي يتضمن فقط تاريخ التحرير وتاريخ الاستحقاق.

<u>مثال ١:</u>

في ٢٠٠٩/٣/١ باعت محلات سمير بضاعة لحسام بمبلغ ٥٠٠٠٠ دينار أستلم قيمتها بموجب ورقة تجارية تستحق في بعد ثلاثة أشهر.

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية اللازمة في محلات سمير.

الحل:

٥٠٠٠٠	من حـ/ أوراق قبض
	٥٠٠٠٠ إلى حـ/ المبيعات
	بيع بضاعة بورقة تجارية تستحق بعد ٣ أشهر

ثانياً: العمليات المتعلقة بحالات التصرف بالأوراق التجارية (أوراق القبض)

يمكن للمشروع التصرف بورقة القبض المستلمة في أحدى الأوجه الآتية:

١- تحصيلها نقداً في تاريخ الاستحقاق من قبل المشروع.
٢- إلغاء الورقة لرفض العميل سداد قيمتها في تاريخ الاستحقاق.
٣- إرسال الورقة التجارية إلى المصرف لتحصيلها في تاريخ الاستحقاق.
٤- تظهير الورقة للغير سداد لدين أو لثمن بضاعة مشتراة أو لأي سبب.
٥- تجديدها بورقة أخرى بموعد استحقاق أخر.
٦- خصمها أو قطعها لدى المصرف.
٧- استخدامها كتأمينات أو كضمان للحصول على قرض أو سلفة من المصرف.

وفيما يلي المعالجات المحاسبية لكل من الحالات السابقة:
١- تحصيلها نقداً في تاريخ الاستحقاق من قبل المشروع
أي يقوم مالك الورقة بالانتظار إلى تاريخ الاستحقاق ومن ثم مطالبة محرر الورقة بقيمتها وتحصيلها مباشرةً في تاريخ الاستحقاق.

مثال ٢:

بالرجوع إلى بيانات المثال ١ وعلى فرض أن سمير أستطاع من تحصيل الورقة من حسام نقداً في تاريخ الاستحقاق.المطلوب : إثبات القيود المحاسبية اللازمة لدى سمير.

الحل: في ٢٠٠٩/٦/١

٥٠٠٠٠	من حـ/ الصندوق	
	٥٠٠٠٠ إلى حـ/ أوراق قبض	
	استلام قيمة ورقة القبض نقداً	

٢- إلغاء الورقة لرفض العميل سداد قيمتها في تاريخ الاستحقاق
إذا رفض المدين سداد ورقة القبض في تاريخ الاستحقاق فإن الدائن (حامل الورقة) يعمل البروتستو (الاحتجاج) وهو الإثبات الرسمي لرفض المدين دفع قيمة الورقة التجارية المستحقة عليه ويتم ذلك عن طريق المحكمة بناءً على طلب حامل الورقة مقابل رسوم يدفعها الدائن ويتحملها المدين.

مثال ٣:

بالرجوع إلى بيانات المثال ١ وعلى فرض أن حسام رفض سداد قيمة الورقة لسمير لذا قام سمير بعمل البروتستو بمبلغ ٥٠٠ دينار سددت نقداً ، وفي ٦/٨ سدد حسام ما بذمته نقداً.المطلوب : إثبات القيود المحاسبية اللازمة لدى سمير.

الحل: في ٢٠٠٩/٦/١ يتم إلغاء ورقة القبض

٥٠٠٠٠	من حـ/ المدينون (حسام)	
	٥٠٠٠٠ إلى حـ/ أوراق قبض	
	رفض حسام سداد ورقة القبض في تاريخ	

- وفي نفس التاريخ إثبات قيد الاحتجاج

٥٠٠ من حـ/ المدينون (حسام)
٥٠٠ إلى حـ/ الصندوق
سداد مصاريف البروتستو (الاحتجاج) نقداً

- في ٦/٨

٥٠٥٠٠ من حـ/ الصندوق
٥٠٥٠٠ إلى حـ/ المدينون (حسام)
سدد حسام ما بذمته نقداً

ملاحظة: مصاريف البروتستو لا تظهر في سجلات حامل الورقة وإنما يتم تحميلها على المدين كونها دفعت بسببه أ بسبب رفضه سداد قيمة الورقة في تاريخ الاستحقاق.

٣- إرسال الورقة التجارية إلى المصرف لتحصيلها في تاريخ الاستحقاق

أي يقوم مالك أو حامل ورقة القبض بإرسالها إلى المصرف الذي يتعامل معه ليقوم المصرف بتحصيل قيمتها من المدين في تاريخ استحقاقها بالنيابة عن مالك الورقة وإضافة قيمتها في إلى الحساب الجاري مقابل مصاريف تحصيل وبسبب وجود فترة بين إرسال الورقة وتاريخ الاستحقاق يقوم المشروع بفتح حساب لمراقبة إجراءات تحصيل الورقة ويطلق عليه حساب أوراق قبض برسم تحصيل أما المصاريف المخصومة من قبل المصرف فيطلق عليها مصاريف تحصيل أوراق القبض.

مثال ٤:

بالرجوع إلى بيانات المثال ١ وعلى فرض أن سمير قام بإرسال ورقة القبض إلى المصرف لتحصيل قيمتها في تاريخ الاستحقاق وإضافة قيمتها إلى الحساب الجاري وذلك في ٢٠٠٩/٤/٥ ، وفي تاريخ الاستحقاق وصل إشعار من المصرف بتحصيل قيمة الورقة وإضافتها إلى الحساب الجاري بعد خصم مصاريف تحصيل ورقة القبض البالغة ٢٠٠ دينار.

المطلوب : إثبات القيود المحاسبية اللازمة لدى سمير.

الحل:

- في ٢٠٠٩/٤/٥

٥٠٠٠٠ من حـ/ أوراق قبض برسم تحصيل
٥٠٠٠٠ إلى حـ/ أوراق قبض
إرسال ورقة القبض للمصرف للتحصيل

- في ٢٠٠٩/٦/١

٤٩٨٠٠ من حـ/ المصرف
٢٠٠ من حـ/ مصاريف تحصيل أوراق القبض

٥٠٠٠٠ إلى حـ/ أوراق قبض برسم تحصيل
وصول إشعار بتحصيل الورقة وخصم مصاريف
التحصيل

على فرض أن في تاريخ الاستحقاق رفض سداد الورقة فيقوم المصرف بإرسال إرجاع الورقة إلى سمير بأشعار يخبره برفض حسام سداد قيمة الورقة عند ذلك يقوم سمير بعمل البروتستو على فرض أنه سدد ٥٠٠ دينار نقداً ، وقام حسام بسداد ما بذمه نقداً في ٦/٨.

الحل: في ٢٠٠٩/٦/١ يتم إلغاء ورقة القبض

٥٠٠٠٠ من حـ/ المدينون (حسام)
٥٠٠٠٠ إلى حـ/ أوراق قبض برسم التحصيل
رفض حسام سداد ورقة القبض في تاريخ
الاستحقاق

- وفي نفس التاريخ إثبات قيد الاحتجاج

٥٠٠ من حـ/ المدينون (حسام)
٥٠٠ إلى حـ/ الصندوق
سداد مصاريف البروتستو (الاحتجاج) نقداً

- في ٦/٨

٥٠٥٠٠ من حـ/ الصندوق
٥٠٥٠٠ إلى حـ/ المدينون (حسام)
سدد حسام ما بذمته نقداً

٤- تظهير الورقة للغير سداد لدين أو لثمن بضاعة مشتراة أو لأي سبب

تمتاز الورقة التجارية بأنها قابلة للتداول فيستطيع حامل الورقة من تظهيرها إلى شخص أخر سداداً لدينه ، ويؤثر تظهير الورقة على دفاتر كل من المظهر والمستفيد ، أما المدين الأصلي فلا يتأثر بعملية التظهير لأنه سوف يدفع قيمة الورقة لمن يقدمها له في تاريخ استحقاق بصرف النظر عن شخصيته.

مثال ٥:

بالرجوع إلى بيانات المثال ١ وعلى فرض أن سمير في ٥/٦ قام بتظهير ورقة القبض إلى الدائن سامر سداداً لدين ، وفي تاريخ الاستحقاق حصل سامر قيمة الورقة نقداً.

المطلوب : إثبات القيود المحاسبية اللازمة لدى سمير.

الحل:

في ٥/٦

٥٠٠٠٠ من حـ/ الدائنون (سامر)
٥٠٠٠٠ إلى حـ/ أوراق قبض
تظهير الورقة المستلم من حسام إلى سامر سداد
لدين

- في ٢٠٠٩/٦/١ في تاريخ الاستحقاق حصل سامر قيمة الورقة من حسام عند ذلك لا يثبت قيد في سجلات سمير.

على فرض رفض حسام رفض سداد قيمة الورقة عند ذلك يقوم سامر بإرجاع الورقة إلى سمير ويطالبه بقيمة الورقة الذي بدوره سيطالب حسام ، وتم في نفس التاريخ عمل سمير البروتستو على حسام بمبلغ ٥٠٠ نقداً، وفي ٦/٨ سدد حسام ما بذمته نقداً ، وفي ٦/٩ سدد سمير ما بذمته إلى سامر نقداً.

الحل: في ٢٠٠٩/٦/١ تم استلام الورقة المرفوضة

٥٠٠٠٠	من حـ/ المدينون (حسام)
	٥٠٠٠٠ إلى حـ/ الدائنون (سامر)
	استلام ورقة القبض المظهر من سامر لرفض حسام سدادها

وفي نفس التاريخ إثبات قيد الاحتجاج

٥٠٠	من حـ/ المدينون (حسام)
	٥٠٠ إلى حـ/ الصندوق
	سداد مصاريف البروتستو (الاحتجاج) نقداً

- في ٦/٨

٥٠٥٠٠	من حـ/ الصندوق
	٥٠٥٠٠ إلى حـ/ المدينون (حسام)
	سدد حسام ما بذمته نقداً

- قيد السداد

٥٠٠٠٠	من حـ/ الدائنون (سامر)
	٥٠٠٠٠ إلى حـ/ الصندوق
	سدد سمير ما بذمته نقداً

٥- تجديدها بورقة أخرى بموعد استحقاق أخر

ربما لا يكون المدين مستعداً لدفع قيمة الورقة التجارية المستحقة عليه في تاريخ استحقاقها ، فيتفق مع الدائن (صاحب الورقة) على تجديد الورقة بأخرى تستحق الدفع في تاريخ لاحق وذلك مقابل فائدة تحتسب على مدة التأجيل (من تاريخ الاستحقاق القديم إلى تاريخ الاستحقاق الجديد) ويتم تجديد الورقة بإلغاء الورقة القديمة المستحقة الدفع وإثبات الفوائد ثم إصدار ورقة قبض جديدة تكون قيمتها الاسمية مساوية للقيمة الاسمية للورقة الملغاة مضافاً إليها قيمة الفوائد.

<u>مثال ٦:</u>

بالرجوع إلى بيانات المثال ١ وعلى فرض أن في تاريخ الاستحقاق اتفق حسام مع محلات سمير على عمل ورقة أخرى تستحق بعد أربعة أشهر مقابل فوائد تأجيل بمقدار ١٢% سنوياً.

المطلوب : إثبات القيود المحاسبية اللازمة لدى سمير.

الحل:

في ٢٠٠٩/٦/١ يتم إلغاء ورقة القبض

٥٠٠٠٠	من حـ/ المدينون (حسام)
	٥٠٠٠٠ إلى حـ/ أوراق قبض

إلغاء ورقة القبض لعمل أخرى بدلاً عنها

وفي نفس التاريخ يتم حساب فوائد التأجيل
الفائدة = ٥٠٠٠٠ × ١٢% × ١٢\٤ =٢٠٠٠ دينار.

٢٠٠٠	من حـ/ المدينون (حسام)
	٢٠٠٠ إلى حـ/ فوائد التأجيل
	إثبات فوائد التأجيل

- ومن ثم إثبات الورقة الجديدة

٥٢٠٠٠	من حـ/ أوراق قبض
	٥٢٠٠٠ إلى حـ/ المدينون (حسام)
	تعهد حسام بسداد ما بذمته بموجب ورقة تستحق
	بعد ٤ أشهر

٦- خصمها أو قطعها لدى المصرف

يتم خصم ورقة القبض في حالة احتياج حامل الورقة إلى أموال قبل تاريخ استحقاقها حيث أنه يستطيع خصمها في المصرف وفي هذه الحالة يتم تحويلها للمصرف الذي يدفع للمنشأة قيمة الورقة المخصومة مطروحاً منه مصاريف الخصم وتتكون مصاريف الخصم من فائدة تحتسب على القيمة الاسمية للورقة عن المدة (من تاريخ الخصم إلى تاريخ الاستحقاق) مضافاً إليه عمولة المصرف ومبلغاً لمقابلة مصروفات التحصيل ، وتقاس القيمة الحالية وفق المعادلة الآتية:

القيمة الحالية = القيمة الاسمية – مصاريف الخصم

تبقى الورقة المخصومة لدى المصرف التي بتحصيلها في تواريخ استحقاقها.

<u>مثال ٧:</u>

بالرجوع إلى بيانات المثال ١ وعلى فرض أن سمير في ٣/٢٢ قام بإرسال الورقة إلى المصرف للخصم وفي ٤/١ وصل إشعار من المصرف بخصم الورقة وإضافة قيمتها إلى الحساب الجاري لسمير وبلغت مصاريف الخصم ٤٠٠٠ دينار .

المطلوب : إثبات القيود المحاسبية اللازمة لدى سمير.

الحل:

- في ٣/٢٢

٥٠٠٠٠	من حـ/ أوراق قبض برسم الخصم
	٥٠٠٠٠ إلى حـ/ أوراق قبض
	إرسال الورقة للمصرف للخصم

- في ٤/١

٤٦٠٠٠	من حـ/ المصرف
٤٠٠٠	من حـ/ مصاريف خصم
	٥٠٠٠٠ إلى حـ/ أوراق قبض برسم الخصم
	إرسال الورقة للمصرف للخصم

وعلى فرض أن المصرف قدم الورقة لحسام للتحصيل وأن حسام قام بالأتي:
أ- سدد حسام قيمة الورقة للمصرف: عند ذلك لا يثبت قيد في سجلات سمير.
ب- رفض حسام سداد قيمة الورقة: وعلى فرض أن المصرف عمل البروتستو نيابة عن حسام بمبلغ ٥٠٠ دينار وتم حسم كامل المبلغ من الحساب الجاري لسمير وتم إرسال إشعار إلى سمير في ٦/٢.

الحل:

- في ٦/٢

٥٠٥٠٠ من حـ/ المدينون (حسام)
٥٠٥٠٠ إلى حـ/ المصرف
تخفيض حساب المصرف وتحميل حسام بمبلغ الاحتجاج

- وعلى فرض أن حسام سدد ما بذمته نقداً في ٦/٣

٥٠٥٠٠ من حـ/ الصندوق
٥٠٥٠٠ إلى حـ/ المدينون (حسام)
سدد حسام ما بذمته نقداً

٧- استخدامها كتأمينات أو كضمان للحصول على قرض أو سلفة من المصرف

قد يرى حامل الورقة أن ينتفع بها بتقديمها إلى أحد المصارف كضمان للحصول على قرض ونظراً لاحتمال رفض المدين بدفع قيمة ورقة القبض في تاريخ الاستحقاق فإن المصرف لا يقرض عملائه إلا بنسبة معينة من القيمة السمية من أوراق القبض المقدمة كضمان.

وتتخلص على أوراق القبض بأن يظهر العميل أوراق القبض لصالح المصرف ثم يتسلم قيمة القرض بالنسبة المتفق عليه ، وينتظر المصرف حتى تاريخ الاستحقاق ويحصل قيمتها السمية من المدين ويغطي القرض والفوائد ويقيد الباقي لحساب العميل.

<u>مثال ٨:</u>

بالرجوع إلى بيانات المثال ١ وعلى فرض أن سمير في ٤/٧ قام بإرسال الورقة إلى المصرف كرهن بهدف الحصول على قرض لغاية ٦/١ وفي ٤/٩ وصل إشعار من المصرف بموافقته على منح قرض بنسبة ٦٠% من قيمة الورقة مقابل فوائد بقيمة ٢٠٠٠ دينار تخصم في تاريخ تحصيل الورقة وتم إضافة قيمة القرض إلى الحساب الجاري. المطلوب : إثبات القيود المحاسبية اللازمة لدى سمير.

الحل:

- في ٣/٢٢

٥٠٠٠٠ من حـ/ أوراق قبض برسم التأمين
٥٠٠٠٠ إلى حـ/ أوراق قبض
إرسال الورقة للمصرف كرهن للحصول على قرض

- في ٤/٩

٥٠٠٠٠ × ٦٠% = ٣٠٠٠٠ دينار قيمة القرض

قيد القرض

٣٠٠٠٠ من حـ/ المصرف

٣٠٠٠٠ إلى حـ/ القروض
استلام قرض من المصرف أودع في الحساب
الجاري

وعلى فرض أن المصرف قدم الورقة لحسام للتحصيل وأن حسام قام بالأتي:
أ- سدد حسام قيمة الورقة للمصرف: عند ذلك يرسل المصرف إشعار باستلام قيمة الورقة وخصم الفائدة والقرض وإضافة المتبقي إلى الحساب الجاري لسمير عند ذلك يثبت سمير القيد الآتي:
في ٦/١

١٨٠٠٠	من حـ/ المصرف
٢٠٠٠	من حـ/ فوائد القروض
٣٠٠٠٠	من حـ/ القروض
	٥٠٠٠٠ إلى حـ/ أوراق قبض برسم التأمين
	إرسال الورقة للمصرف للخصم

ب- رفض حسام سداد قيمة الورقة: وعلى فرض أن المصرف عمل البروتستو نيابة عن حسام بمبلغ ٥٠٠ دينار وتم حسم القرض والفوائد من الحساب الجاري لسمير وتم إرسال إشعار إلى سمير في ٦/١.
الحل:
- في ٦/١

٣٠٠٠٠	من حـ/ القروض
٢٠٠٠	من حـ/ فوائد القروض
٥٠٠	من حـ/ المدينون (حسام)
	٣٢٥٠٠ إلى حـ/ المصرف
	تخفيض حساب المصرف بالقرض والفوائد وتحميل حسام بمبلغ الاحتجاج

- وفي نفس التاريخ يتم إلغاء الكمبيالة

٥٠٠٠٠	من حـ/ المدينون (حسام)
	٥٠٠٠٠ إلى حـ/ أوراق قبض برسم التأمين
	إلغاء ورقة القبض المستلم من حسام

- وعلى فرض أن حسام سدد ما بذمته نقداً في ٦/٣

٥٠٥٠٠	من حـ/ الصندوق
	٥٠٥٠٠ إلى حـ/ المدينون (حسام)
	سدد حسام ما بذمته نقداً

<u>ملاحظة</u>: يتم التصرف بورقة القبض المرهونة وفق عدة حالات منها:
١- بقاء ورقة القبض المرهونة لغاية استحقاقها لدى المصرف عند ذلك يقوم المصرف تحصيلها وقطع مبلغ القرض ومصاريف التحصيل وإضافة المتبقي على رصيد الحساب الجاري كما هو مبين ضمن

الحالة أعلاه إذا كان استحقاق القرض في نفس موعد استحقاق الورقة . أما إذا كان موعد استحقاق القرض في تاريخ لاحق عند ذلك يقوم المصرف بتحصيل الورقة في تاريخ الاستحقاق ويخصم مصاريف التحصيل ويضيف مبلغ الورقة إلى رصيد الحساب الجاري على أن يقوم بحجز الحساب الجاري لغاية تسديد القرض من قبل العميل.

٢- سداد القرض قبل موعد استحقاق ورقة القبض وتكون المعالجة المحاسبية لها كما يلي:

- قيد سداد القرض:

×× من حـ/ القروض

×× من حـ/ فوائد القروض

×× إلى حـ/ المصرف

سداد القرض وفوائده نقداً

وبذلك يتم إلغاء الرهن على ورقة القبض ويتم التصرف بورقة القبض وفقاً لأحدى الحالتين الآتيتين:

أ- استلام الورقة من المصرف.

×× من حـ/ أوراق قبض

×× إلى حـ/ أوراق قبض برسم التأمين

استلام ورقة القبض المرهونة لدى المصرف

ب- إبقائها لدى المصرف بهدف التحصيل ويتم ذلك وفق القيد الآتي:

×× من حـ/ أوراق قبض برسم التحصيل

×× إلى حـ/ أوراق قبض برسم التأمين

إبقاء ورقة القبض المرهونة لدى المصرف ليقوم بتحصيلها

*أوراق الدفع

إن أوراق الدفع هي تلك الأوراق التجارية التي تحرر من المشروع للغير سداداً لدين أو لثمن بضاعة. وفيما يلي المعالجات المحاسبية الخاصة بها:

١- تحرير ورقة الدفع

مثال ٩:

في ٢٠١٠/٢/١ قامت محلات سالم بشراء بضاعة من زيد بمبلغ ٤٠٠٠٠ دينار تعهد بسداد قيمتها بموجب ورقة دفع تستحق في ٢٠١٠/٧/١ وقد وافق زيد على ذلك.

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية في محلات سالم.

الحل: في ٢/١

٤٠٠٠٠ من حـ/ المشتريات

٤٠٠٠٠ إلى حـ/ أوراق الدفع

تعهد سالم بسداد ما بذمته بورقة دفع تستحق في ٧/١

٢- تسديد ورقة الدفع

مثال ٩:

بالرجوع على بيانات المثال ٩ وعلى فرض أن سالم سدد ما بذمته نقداً في تاريخ استحقاق الورقة.

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية في محلات سالم.

الحل:

-في ٢٠١٠/٧/١

٤٠٠٠٠	من حـ/ أوراق الدفع
	٤٠٠٠٠ إلى حـ/ الصندوق
	سداد المحلات قيمة الورقة إلى زيد نقداً

ملاحظة: لا يتغير قيد تسديد ورقة الدفع بتغير المستفيد سواء كان المستفيد شخص غير زيد أو المصرف أو أي جهة أخرى إذ يتم التعامل مع ورقة الدفع وليس مع حامل الورقة.

٣- عدم تسديد الورقة وتجديدها بأخرى تستحق بتاريخ لاحق

بالرجوع على بيانات المثال ٩ وعلى فرض أن سالم في تاريخ استحقاق الورقة اتفق مع زيد على سداد الورقة بموجب ورقة جديدة تستحق في ٩/١ مقابل فوئد بمقدار ٦٠٠ عن تأخير عملية السداد وقد وافق زيد بذلك.

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية في محلات سالم.

الحل:

-في ٢٠١٠/٧/١

٤٠٠٠٠	من حـ/ أوراق الدفع
	٤٠٠٠٠ إلى حـ/ الدائنون (زيد)
	إلغاء ورقة الدفع التي تستحق في ٧/١
	- في نفس التاريخ احتساب الفوائد
٦٠٠	من حـ/ فوائد مدينة
	٠٠٠ إلى حـ/ الدائنون (زيد)
	احتساب فوائد تأخير عن تجديد ورقة الدفع

- إثبات فيد الورقة الجديدة:

٤٠٦٠٠	من حـ/ الدائنون (زيد)
	٤٠٦٠٠ إلى حـ/ أوراق الدفع
	تعهد سالم على سداد ما بذمته بموجب ورقة دفع
	تستحق في ٩/١

- ويمكن إثبات قيد الفائدة وتجديد الورقة بقيد مركب واحد:

٤٠٠٠٠	من حـ/ الدائنون (زيد)
٦٠٠	من حـ/ فوائد مدينة
	٤٠٦٠٠ إلى حـ/ أوراق الدفع
	تم احتساب فوائد التأخير وتعهد سالم على سداد ما بذمته بموجب ورقة دفع

تستحق في ٩/١

ملاحظة: إذا تم الاتفاق على تجديد ورقة الدفع بدون فوائد عند ذلك يتم أولاً إلغاء ورقة الدفع القديمة ومن ثم إثبات القيد في المثال ٩ كالأتي:

٤٠٠٠٠ من حـ/ الدائنون (زيد)
٤٠٠٠٠ إلى حـ/ أوراق الدفع
تعهد سالم على سداد ما بذمته بموجب ورقة دفع
تستحق في ٩/١

٤- حالة الرفض دفع ورقة الدفع وعمل البروتستو ضده ثم تسديد الدين

بالرجوع على بيانات المثال ٩ وعلى فرض أن سالم في تاريخ استحقاق الورقة رفض سداد الورقة إلى زيد لذا قام الأخير بعمل البروتستو بمبلغ ١٠٠٠ دينار ، وقام سالم بسداد ما بذمته نقداً في ٧/٦.

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية في محلات سالم.

الحل:-في ٢٠١٠/٧/١

٤٠٠٠٠ من حـ/ أوراق الدفع
٤٠٠٠٠ إلى حـ/ الدائنون (زيد)
إلغاء ورقة الدفع التي تستحق في ٧/١
- قيد السداد

٤٠٠٠٠ من حـ/ الدائنون (زيد)
١٠٠٠ من حـ/مصاريف الاحتجاج
٤١٠٠٠ إلى حـ/
الصندوق
تسديد المستحق لزيد نقداً

أسئلة الفصل السابع

س١/ عرف ما يلي:
الأوراق التجارية ، أوراق القبض ، أوراق الدفع ، سند السحب ، البروتستو ، الكمبيالة.

س٢/ قارن بين :
١- أوراق القبض وأوراق الدفع.
٢- الكمبيالة وسند السحب.

٣- أوراق القبض (برسم التأمين ، وبرسم الخصم ، وبرسم التحصيل).

س٣/ أجب بـ صح أو خطأ على كل مما يأتي مع تصحيح الخطأ إن وجد:

١- تعد ورقة القبض كإثبات لحق الدائنية على البائع لصالح المشتري.

٢- يتم الحصول على القروض من المصرف بكامل قيمة ورقة الدفع المرهونة.

٣- تعد مصاريف الاحتجاج كإيراد للبائع ومصروف للمشتري.

٤- يتم تحصيل ورقة القبض قبل موعدها عند خصمها لدى المصرف سواء تم تحصيلها في تاريخ استحقاقها أم لم يتم.

٥- يتم تظهير ورقة الدفع لصالح المجهزين بهدف الحصول على البضائع.

س٤/ أختر الإجابة أو الإجابات الصحيحة:

١- تعد الكمبيالة :

أ-	**ورقة مالية**	**ب-**	**ورقة نقدية**
ج-	**ورقة تجارية**	**د-**	**كل ما ذكر خطأ**

٢- من أنواع الكمبيالة:

أ-	**ورقة القبض**	**ب-**	**ورقة الدفع**
ج-	**الصكوك**	**د-**	**كل ما ذكر خطأ**

٣- عند رفض المدين سداد قيمة الكمبيالة عند ذلك يتم إجراء البروتستو من قبل:

أ-	**الدائن مباشرةً**	**ب-**	**المدين مباشرةً**
ج-	**المصرف بأمر من المدين**	**د-**	**المصرف بأمر من الدائن**

٤- في تاريخ استحقاق ورقة القبض فيمكن أن يواجه الدائن الحالات الآتية:

أ-	**تحصيل الورقة**	**ب-**	**عدم التحصيل**
ج-	**تجديد الورقة بأخرى**	**د-**	**كل ما ذكر صحيح**

٥- عند خصم الكمبيالة لدى المصرف فأنه تتحول إلى ملكية المصرف في:

أ-	**تاريخ الخصم**	**ب-**	**تاريخ الاستحقاق**
ج-	**تاريخ التحصيل**	**د-**	**كل ما سبق صحيح**

س٥/ وضح خصائص ومزايا الأوراق التجارية وما هي مجالات استخدام ورقة القبض بصورة خاصة.

س٦/

فيما يلي بعض العمليات التي تمت في محلات سعيد التجارية خلال عام ٢٠١١:

١- في ٢/٣ تم بيع بضاعة إلى محلات عاصم بمبلغ ٩٠٠٠٠ دينار على الحساب بخصم تجاري ١٠% .

٢- في ٢/٨ سدد عاصم نصف ما بذمته نقداً إلى المحلات وحرر كمبيالة بالباقي تستحق في ٢٠١١/٦/١.

٣- في ٢/١١ تم بيع بضاعة إلى سامر بمبلغ ٥٤٠٠٠٠ دينار ، وبخصم تجاري ٢٠٠٠٠ دينار ، وتم استلام كمبيالتين بقيمة متساوية عن البضاعة المباعة تستحق الأولى في ٢٠١١/٣/١ ، وتستحق الثانية في ٢٠١١/٤/١.

٤- في ٢/١٩ تم شراء بضاعة بمبلغ ٤٠٠٠٠٠ دينار على الحساب من محلات فرات التجارية.

٥- في ٢/٢٢ سددت المحلات ما بذمتها إلى محلات الفرات بتظهير الكمبيالة الأولى المسحوبة على سامر وبتحرير كمبيالة بمبلغ ١٠٠٠٠٠ دينار مسحوبة على المحلات تستحق في ٢٠١١/٦/١ والباقي نقداً.

٦- في ٢/٢٨ تم شراء بضاعة بمبلغ ٦٠٠٠٠٠ دينار على الحساب من محلات حميد التجارية بخصم تجاري ١٠%.

٧- سدد سامر نقداً قيمة الكمبيالة الأولى المسحوبة عليه في تاريخ استحقاقها.

٨- في ٣/٣ تم إرسال الكمبيالة الثانية المسحوبة على سامر لمصرف الوركاء بهدف التحصيل.

٩- في ٣/٥ إرسال الكمبيالة المسحوبة على عاصم إلى مصرف الوركاء لرهنها بهدف الحصول على قرض يعادل ٧٠% من قيمة الكمبيالة.

١٠- في ٣/٦ وصل إشعار من مصرف الوركاء بموافقته على منح قرض بنسبة ٦٠% من قيمة الورقة يستحق في ٢٠١١/٥/٣١ مقابل فوائد بقيمة ٥٠٠٠ دينار تخصم في تاريخ تحصيل الورقة وتم إضافة قيمة القرض إلى الحساب الجاري.

١١- في ٣/٢٠ دفعت المحلات ١٠٠٠٠٠ دينار نقداً إلى محلات حميد وتم تحرير كمبيالة بالباقي تستحق في ٢٠١١/٧/١.

١٢- في ٤/١ امتنع سامر عن تسديد الكمبيالة الثانية المسحوبة عليه في تاريخ استحقاقها لذا قام مصرف الوركاء بإرجاع الكمبيالة إلى المحلات.

١٣- في ٤/٢ سددت المحلات مبلغ ٢٠٠٠ دينار كمصاريف احتجاج ضد سامر.

١٤- في ٤/٥ سدد سامر ما بذمته نقداً.

١٥- في ٥/٣١ وصل إشعار من مصرف الوركاء بخصم قيمة القرض وكافة المستحقات من الحساب الجاري للمحلات.

١٦- ٦/١ سدد عاصم قيمة الكمبيالة بتاريخ استحقاقها نقداً.

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية في محلات سعيد للعمليات المالية السابقة فضلاً عن تصوير صفحة سجل الأستاذ لكل من حسابي أوراق القبض ، وأوراق الدفع لدى محلات سعيد.

*** تصحيح الأخطاء**

إن المعنى اللفظي لمصطلح الخطأ هو عدم تطابق الشيء الذي حدث مع حقيقته وواقعه المنطقي ، إذ أن هناك اختلاف بين الواقع (الخطأ) والمنطق (الصحيح) ، ولابد من قياس الخطأ وتقويمه ، أما المعنى

الفني فإن الخطأ المحاسبي: عبارة عن كون المبالغ والأرصدة وأسماء الحسابات وجهة الحساب وغيرها المثبتة في الدفاتر المحاسبية والسجلات لا تعكس الحدث ولا تنسجم مع ما احتوته مصادر البيانات المحاسبية المتمثلة بالمستندات.

إن توازن ميزان المراجعة يعد مجرد قرينة أولية على صحة خطوات الدورة المحاسبية ، ولكن عدم توازنه يعد دليلاً قاطعاً على وقوع خطأ ما في خطوة من خطوات تلك الدورة ويعد توازن الميزان قرينة أولية على صحة خطوات الدورة المحاسبية وليس دليلاً قاطعاً لأن هناك خطأ لا يكشفها ميزان المراجعة ، وهي الأخطاء المتكافئة أو المعوضة ، وهذه لا يمكن اكتشافها إلا عن طريق المراجعة الفعلية بنوعيها المستندية والحسابية.

تشمل الأخطاء المحاسبية بصورة عامة كلاً من الخطأ والغش إلا أن الغش يعني التلاعب والتزوير بالبيانات المحاسبية ولمستنداتها وهو متعمد ومقصود ويكون في نواحي عديدة منها:

١- الاختلاس أو السرقة: أي قيام العاملين في المشروع بأخذ أحد الموجودات بطريقة غير مشروعة من خلال:

أ- عدم تسجيل بعض عمليات الاستلام للنقدية أو البضائع أو غيرها من الموجودات.

ب- تسجيل بعض المصروفات الوهمية معززة بمستند صرف وهمي للتهيئة للسرقة.

ج- المغالاة أو التضخيم في تسجيل بعض المصروفات الفعلية للتصرف من ثم بالزيادة.

٢- التلاعب بالبيانات: والتلاعب هنا يعبر عن طريقة مباشرة لسوء التصرف ، كالقيام ببعض التعديلات للبيانات المحاسبية بقصد إظهار نتيجة العمل والمركز المالي بوضع غير الوضع الحقيقي للمشروع من أجل إخفاء سوء تصرف معين ، ومن أمثلتها المحاسبة الخلاقة.

أما الخطأ فيختلف عن الغش في أنه يقع نتيجة جهل أو سهو أو عدم العناية وبالتالي فأنه غير مقصود ، إلا أن آثاره قد تكون أيضاً سلبية على المشروع وهو في أنواع مختلفة وعلى مراحل إعداد البيانات المحاسبية ، ويمكن إيجاز أسباب وقوع الأخطاء المحاسبية بما يلي:

١- الجهل أو عدم الإلمام بالمبادئ المحاسبية التي تتبع في مختلف مراحل إعداد البيانات المحاسبية ، وكذلك الجهل بالقوانين أو التعليمات نتيجة عدم كفاءة القائمين بالعمل.

٢- السهو أو الإهمال أو عدم بذل العناية اللازمة من قبل القائمين بالعمل المحاسبي ، ولكن بصورة غير متعمدة.

الإبداع المحاسبي والمحاسبة الخلاقة

الإبداع هو ظاهرة قديمة ، فمنذ أن خلق الله سبحانه وتعالى الإنسان وهو يبدع ويبتكر وحده أو مع الجماعة والمنظمة والمجتمع ، وقد جاء مفهوم الإبداع في اللغة العربية على أنه مشتق من الفعل بَدَعَ: وبدع الشيء يبدعه بدعاً وابتدعه أنشأه وبدأه ، وهو الإيجاد أو التكوين أو الابتكار. ولقد اختلف الباحثون في إعطاء تعريف موضوعي له وتحديد ماهيته ، إذ لا يوجد اتفاق واضح لتحديد مفهومه وذلك لأسباب تتعلق بتعلق الظاهرة أو بتعدد اتجاهات الباحثين ، وينظر كل منهم من زاوية معينة توافق تخصصه . فنجد من عرفه على أنه الإتيان بأفكار جديدة ، أو إعادة تركيبة المعرفة القائمة ، أو إيجاد مداخل جديدة لحل المشكلات ، فالمبدع يتساءل دائماً ويبحث في الأسباب ويدرس ويتمعن بهدف إيجاد الوسائل الأفضل ، وهناك من عرفه على أنه توليد فكرة جديدة وتطبيقها يؤدي إلى منتج جديد أو عملية جديدة أو تحسين المنتج أو الخدمة ، وبالنهاية يؤدي إلى النمو الاقتصادي وزيادة سرعة توليد الأرباح.

وقد يخلط البعض بين الإبداع والابتكار ، فالأول هو تصرف فردي أو شخصي مصدره عقل الفرد نفسه ، في حين أن الابتكار هو عملية جماعية يتدخل فيها عدد من المتعاملين ، أي أن الأول هو عملية إدراكية وعقلية ، والثاني هو عملية تفاعلية. أما من الناحية المحاسبية فينظر إلى الإبداع على أنه مناظر للمحاسبة الخلاقة ، فهو يتمثل (في المجال المحاسبي) في استخدام جميع الأساليب أو الطرق أو المعايير التي من الممكن أن تحقق مستوى بارزاً من التميز في الأداء داخل الشركة ، في حين تتثمل المحاسبة الخلاقة بالقدرة على استخدام المبادئ والمعالجات المحاسبية بما يتناسب ونشاط الشركة أو حسب رغبة الإدارة ، وبهذا ينظر إليها على أنها سلاح ذو حدين ، ينظر إلى الناحية الإيجابية منها على أنها تعمل على تسهيل إجراءات العمل المحاسبي وصولاً لنتائج نشاط الشركة ، وكذلك السعي المستمر في تطوير الإجراءات والمعايير المحاسبية بما يتلاءم مع متطلبات المعارف الأخرى وبما يساير تطور تلك المعارف ، وينظر إلى الناحية السلبية منها باعتبارها عبارة عن تلاعب بالأرقام المحاسبية من خلال استغلال معرفة المحاسب بالسبل البديلة المتاحة من إجراءات ومعالجات تمكنه من تقديم نتيجة النشاط المرغوب به.

أنواع الأخطاء المحاسبية

تبوب الأخطاء المحاسبية تبويبات مختلفة حسب طبيعتها ، أو حسب مكان وقوعها أو حسب توقيت اكتشافها ، ومن هذه التبويبات:

أولاً: من حيث طبيعتها: الهدف أو السلوك من وراء الخطأ:

١- أخطاء السهو والجهل (غير عمديه) أو غير مقصودة ، عفوية: إغفال إثبات عملية في دفتر اليومية أو إغفال ترحيلها أو نتيجة عدم إلمام بالقوانين والتعليمات المحاسبية.

٢- أخطاء العمد أو الارتكاب أو مقصودة : الغش والتلاعب.

ثانياً: حسب مكان وقوعها: مرحلة وقوعها:

١- أخطاء في مرحلة تحرير المستند المحاسبي: مثل تحرير مستند قيد بدلاً من قبض.

٢- أخطاء التوجيه المحاسبي وأخطاء مرحلة التسجيل (في دفتر اليومية): مثل عدم قيد عملية مالية كلها أو أحد أطرافها ، عدم قيد المبلغ للعملية كلها أو احد أطرافها ، الخطأ في قيد المبلغ للعملية كلها أو أحد أطرافها ، الخطأ في أسم الحساب أو نوع الحساب للعملية كلها أو احد أطرافها.

٣- أخطاء في مرحلة التبويب (الترحيل إلى سجلات الأستاذ): مثل عدم ترحيل عملية كلها أو احد أطرافها ، ترحيل العملية إلى الجوانب غير الصحيحة في سجل الأستاذ ، تكرار الترحيل.

٤- أخطاء في مرحلة الترصيد (في سجل الأستاذ)

٥- أخطاء في مرحلة إعداد ميزان المراجعة (قبل وبعد التسوية الجردية): مثل خطأ في نقل مبلغ أحد الحسابات من سجل الأستاذ ، الإهمال أو السهو عن نقل بعض الحسابات من سجل الأستاذ إلى الميزان ، الخطأ في جمع الجانب المدين أو الدائن أو كليهما.

٦- أخطاء عند إعداد القوائم المالية في نهاية السنة وأخطاء بعد الإعداد وقبل المصادقة عليها وأخطاء بعد المصادقة عليها: مثل إدراج مبالغ غير صحيحة لبند و أكثر ، إدراج بنود غير صحيحة.

ثالثاً: من حيث توقيت اكتشافها: تاريخ اكتشافها:

١- أخطاء تخص السنة الحالية وتكتشف في نفس السنة المالية قبل إعداد ميزان المراجعة.

٢- أخطاء تخص السنة الحالية وتكتشف في نفس السنة المالية بعد إعداد ميزان المراجعة.

٣- أخطاء تكتشف بعد انتهاء السنة المالية التي وقعت فيها ، وتعرف بأخطاء سنوات سابقة.

رابعاً: حسب تأثير الأخطاء على طرفي القيد:

١- أخطاء تؤثر على كلا طرفي القيد المحاسبي.
٢- أخطاء تؤثر على أحد طرفي القيد المحاسبي.
خامساً: حسب تأثير الخطأ على ميزان المراجعة:
١- أخطاء تؤثر على ميزان المراجعة: نقل أحد الأرصدة المدينة على الأرصدة الدائنة في ميزان المراجعة ، إهمال نقل بعض الأرصدة ، تكرار نقل بعض الأرصدة ، الخطأ في الترصيد.
٢- أخطاء لا تؤثر على ميزان المراجعة: الإهمال أو السهو في إثبات عملية.
سادساً: حسب نوع الخطأ:
١- خطأ الحذف والسهو الكلي: ويقصد به حذف عملية بكاملها ويحدث هذا الخطأ نتيجة إلى:
أ- فقدان بعض المستندات بالكامل.
ب- عدم تسجيل وإثبات قيد محاسبي في دفتر اليومية بسبب السهو أو النسيان.
ج- عدم ترحيل قيد محاسبي من دفتر اليومي إلى سجل الأستاذ.
وهذه الأخطاء لا تؤثر على تعادل ميزان المراجعة.
٢- أخطاء التكرار: إثبات عملية لمرتين أو ترحيل العملية مرتين.
٣- أخطاء معوضة أو متكافئة: إن هذا النوع من الأخطاء غالباً ما يتعلق بالجانب الحسابي (الرقمي) ولأكثر من حساب وينتقل أثره للجانب المحاسبي ، وما يميز هذا النوع من الأخطاء هو الاختلاف في المبالغ (سواء بالزيادة أو النقصان) لحساب ما ، يقابله اختلاف بنفس المبالغ لحساب أخر. ومن الحالات التي تعد من الأخطاء المعوضة ما يلي:
أ- زيادة موجود معين يقابله نقصان في موجود أخر بنفس القيمة.
ب- زيادة موجود معين يقابله نقصان في مصروف إيرادي بنفس القيمة.
ج- زيادة موجود معين يقابله زيادة في لأي أحد بنود حقوق الملكية بنفس القيمة.
د- زيادة موجود معين يقابله زيادة في أحد بنود المطلوبات بنفس القيمة.
هـ- زيادة موجود معين يقابله زيادة في أحد عناصر الإيرادات بنفس القيمة.
و- زيادة في أحد بنود حقوق الملكية يقابلها نقصان في أحد بنود المطلوبات بنفس القيمة.
ز- زيادة في أحد بنود حقوق الملكية يقابلها نقصان في أحد بنود الإيرادات بنفس القيمة.
ح- زيادة في أحد بنود المطلوبات يقابلها نقصان في أحد بنود الإيرادات بنفس القيمة.
ط- نقصان في موجود يقابله زيادة في أحد بنود المصروفات الإيرادية بنفس القيمة.
ي- نقصان في موجود يقابله نقص في أحد بنود حقوق الملكية و أحد بنود المطلوبات أو أحد عناصر الإيرادات بنفس القيمة.
ك- نقصان في حقوق الملكية يقابله زيادة في أحد بنود المطلوبات أو أحد عناصر الإيرادات وبنفس القيمة.
ل- نقصان في أحد بنود المطلوبات يقابله زيادة في أحد عناصر الإيرادات وبنفس القيمة.
م- زيادة في أحد بنود حقوق الملكية يقابلها نقصان في بند أخر من بنود حقوق الملكية وبنفس القيمة أو، زيادة في أحد بنود المطلوبات يقابلها نقصان في بند أخر من بنود المطلوبات وبنفس القيمة.
ص- زيادة في أحد بنود الإيرادات يقابلها نقصان في بنود أخر من بنود الإيرادات وبنفس القيمة.
ع- زيادة في مصروف إيرادي يقابلها نقصان في مصروف إيرادي أخر وبنفس القيمة.
٤- أخطاء فنية محاسبية: وهي عبارة عن تلك الأخطاء التي تحدث ليس بقصد عمدي مسبق بل من جراء جهل وعدم إلمام المحاسب بأصول والقواعد المحاسبية والمبادئ العلمية الواجب إتباعها والالتزام

بها أثناء تطبيق النظام المحاسبي ، والتي غالباً ما تعكس عدم قدرة المحاسب في الفصل والتمييز بدقة بين المصاريف الإيرادية والرأسمالية الإيرادية المؤجلة.

إن هذا الخطأ له تأثير كبير ومباشر على نتيجة الأعمال التي تظهر في الحسابات الختامية بسبب زيادة أو نقصان في المصاريف أو الإيرادات ، وتعد من الأخطاء التي يصعب اكتشفها كونها لا تؤثر على فرضية التوازن المحاسبية.

٥- أخطاء رياضية – حسابية: كأخطاء الجمع.

٦- أخطاء كتابية أو ارتكابي: وهذا النوع يقع عند التسجيل والإثبات بدءاً بتحرير المستندات ومروراً بتوجيه المعاملات المالية على شكل قيود محاسبية وانتهاءً بترحيل القيود إلى الحسابات المختصة في سجل الأستاذ. وقد تأثر هذه الخطاء على توازن ميزان المراجعة وقد لا تؤثر ، واهم الأسباب التي تؤدي إلى هذه الأخطاء هي:

أ- خطأ يحدث من قبل موظفي بعض الإدارات مثل المشتريات أو المبيعات أو المخازن عند تحرير المستندات.

ب- خطأ في عملية توجيه العمليات المحاسبية.

ج- خطأ حسابي في عمليات الجمع أو الطرح في أحد طرفي القيد المحاسبي أو كليهما

د- خطأ في ترحيل مبالغ أحد العمليات لطرف واحد أو لطرفيها.

هـ- خطأ في ترحيل أسم الحساب.

و- أخطاء ناجمة من عملية التكرار في إثبات القيد أو الترحيل.

٧- أخطاء الحذف الجزئي: أي حذف أحد أطراف العملية ، وهي مشابهة لأسباب الحذف الكلي إلا أنها تكون بصورة جزئية لذا فهذا النوع من الخطأ يؤثر على تعادل ميزان المراجعة.

سابعاً:حسب حالة كشف الخطأ عن نفسه:

١- أخطاء كاشفة عن نفسها: تقع في طرف واحد من لقيد.

٢- أخطاء غير كاشفة عن نفسها: كالأخطاء الحاصلة في طرفي القيد.

ثامناً:أخطاء النواحي الفنية: أخطاء نتيجة الجهل:

١- خطأ في أسم الحساب: كحساب الأجور بدلاً من حساب الإيجارات ..الخ.

٢- خطأ في نوع الحساب:كمصروفات إيرادية بدلاً من الرأسمالية.

٣- خطأ في موقع الحساب: كوضع الأرباح في الجانب المدين من القيد.

تاسعاً: حسب درجة السهو والحذف:

١- أخطاء حذف كلي:مثل حذف كامل القيد.

٢- أخطاء حذف جزئي: مثل حذف احد طرفي القيد.

أساليب اكتشاف الأخطاء

هناك بعض الأساليب التي تساعد على اكتشاف الخطاء منها:

١- عدم تحقيق فرضية التوازن المحاسبي في مختلف مراحل الدورة المحاسبية.

٢- التحقق من صحة وإجراءات المراجعة المستندية.

٣- الاهتمام والتركيز على إجراءات المراجعة المحاسبية كصمام أمان لتقليل الأخطاء المحاسبية.

٤- متابعة الإشعارات والكشوف الواردة من الغير والصادرة لهم ومطابقتها مع أرصدة الدفاتر.

٥- إعداد موازين المراجعة لفترات متقاربة.

٦- أن تتم عملية التسجيل في دفتر اليومية والترحيل إلى سجل الأستاذ من قبل موظفين مختلفين يعتمد كل منهم على المستندات المحاسبية (مستند قبض ، صرف ، قيد) كمصدر أساسي.

٧- اعتماد دفتر اليومية العام في إعداد ميزان المراجعة بالمجاميع ، وسجل الأستاذ في إعداد ميزان المراجعة بالأرصدة.

٨- الاهتمام في استخدام حسابات المراقبة.

٩- الاهتمام في استخدام تقنية الحاسوب في تطبيق النظام المحاسبي.

ولا بد من ذكر بعض الملاحظات فيما يخص الأخطاء المحاسبية وعملية اكتشافها منها:

١- أن الأخطاء الجزئية أسهل في الاكتشاف من الأخطاء المتكافئة.

٢- عند معرفة الخطأ بصورة مباشرة فليس هناك حاجة لإجراءات كشف الأخطاء.

٣- في حالة عدم كشف الخطأ بصورة مباشرة يتم إتباع بعض إجراءات والأساليب لكف الخطأ.

٤- سيتم ضمن هذا الفصل التركيز على اكتشاف وتصحيح الأخطاء في سجل اليومية والأستاذ وميزان المراجعة فقط.

ويمكن بيان المراحل المتبعة لكشف الأخطاء وفقاً لما يلي:

المرحلة الأولى: مراجعة العمليات الحسابية: أي الجمع للجانب المدين والجانب الدائن في ميزان المراجعة ، فإذا تم اكتشاف الخطأ قد يغني ذلك عن الاستمرار في البحث.

المرحلة الثانية: مراجعة عملية النقل أو إدراج العمليات من دفتر الأستاذ إلى ميزان المراجعة: فإذا وجد سبب الخطأ فهذا قد يغني عن الانتقال إلى المرحلة التالية.

ومن الأساليب التي تساعد في اكتشاف الأخطاء في ميزان المراجعة: ما يلي:

١- حساب الفرق بين مجموع الأرصدة المدينة والدائنة إن وجد.

٢- إذا وجد الفرق ، فعند ذلك يتم اختبار هذا الفرق فإذا قبل القسمة على اثنين دون باقي فهذا دليل على أنه تم نقل احد الأرصدة إلى الجانب الخاطئ من ميزان المراجعة.

٣- ويمكن أن يكون سبب الخطأ هو إثبات أحد المبالغ بصورة معكوسة :أن يتم إثبات ٣٢ بدلاً من ٢٣ أو إثبات ٦٨ بدلاً من ٨٦ وهكذا فإذا قبل هذا الفرق القسمة على تسعة دون باقي فهذا دليل على أنه تم نقل احد الأرصدة المدينة أو الدائنة بصورة معكوسة إلى ميزان المراجعة.

مثال ١:

فيما يلي ميزان مراجعة لمحلات سالم التجارية في ٢٠٠٩/١٢/٣١:

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	أسم الحساب
٣٠٠٠٠	---	الصندوق
٢٠٠٠٠	---	المدينون
---	١٥٠٠٠	الأثاث
٥٠٠٠٠	---	البضاعة

٤٠٠٠٠	---	المباني
----	٥٠٠٠	الدائنون
---	١٥٠٠٠٠	رأس المال
١٤٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠	المجموع

المطلوب: اكتشاف الخطأ المسبب في اختلاف مجموع أرصدة ميزان المرجعة المدينة عن الدائنة.

الحل:

لإيجاد الخطأ المسبب في وجود الفرق نتبع الخطوات الآتية:

١- تحديد الفرق =

الأرصدة الدائنة – الأرصدة المدينة =

١٧٠٠٠٠ – ١٤٠٠٠٠ = ٣٠٠٠٠ دينار الفرق زيادة لصالح الأرصدة الدائنة.

٢- قسمة الفرق على ٢:

٣٠٠٠٠ ÷ ٢ = ١٥٠٠٠ دينار بما أن الرقم يقبل القسمة بدون باقي فهذا دليل احتمال لترحيل أحد الأرصدة المدينة بصورة خاطئ إلى الجانب الدائن من ميزان المراجعة ، وعند المراجعة نلاحظ أن حساب الأثاث ظهر في الجانب الدائن من ميزان المراجعة بينما هو من الأرصدة المدينة وعند التعديل يتطابق الميزان.

مثال ٢:

فيما يلي ميزان مراجعة لمحلات خالد التجارية في ٢٠٠٨/١٢/٣١:

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	أسم الحساب
٣٠٠٠٠	---	الصندوق
٢٠٠٠٠	---	المدينون
١٥٠٠٠		الأثاث
٥٧٠٠٠	---	البضاعة
٤٠٠٠٠	---	المباني
----	٢٠٠٠٠	الدائنون
---	١٦٠٠٠٠	رأس المال
١٦٢٠٠٠	١٨٠٠٠٠	المجموع

المطلوب: اكتشاف الخطأ المسبب لاختلاف مجموع أرصدة ميزان المرجعة المدينة عن الدائنة.

الحل:

لإيجاد الخطأ المسبب في وجود الفرق نتبع الخطوات الآتية:

١- تحديد الفرق =

الأرصدة الدائنة – الأرصدة المدينة =

١٨٠٠٠٠ ــ ١٦٢٠٠٠ = ١٨٠٠٠ دينار الفرق زيادة لصالح الأرصدة الدائنة.

٢- قسمة الفرق على ٩: طالما أن الفرق يقبل القسم على تسعة فإن الخطأ هو في نقل أحد الحسابات من سجل الأستاذ إلى ميزان المرجعة ، وعند المراجعة يلاحظ أن حساب البضاعة هو ٧٥٠٠٠ دينار ، وعند التعديل يتطابق الميزان.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الأساليب ليست قطعية حيث يمكن أن يقبل الفرق القسمة على ٢ وعلى ٩ في نفس الوقت ، عليه لا بد من المرور في أكثر من مرحلة لإيجاد الخطأ.

المرحلة الثالثة: إعادة الترصيد للحسابات الظاهرة في دفتر الأستاذ.

المرحلة الرابعة : مطابقة عملية الترحيل من اليومية إلى سجل الأستاذ.

المرحلة الخامسة: إعادة جمع الأعمدة المدينة والدائنة في دفتر اليومية.

المحلة السادسة: مراجعة قيد العمليات في دفتر اليومية.

ومن الضروري التأكد من أن الخطأ يكتشف في احد المراحل فإذا تم الكشف عن الخطأ في أي مرحلة فلا حاجة إلى ألاستمرار إلى المرحلة التالية أما إذا تم الكشف عن جزء من الخطأ فعند ذلك يجب الاستمرار لغاية اكتشاف كامل الخطأ.

وقد تكون هناك أخطاء لا تؤثر على التوازن المحاسبي وهي النوع الأصعب في الاكتشاف إذ تعتمد على المهارات المحاسبية والتدقيقية للمحاسب والمدقق لاكتشافها.

تصحيح الأخطاء المحاسبية

تختلف عمليات تصحيح الخطاء المحاسبية باختلاف نوع الخطأ وموقعه ، فإذا كان في ميزان المراجعة أو سجل الأستاذ يمكن تعدل بالشطب والتعديل المباشر ، أما في اليومية فلا يمكن تعديلها إلا بقيد تصحيح وبموجب مستند قيد يومية.وفيما يلي عمليات التصحيح المتبعة في ميزان المراجعة والأستاذ واليومية للأخطاء المكتشفة في كل منهم وحسب مراحل المتبعة في التصحيح السابقة:

أولاً- تصحيح الأخطاء في ميزان المراجعة: ويتم التصحيح بالشطب على المبلغ الخاطئ أو الحساب الخاطئ وإثبات المبلغ أو الحساب الصحيح ومن أمثلتها:

١- تصحيح الأخطاء في مجموع الأرصدة المدينة أو الدائنة أو كليهما.

مثال ٣:

فيما يلي ميزان مراجعة لمحلات خلال التجارية في ٢٠٠٨/١٢/٣١:

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	أسم الحساب
٣٠٠٠٠	---	الصندوق
٢٠٠٠٠	---	المدينون
١٥٠٠٠		الأثاث
٧٥٠٠٠	---	البضاعة
٤٠٠٠٠	---	المباني
----	٢٠٠٠٠	الدائنون
---	١٦٠٠٠٠	رأس المال
١٦٢٠٠٠	١٨٠٠٠٠	المجموع

المطلوب: اكتشاف الخطأ المسبب الاختلاف مجموع أرصدة ميزان المرجعة المدينة عن الدائنة وتصحيحه.

الحل:

ومن خلال إعادة الجمع يلاحظ أن هناك خطأ في الجمع ويتم التصحيح كما يلي:

----	---	
---	---	
١٨٠٠٠٠ ١٦٢٠٠٠	١٨٠٠٠٠	المجموع

٢- تصحيح الخطأ الناتج عن النقل من سجل الأستاذ إلى ميزان المراجعة ، أي أن مجموع الأرصدة في ميزان المراجعة صحيح مما يتطلب الأمر الرجوع إلى عملية النقل من ألأستاذ إلى ميزان المراجعة. فعند إيجاد الخطأ في أي حساب يتم التعديل من خلال شطبه وإثبات المبلغ أو الحساب الصحيح كما هو مبين في المثال ٣ السابق.

ثانياً: تصحيح الخطاء في سجل الأستاذ (التبويب عند الترحيل أو الترصيد): ويتم التصحيح بالشطب على المبلغ الخاطئ وإثبات المبلغ الصحيح كما في ميزان المراجعة من أمثلتها الخطأ في الترصيد فعند ذلك يتم الشطب على الرقم الخطأ واثبات الرقم الصحيح ومن ثم الانتقال إلى ميزان المراجعة لتعديل الخطأ. وبنفس الطريقة يتم تصحيح الخطأ الناتج في الترحيل للمبلغ أو للحساب من دفتر اليومية إلى سجل الأستاذ إذ يتم الشطب ومن ثم إثبات المبلغ أو الحساب الصحيح ومن أمثلة أخطاء الترحيل : خطأ كتابي في ترحيل الأرقام (ترحيل مبلغ ٢٣٠ إلى سجل الأستاذ بمبلغ ٣٢٠) ، خطاء في الترحيل في أسم الحساب (ترحيل المدينون حامد إلى سجل الأستاذ باسم المدينون حمد) خطأ في الترحيل للجانب العكسي (ترحيل مصروف إلى الجانب الدائن في سجل الأستاذ) ، خطأ نتيجة عدم ترحيل أحد الأطراف .

ثالثاً: تصحيح الأخطاء في دفتر اليومية (أخطأ التسجيل): في حالة تحديد الخطأ في دفتر اليومية لسبب من الأسباب بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة من خلال مراحل اكتشاف الخطأ السابقة ، عند ذلك يتم تحديد الخطأ وتصحيحه من خلال الأتي:

١- إعادة عمليات الجمع للجانب المدين والجانب الدائن لكل صفحة من صفحات اليومية وكذلك المجاميع المدورة من صفحة لأخرى ، والصفحة التي لا تتطابق فيها المجاميع المدينة مع الدائنة فهي حتماً الصفحة التي فيها الخطأ.

٢- البحث عن نوع الخطأ: قد لا يكون الخطأ في اليومية ناتج من سبب واحد وإنما لعدة أسباب منها:

أ- خطأ كتابي (ارتكابي) في اسم الحساب لطرف واحد من القيد أو لعدة أطراف أو عدم شمول القيد لكل الحسابات المعنية بالعملية (خطأ سهو كامل أو جزئي).

ب- خطأ كتابي (ارتكابي) في مبلغ الحساب.

ج- مزيج من الأخطاء (في أ و ب) أي خطأ في أسم الحساب وفي المبلغ.

٣- تحديد طريقة تصحيح الخطأ: يتم تصحيح الأخطاء في دفتر اليومية وفق أحدى الطرق الآتية:

أ- الطريقة المطولة:

ب- الطريقة المختصرة:

وفيما يلي شرح مفصل لكل من هذه الطرق:

أ- الطريقة المطولة

سميت بالطريقة المطولة كونها تحتاج إلى قيدين للتصحيح قيد لإلغاء القيد الخاطئ وذلك من خلال عكسه وإلغاء أثره وبهذا تكون العملية بعد هذا القيد كأن لم تكن بعد ذلك يتم إثبات القيد الثاني والذي يتضمن إثبات العملية من جديد بصورة صحيحة ، واستناداً لهذه الطريق يتم تصحيح الخطأ المحاسبي في دفتر اليومية بخطوتين هما:

- الخطوة الأولى: إلغاء القيد الخاطئ وذلك بعكس القيد بالكامل إذ يوضع الجانب المدين من القيد في الجانب الدائن ، والحساب الدائن من القيد في الجانب المدين.

- الخطوة الثانية: أثبات القيد الصحيح ، أي كما كان يجب أن يثبت.

<u>مثال ٤:</u>

فيما يلي بعض العمليات المثبتة في دفتر اليومية لمحلات خالد التجارية في شهر نيسان ٢٠١٠ ،

<u>المطلوب:</u> تصحيح الخطأ إن وجد باعتماد الطريقة المطولة في تصحيح الأخطاء المحاسبية وعلى فرض صحة شرح القيد:

١-

٥٠٠٠٠	من حـ/ المدينون	
	٥٠٠٠٠ إلى حـ/ المبيعات	
	بيع بضاعة بورقة تجارية تستحق بعد ٣ أشهر	

٢-

٤٠٠٠٠	من حـ/ المشتريات	
	٤٠٠٠٠ إلى حـ/الصندوق	
	شراء بضاعة بمبلغ ٤٠٠٠ دينار نقداً	

٣-

٢٧٠٠	من حـ/ الصندوق	
٣٠٠	من حـ/ خصم مسموح به	
	٣٠٠٠ إلى حـ/المبيعات	
	بيع بضاعة نقداً بخصم تجاري ١٠%	

٤-

٦٣٠٠٠	من حـ/ المشتريات	
	٦٣٠٠٠ إلى حـ/المصرف	
	شراء أثاث بمبلغ ٣٦٠٠٠ دينار بصك	

<u>الحل:</u>

١- نلاحظ أن الخطأ في أسم الحساب ويكون التصحيح وفق الطريقة المطولة بقيدين:

- إلغاء القيد الخاطئ (عكس القيد)

٥٠٠٠٠	من حـ/ المبيعات	
	٥٠٠٠٠ إلى حـ/ المدينون	
	إلغاء القيد الخاطئ	

- إثبات القيد الصحيح

٥٠٠٠٠ من حـ/ أوراق القبض
٥٠٠٠٠ إلى حـ/ المبيعات
إثبات القيد الصحيح

٢- نلاحظ أن الخطأ في مبلغ الحساب ويكون التصحيح وفق الطريقة المطولة بقيدين:
- إلغاء القيد الخاطئ (عكس القيد)
٤٠٠٠٠ من حـ/ الصندوق
٤٠٠٠٠ إلى حـ/ المشتريات
إلغاء القيد الخاطئ

- إثبات القيد الصحيح
٤٠٠٠ من حـ/ المشتريات
٤٠٠٠ إلى حـ/الصندوق
إثبات القيد الصحيح

٣- نلاحظ أن الخطأ في مبلغ الحساب والحساب الذي يخص القيد ويكون التصحيح وفق الطريقة المطولة بقيدين:
- إلغاء القيد الخاطئ (عكس القيد)
٣٠٠٠ من حـ/ المبيعات
٢٧٠٠ إلى حـ/ الصندوق
٣٠٠ إلى حـ/ خصم مسموح به
إلغاء القيد الخاطئ

- إثبات القيد الصحيح
٢٧٠٠ من حـ/ الصندوق
٢٧٠٠ إلى حـ/المبيعات
إثبات القيد الصحيح

٤- نلاحظ أن الخطأ في مبلغ الحساب وأسم الحساب ويكون التصحيح وفق الطريقة المطولة بقيدين:
- إلغاء القيد الخاطئ (عكس القيد)
٦٣٠٠٠ من حـ/ المصرف
٦٣٠٠٠ إلى حـ/ المشتريات
إلغاء القيد الخاطئ

- إثبات القيد الصحيح
٣٦٠٠٠ من حـ/ الأثاث
٣٦٠٠٠ إلى حـ/ المصرف

ب- الطريقة المختصرة:

وتسمى أيضاً بالطريقة المباشرة في تصحيح الأخطاء المحاسبية لأن التصحيح يتم بقيد واحد أي بخطوة واحدة سواء كان الخطأ في اسم الحساب أو في مبلغ الحساب أو كليهما يتم في إلغاء الخطأ وثبات الصحيح في آن واحد.

ويتم التصحيح بقيد واحد من خلال الآتي:

١- ترك ما هو صحيح في القيد إن كان مبلغ أو حساب كما هو دون تغيير.

٢- تصحيح ما هو خطأ فقط أي يتم إثبات قيد التصحيح وليس القيد الصحيح فيتضمن الحسابات التي يجب ذكرها ولم تذكر وكذلك تعديل المبلغ الخطأ.

٣- وبالتالي يلاحظ أن مجموع الفقرتين أعلاه مساوياً للقيد الصحيح للعملية الذي كان يجب إثباته في الأساس قبل ارتكاب الخطأ.

ويكون تصحيح الخطأ في قيد واحد حسب نوع الخط إذ يلاحظ عند التصحيح وفق هذه الطريقة ما يلي:

- عندما يكون الخطأ في المبلغ: ويكون تسجيل الحسابات أما بأكثر أو أقل من المبالغ الحقيقية لها ، ولتصحيح جميع الأخطاء التي تخص المبالغ يمكن تطبيق القاعدة الآتية (لتخفيض أي مبلغ وقع فيه خطأ اعكس الجانب المدين والدائن لذلك الحساب بمبلغ التخفيض إي اجعله مديناً إذا كان دائن عند وقوع الخطأ وبالعكس) . (ولزيادة مبلغ أي حساب وقع فيه الخطأ يثبت الجانب المدين أو الدائن لذلك الحساب بمبلغ الزيادة أي أجعله مديناً إن كان مدين ، ودائناً إن كان دائن).

-عندما يكون الخطأ في أسم الحساب: يقع الخطأ في أسم الحساب عند تسجيل مبلغ في حساب غير الحساب الصحيح ولتصحيح هذا الخطأ يمكن إتباع القواعد الآتية: (سجل الحساب الذي لم يثبت نتيجة الخطأ وأحذف الحساب أو الحسابات الذي سجل خطأ بعكس طريقة تسجيله).

- الخطأ في المبلغ واسم معاً: ولتصحيح مثل هذا الخطأ تطبق قاعدة تصحيح المبالغ بالنسبة للمبالغ وقاعدة تصحيح الحساب بالنسبة للحسابات.

<u>مثال ٥:</u>

بالرجوع إلى بيانات المثال ٤ وعلى فرض أن المطلوب تصحيح القيود وفق الطريقة المختصرة (المباشرة).

<u>الحل:</u> وفق الطريقة المختصرة

١- نلاحظ أن الخطأ في أسم الحساب ويكون التصحيح بقيد بعد تطبيق القاعدة الملائمة:

- إثبات قيد التصحيح

٥٠٠٠٠		من حـ/ أوراق القبض
	٥٠٠٠٠	إلى حـ/ المدينون

إثبات قيد التصحيح

٢- نلاحظ أن الخطأ في مبلغ الحساب ويكون التصحيح وفق الطريقة المختصرة بقيد بعد تطبيق القاعدة الملائمة:

٤٠٠٠٠ ــ ٤٠٠٠ =٣٦٠٠٠ زيادة يجب تخفيضها في حساب كل من المشتريات والصندوق.

- إثبات قيد التصحيح

٣٦٠٠٠		من حـ/ الصندوق

٣٦٠٠٠ إلى حـ/ المشتريات
إثبات قيد التصحيح

٣- نلاحظ أن الخطأ في مبلغ الحساب والحساب الذي يخص القيد ويكون التصحيح وفق الطريقة المختصرة بقيد بعد تطبيق القاعدة الملائمة:

٣٠٠٠ ــ ٢٧٠٠ = ٣٠٠ زيادة في حساب المبيعات يجب خفضها.

٣٠٠ حساب خصم مسموح يجب أن لا يظهر كونه خصم تجاري لذا يتم إلغاء الحساب والمبلغ.

- إثبات قيد التصحيح

٣٠٠ من حـ/ المبيعات
٣٠٠ إلى حـ/ خصم مسموح به
إثبات قيد التصحيح

٤- نلاحظ أن الخطأ في مبلغ الحساب وأسم الحساب ويكون التصحيح وفق الطريقة المختصرة بقيد بعد تطبيق القاعدة الملائمة:

٦٣٠٠٠ ــ ٣٦٠٠٠ =٢٧٠٠٠ زيادة في حساب المصرف يجب تخفيضها.

٦٣٠٠٠ لحساب المشتريات خطأ في التوجيه المحاسبي يجب إلغائه.

٣٦٠٠٠ لحساب الأثاث التي تم شرائها يجب إثباتها.

- إثبات قيد التصحيح

٢٧٠٠٠ من حـ/ المصرف
٣٦٠٠٠ من حـ/ الأثاث
٦٣٠٠٠ إلى حـ/ المشتريات
إثبات قيد التصحيح

عيوب الطريقة المختصرة

لوجود مجموعة من النواقص المنهجية والعلمية يعاب على الطريق المختصرة ما يلي:

١- إن كل قيد محاسبي لابد أن يدعمه مستند يؤيد صحة إثباته ، لكن في حال إجراء عملية التصحيح في طرف واحد من القيد وليس بأكمله ، يصعب تأمين مستند يغطي نصف القيد.

٢- ليس من الممكن تطبيق هذه الطريقة في حال حدوث أخطاء محاسبية خارج نطاق دفتر اليومية ، وبالذات الأخطاء الناجمة عن الترحيل إلى سجل أستاذ.

٣- أنها لا تمحو أثر الخطأ بشكل جذري بل يتم ترميمه إذ من الأفضل إلغاء القيد الخطأ كلياً وبناء قيداً صحيحاً كاملاً.

٤- يصعب تطبيق هذه الطريقة في حال كون الخطأ في أحد طرفي القيد المحاسبي كخطأ في الجمع.

ولتوضيح النقطة الرابعة من عيوب الطريقة المختصرة نأخذ المثال الأتي:

مثال ٦:

فيما يلي احد القيود المحاسبية المثبتة في سجلات خالد التجارية والذي وجد فيه خطأ السهو في إثبات القيد إذ كان الطرف المدين أكبر من الدائن وكما هو موضح أدناه:

٧٠٠٠ من حـ/ المدينون (كامل)
٨٠٠ من حـ/ الصندوق
٨٧٠٠ إلى حـ/ المبيعات
بيع بضاعة بمبلغ ٧٨٠٠ نقداً وعلى الحساب لكامل

المطلوب:

أولاً: تصحيح الخطأ بافتراض صحة شرح القيد بأتباع ما يلي:

١- الطريقة المطولة.

٢- الطريقة المختصرة.

ثانياً: بين أيهم أصح محاسبياً في التصحيح.

الحل: أولاً:

١- الطريقة المطولة:

- إلغاء القيد الخاطئ (عكس القيد)

٨٧٠٠	من حـ/ المبيعات
	٨٠٠ إلى حـ/ الصندوق
	٧٠٠٠ إلى حـ/ المدينون (كامل)
	إلغاء القيد الخاطئ

- إثبات القيد الصحيح

٨٠٠	من حـ/ الصندوق
٧٠٠٠	من حـ/ المدينون (كامل)
	٧٨٠٠ إلى حـ/المبيعات
	إثبات القيد الصحيح

٢- الطريقة المختصرة.

يتم إيجاد الفرق أولاً كون الخطأ هو في المبلغ وكما يلي:

٨٧٠٠ ــ ٧٨٠٠ = ٩٠٠ زيادة في المبيعات يجب تخفيضها.

وبما أن هذه الزيادة كانت نتيجة خطأ في الجمع فلا يوجد حساب مقابل لها للتصحيح لذا ضمن هذه الطريقة هناك ثلاث معالجات محاسبية هي:

أ- اعتماد نفس الحساب : إثبات قيد التصحيح

٨٧٠٠	من حـ/ المبيعات
	٧٨٠٠ إلى حـ/ المبيعات
	إثبات قيد التصحيح

لا يمكن اعتماد هذه المعالجة لافتقارها للدقة والموضوعية المحاسبية إذ لا يمكن اعتبارها قيد مزدوج حيث أن طرفي الحساب المدين والدائن هو نفس الحساب وهذا لا يقبل علمياً باعتبار أن أي عملية يجب أن يكون بها طرفان وكحد أدنى حسابان مختلفين.

ب- اعتماد القيد الأبتر : إثبات قيد التصحيح

٩٠٠	من حـ/ المبيعات
	-- إلى حـ/----
	إثبات قيد التصحيح

ولكن استخدام القيد الأبتر هكذا يخل بطرق الإثبات المحاسبية في أدراج الحساب والمبلغ لذا لا يمكن اعتمادها أيضاً.

ج- اعتماد الحساب المعلق : إثبات قيد التصحيح

٩٠٠ من حـ/ المبيعات
٩٠٠ إلى حـ/ حساب معلق
إثبات قيد التصحيح

ولكن هذا سوف يخل في توازن صفحات دفتر اليومية. لذا لا يمكن أعتماه ضمن هذه الحالة أيضاً.

ثانياً: بين أيهم أصح محاسبياً في التصحيح.

من خلال أخذ المعالجات المحاسبية الخاصة بالطريقة المختصرة ومقارنتها بالطريقة المطولة نجد أن الطريقة المطولة اصح محاسبياً في تصحيح مثل هذه الأخطاء.

الحساب المعلق

يقوم بعض المحاسبين ولضيق الفترة المتاحة لتدقيق الأخطاء اللجوء إلى فتح حساب مرحلي وسيط يحمل بالفرق الظاهر في ميزان المراجعة في نهاية السنة المالية لعدم إمكانية تحديد سبب الفرق حالياً نظراً للجهد والوقت الذي تتطلبه تلك الأخطاء ، ويطلق على هذا الحساب أسم الحساب المعلق ويعرف هذا الحساب على أنه حساب وسطي يفتح عادة في نهاية السنة المالية لعدم تمكن المحاسب من معرفة أسباب الفروق الناتجة في مجاميع أرصدة ميزان المراجعة فيتم تحميل الفرق عليه لحين اكتشافه في هذه السنة أو في السنة القادمة.

ويكون هذا الحساب بدون هوية محاسبية محددة ، بل تكون هويته هي الجهة الأقل ، والتي يتطلب مطابقتها مع الجهة الأكبر فأن كانت الأرصدة المدينة أكبر من الدائنة أصبح الحساب المعلق ذا رصيد دائن والعكس صحيح ، وبذلك يتم تسوية الفرق باستخدام هذا الحساب ليحقق التطابق في ميزان المراجعة مؤقتاً. ويعد هذا الحساب دليل على عدم مهارة المحاسب وعدم كفاءته.

ويستمر خلال هذه الفترة البحث عن موقع الخطأ والحساب والمعني به لإثبات القيود اللازمة لإلغاء الحساب المعلق ، وقفله بذلك الحساب المعني وهو ما بجب أن يحصل لكن أحياناً تكون السنة المالية قد انتهت لكن الحساب المعني بالخطأ لم يعرف بعد مما يضطر المحاسب إلى إظهار الحساب المعلق الدائن ضمن مجموعة أرصدة دائنة أخرى في الطرف الأيسر من الميزانية أما إذا كان رصيد الحساب المعلق مدين فيظهر في الطرف الأيمن من الميزانية العمومية تحت بند أرصدة مدينة أخرى.

وعند تمكن المحاسب من تحديد الفرق في السنة اللاحقة وكان السبب أحد الحسابات الاسمية (مصروفات أو إيرادات) يتم قفل هذا الحساب في حساب رأس المال أو جاري صاحب المشروع إن كان المشروع فردي ، وفي حساب توزيع الأرباح والخسائر أو جاري الشركاء إن كانت شركة تضامنية ، وفي الأرباح المحتجزة أو الاحتياطي الرأسمالي في شركت الأموال (الشركات المساهمة). وكذلك في حالة عدم التمكن من معرفة سبب الفرق.

أما إذا تمكن المحاسب من معرفة الخطأ في السنة اللاحقة وكان يخص أحد الحسابات الحقيقية أو الاسمية فيقفل بذلك الحساب مباشرة وبنفس الوقت يتم إلغاء الحساب المعلق.

وفي حالة اكتشاف الفرق في نفس السنة التي فتح فيها الحساب المعلق فعند ذلك يقفل فيه مباشرة سواء كانت الحسابات اسمية (وهمية) أو حقيقية.

علماً أن الحساب المعلق يظهر بالفرق الناتج في ميزان المراجعة دون إثبات قيد محاسبي بذلك ولكن يتم قفله وفق قيد محاسبي.

أما الأخطاء المحاسبية التي تكتشف في سنوات لاحقة والتي لم يعد لها حساب معلق كونها من الأخطاء المتكافئة فعند ذلك تعالج الأخطاء الواقعة في الحسابات الاسمية بقفلها برأس المال إن كان المشروع

فردي أو ألإرباح المحتجزة إن كانت شركة مساهمة ، أو جاري الشركاء إن كانت شركة تضامنية. أما الحسابات الحقيقية والشخصية فيتم قفلها بحسابها الخاص بها مباشرةً.

مثال ٧:

عند تدقيق ميزان المراجعة لمحلات خالد التجارية في ٢٠٠٨/١٢/٣١ تبين أن هناك فرق بمقدار ٨٠٠٠ دينار دائن (أي الرصيد الدائن أكبر من الرصيد المدين) لم يتم تحديد سببها لذا تم فتح حساب معلق بقيمتها مديناً بهدف موازنة ميزان المراجعة لغاية اكتشاف الخطأ علماً أن المحلات مشروع فردي ولديه حساب جاري صاحب المشروع يتم قفل فيه المسحوبات والأرباح السنوية.

المطلوب: إثبات قيد قفل الحساب المعلق وفق الفروض الآتية:

١- في نفس السنة تم اكتشاف أن هناك حساب للمدين حميد بمقدار ٨٠٠٠ دينار لم يثبت في سجلات اليومية.

٢- في نفس السنة تم اكتشاف أن هناك حساب للرواتب بمقدار ٨٠٠٠ دينار لم يثبت في سجلات اليومية.

٣- في ٢٠٠٩ تم اكتشاف أن هناك حساب للمدين حميد بمقدار ٨٠٠٠ دينار لعام ٢٠٠٨ لم يثبت في سجلات اليومية.

٤- في ٢٠٠٩ تم اكتشاف أن هناك حساب للرواتب بمقدار ٨٠٠٠ دينار لعام ٢٠٠٨ لم يثبت في سجلات اليومية.

الحل:

يتم في ٢٠٠٨/١٢/٣١ فتح حساب جاري دون إثبات قيد بذلك ويكون الحساب كما يلي:

حـ/ حساب معلق

		٨٠٠٠	٢٠٠٨/١٢/٣١

١- في السنة الحالية

٨٠٠٠	من حـ/ المدينون (حميد)	
	٨٠٠٠ إلى حـ/حساب معلق	
	إلغاء الحساب المعلق	

٢- في السنة الحالية

٨٠٠٠	من حـ/ الرواتب	
	٨٠٠٠ إلى حـ/ حساب معلق	
	إلغاء الحساب المعلق	

٣- في السنة اللاحقة (٢٠٠٩)

٨٠٠٠	من حـ/ المدينون (حميد)	
	٨٠٠٠ إلى حـ/حساب معلق	
	إلغاء الحساب المعلق	

٤- في السنة اللاحقة (٢٠٠٩)

٨٠٠٠ من حـ/ جاري صاحب المشروع

٨٠٠٠ إلى حـ/ حساب معلق

إلغاء الحساب المعلق

ملاحظة: في الحالة الرابعة أن لم يذكر أن لصاحب المشروع حساب جاري صاحب المشروع عند ذلك يتم إقفال المعلق في حساب رأس المال عند اكتشاف الخطأ في الحساب الاسمي وكما يلي:

في السنة اللاحقة (٢٠٠٩)

٨٠٠٠ من حـ/ رأس المال

٨٠٠٠ إلى حـ/ حساب معلق

إلغاء الحساب المعلق

أسئلة الفصل الثامن

س١/ عرف ما يلي:

الحساب المعلق ، الخطأ ، الخطأ المحاسبي ، الغش ، أخطاء التعويض ،أخطاء السهو ، الأخطاء المتكافئة ، القيد الأبتر.

س٢/ قارن بين :

١- الخطأ والغش.

٢- أخطاء تؤثر على كلا طرفي القيد المحاسبي وأخطاء تؤثر على أحد طرفي القيد المحاسبي.

س٣/ أجب عن ما يأتي:

١- أسباب الأخطاء المحاسبية.

٢- أنواع الغش.

٣- أنواع الأخطاء المحاسبية.

٤- أساليب اكتشاف الأخطاء المحاسبية والحد منها.

٥- مراحل كشف الخطأ.

٦- عيوب الطريقة المباشرة في تصحيح الأخطاء.

س٤/ مثل لما يأتي:

نوع الخطأ	المثال على الخطأ
- خطأ السهو الكلي	حذف قيد بالكامل
- خطأ التعويض	
- أخطاء في مرحلة تحرير المستند المحاسبي	
- أخطاء التوجيه المحاسبي وأخطاء	
- أخطاء في مرحلة التبويب	
- أخطاء في مرحلة الترصيد	
- أخطاء في مرحلة إعداد ميزان المراجعة	
- أخطاء عند إعداد القوائم المالية	
- خطأ التكرار	

س٥/ أجب بـ صح أو خطأ على كل مما يأتي مع تصحيح الخطأ إن وجد:

١- يعد توازن ميزان المراجعة دليلاً قاطعاً على صحة خطوات الدورة المحاسبية.

٢- من الأخطاء الفنية المحاسبية زيادة موجود معين يقابله نقصان في مصروف إيرادي بنفس القيمة.

٣- تعد الأخطاء المتكافئة أسهل في الاكتشاف من الأخطاء الجزئية.

٤- إذا وجد الفرق في ميزان المراجعة ، فعند ذلك يتم اختبار هذا الفرق فإذا قبل القسمة على اثنين دون باقي فهذا دليل على أنه تم نقل احد الأرصدة إلى الجانب الخاطئ من الميزان.

٥-تعد الطريقة المباشرة اصح محاسبياً في تصحيح أخطاء الجمع في احد طرفي القيد.

س٦/ فيما يلي ميزان مراجعة لمحلات خال التجارية في ٢٠٠٨/١٢/٣١:

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	أسم الحساب
٣٠٠٠٠	---	الصندوق
٤٠٠٠٠	---	البضاعة
٢٠٠٠٠٠	---	المباني
----	٦٠٠٠٠	الدائنون
---	٢١٠٠٠٠	رأس المال
٢٧٠٠٠	٢٩٠٠٠٠	المجموع

المطلوب: اكتشاف الخطأ المسبب الاختلاف مجموع أرصدة ميزان المرجعة المدينة عن الدائنة وتصحيحه.

س٧/ أختر الإجابة أو الإجابات الصحيحة:

١- تشمل الأخطاء المحاسبية بصورة عامة:

أ- الخطأ ب- الغش

ج- الخطأ والغش د- كل ما ذكر خطأ

٢- إذا قبل الفرق في ميزان المراجعة القسمة على تسعة دون باقي فهذا دليل على أنه تم نقل حساب المدينون البالغ ٦٥٠٠٠ دينار من سجل الأستاذ إلى ميزان المراجعة بالجانب:

أ- المدين بمقدار ٥٦٠٠٠ ب- المدين بمقدار ٦٥٠٠

ج- الدائن بمقدار ٥٦٠٠٠ د- الدائن بمقدار ٦٥٠٠

٣- سدد صاحب المشروع من ماله الخاص مبلغ ١٠٠٠ دينار نقداً لأحد الدائنين على المنشأة وقد ثبت خطاءً على حساب الصندوق لذا تم تصحيح القيد بقيد واحد وضع فيه الصندوق:

أ- بالجانب المدين بمبلغ ٢٠٠٠ ب- بالجانب الدائن بمبلغ ٢٠٠٠

ج- بالجانب المدين بمبلغ ١٠٠٠ د- بالجانب الدائن بمبلغ ١٠٠٠

٤- سددت إحدى المنشآت مبلغ ١٠٠٠ دينار نقداً لأحد المجهزين ثبت بصورة صحيحة في دفتر اليومية إلا أنه لم يرحل كامل القيد إلى سجل الأستاذ لذا تم تصحيح هذا الخطأ بـ:

أ- إثبات العملية مرة أخرى ب- إلغاء العملية وإثباتها مرة أخرى

ج- يتم الشطب في دفتر اليومية ومن ثم إثبات المبلغ والحساب الصحيح د- يتم الشطب في سجل الأستاذ ومن ثم إثبات المبلغ والحساب الصحيح

٥-يعد الخطأ في الفقرة (٤) السابقة من الأخطاء:

أ- في مرحلة تحرير المستند ب- في مرحلة التوجيه المحاسبي

ج- أخطاء في مرحلة التبويب د- أخطاء في مرحلة الترصيد

باستخدام القيد الأبتر وفق الطريقة (س٨/ صحح القيود التالية بالاعتماد على شرح القيد وفق ما يأتي: المختصرة عند الحاجة)

(أ): الطريقة المطولة	(ب): الطريقة المختصرة
٥٠٠ من حـ/ المصرف ٥٠٠ إلى حـ/ الصندوق إرسال صك بـ ٥٠٠ إلى المصرف كان في الصندوق	٦٠٠٠٠ من حـ/ الدائنون (سالم) ٦٠٠٠٠ إلى حـ/ الصندوق سداد مبلغ ٦٠٠٠ دينار إلى الدائن سامر نقداً
٨٠٠٠ من حـ/ الأثاث ٨٠٠ إلى حـ/ المصرف شراء أثاث بمبلغ ٨٠٠٠ دينار بصك	٦٩٠٠ من حـ/ الصندوق ٦٩٠٠٠ إلى حـ/ المبيعات شراء بضاعة بمبلغ ٦٩٠٠ دينار نقداً.
٥٤٠٠ من حـ/ المشتريات ٥٤٠٠ إلى حـ/ الصندوق شراء بضاعة بمبلغ ٥٤٠٠ دينار بالآجل	٤٦٠٠ من حـ/ المدينون (أحمد) ٤٦٠٠ إلى حـ/ البضاعة بيع بضاعة بمبلغ ٤٦٠٠ دينار بالآجل إلى أحمد.
٦٣٠٠ من حـ/ الأثاث ٦٣٠٠ إلى حـ/ المصرف شراء أثاث بمبلغ ٦٣٠٠٠ دينار نقداً	٥٧٠٠ من حـ/ الصندوق ٥٧٠٠ إلى حـ/ الدائنون (كامل) سداد مبلغ ٧٥٠٠ دينار إلى الدائن كمال نقداً
٥٠٠٠ من حـ/ البضاعة ٥٠٠٠ إلى حـ/ الصندوق شراء بضاعة بمبلغ ٥٠٠٠ دينار نقداً	٥٨٠٠ من حـ/ ألآت ٥٨٠٠ إلى حـ/ المصرف شراء أثاث بمبلغ دينار٥٨٠٠ بصك
٤٣٠٠ من حـ/ أ.ق ٤٣٠٠ إلى حـ/ المبيعات بيع بضاعة بمبلغ ٣٤٠٠ دينار بالآجل إلى جاسم.	٧٠٠٠ من حـ/المدينون (حامد) ٧٠٠٠ إلى حـ/ الصندوق استلم من المدين حمد مبلغ ٧٠٠٠٠ دينار نقداً
٤٤٠٠ من حـ/ الأثاث ٢٢٠٠ إلى حـ/ الصندوق شراء بضاعة بمبلغ ٦٦٠٠ دينار نقداً	٥٧٠٠ من حـ/ الصندوق ٥٧٠٠ إلى حـ/ الدائنون (كامل) سداد مبلغ ٧٥٠٠٠ دينار إلى الدائن كمال نقداً
٧٠٠٠ من حـ/ المشتريات ٧٠٠٠ إلى حـ/ الصندوق شراء بضاعة بمبلغ ٧٠٠٠ دينار بصك	٩٠٠٠ من حـ/ الدائنون حماد ٩٠٠ إلى حـ/ المصرف سداد دين إلى حامد بمقدار ٩٠٠٠ دينار نقداً

٢٠٠٠ من حـ/ صكوك برسم التحصيل ٢٠٠ إلى حـ/ الصندوق إرسال صك بـ ٢٠٠ إلى المصرف كان في الصندوق	٢٠٠٠ من حـ/ السيارات ٢٠٠٠ إلى حـ/ الصندوق شراء سيارة لصاحب المشروع ٢٠٠٠ دينار بكمبيالة

س٩/ عند تدقيق ميزان المراجعة لمحلات سمير التجارية في ٢٠٠٩/١٢/٣١ تبين أن هناك فرق بمقدار ٧٧٠٠٠ دينار مدين لم يتم تحديد سببها لذا تم فتح حساب معلق بقيمتها بهدف موازنة ميزان المراجعة لغاية اكتشاف الخطأ علماً أن المحلات مشروع فردي ولديه حساب جاري صاحب المشروع يتم قفل فيه المسحوبات والأرباح السنوية.

المطلوب: إثبات قيد قفل الحساب المعلق وفق الفروض الآتية:

١- في نفس السنة تم اكتشاف أن هناك حساب للدائن شاكر بمقدار ٧٧٠٠٠ دينار لم يثبت في سجلات اليومية.

٢- في نفس السنة تم اكتشاف أن هناك حساب إيراد عقار بمقدار ٧٧٠٠٠ دينار لم يثبت في سجلات اليومية.

٣- في نفس السنة تم اكتشاف أن هناك حساب إيراد عقار بمقدار ٩٠٠٠٠ دينار لم يثبت في سجلات اليومية.

٤- في ٢٠١٠ تم اكتشاف أن هناك حساب للدائن شاكر بمقدار ٧٧٠٠٠ دينار لم تثبت في عام ٢٠٠٩ في السجلات اليومية.

٥- في ٢٠١٠ تم اكتشاف أن هناك حساب إيراد عقار بمقدار ٧٧٠٠٠ دينار لم تثبت في عام ٢٠٠٩ في السجلات اليومية.

ال

مقدمة

يتم إعداد ميزان المراجعة المعدل في نهاية السنة المالية كأول خطوة في عمل الحسابات الختامية وإعداد القوائم المالية الختامية ولكن يتم قبل إعداد ميزان المراجعة المعدل ، إثبات قيود التسوية اللازمة وفق الأساس المحاسبي المعتمد لذا سيتم تناول إعداد ميزان المراجعة المعدل وفق الخطوات الآتية:

أولاً- إعداد الميزان المراجعة:

في نهاية السنة المالية يتم إعداد ميزان المراجعة سواء بالأرصدة أو بالمجاميع أو بكليهما ومن ثم يتم جرد هذه الحسابات لإثبات قيود التسوية إن وجدت.

ثانياً- الأساس المعتمد في إثبات قيد التسوية:

لقيد العمليات المحاسبية في أي وحدة يتم إتباع أحد الأسس الآتية:

١- الأساس النقدي.

٢- أساس الاستحقاق.

٣- أساس الاستحقاق المعدل.

إن إتباع أي من الأسس أعلاه يعتمد على:

- طبيعة نشاط المشروع ، وطبيعة الإيرادات والمصروفات فيه.

- مدى أهمية البيانات المحاسبية بالنسبة للمشروع وللأطراف الأخرى المعنية بها.

- الشكل القانوني للمشروع وتحديداً البيانات المطلوبة من النظم المحاسبي المطبق فيه.

- مدى الالتزام بتطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة.

وفيما يلي شرح مفصل لهذه الأسس:

١- الأساس النقدي:

وبموجب هذا الأساس لا يثبت في دفاتر المشروع إلا الإيرادات التي تم استلامها بغض النظر أنها تخص السنة الحالية أو السابقة أو اللاحقة ، والمصروفات التي يتم دفعها فقط سواء تخص السنة الحالية أو السابقة أو اللاحقة. بمعنى لا يعترف بالإيراد إلا بعد استلامه ولا يعترف بالمصروف إلا بعد سداده. ويعد الأساس النقدي من أقدم الأسس في المحاسبة ولا زالت تطبق في الوحدات الحكومية وبعض المهن الحرة.

ومن مبررات هذا الأساس:

أ- قصر الفترة عادة ما بين تحق الإيراد واستلامه ، وما بين تحقق المصروف وبين دفعه.

ب- محدودية أو قلة الأهمية للبيانات المحاسبية من وجهة مالك المشروع.

ج- سهولة الفهم والبساطة بالتطبيق مقارنة بأساس الاستحقاق.

د- توفير مستوى عال من الرقابة على حركة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.

أما عيوب هذا الأساس:

أ- لا يوفر البيانات اللازمة لحساب النتيجة والمركز المالي بصورة عادلة تعبر عن وضع المشروع الحقيقي.

ب- لا يوفر الإمكانية في عمل المقارنات بين الفترات المالية.

٢- أساس الاستحقاق:

وفقاً لهذا الأساس ، لا يعد إيراد ولا يعد مصروف للفترة المالية إلا فقط ما يخصها وبغض النظر عن عملية الاستلام أو الدفع النقدي الفعلي ، عليه فأن الإيرادات والمصروفات التي تخص فترات أخرى سابق أو لاحقة لا تعد من ضمن إيرادات ومصروفات الفترات المالية المعنية، ويتميز هذا الأساس بما يلي:

أ- يوفر بيانات أكثر عدالة لإظهار نتيجة عمل المشروع ومركزه المالي حيث يتضمن حساب المتاجرة والأرباح والخسائر والميزانية العمومية بيانات حقيقية من خلال أخذه بنظر الاعتبار:

- تناقص الموجودات الثابتة بحكم استخدامها وتقادمه.

- وجود عمليات مالية تؤثر على أكثر من فترة مالية واحدة سواء تضمنت إيرادات أو مصروفات أو أرباح أو خسائر.

ب- أنه أكثر ملائمة لتطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة وخصوصاً مبدأ مقابلة المصروفات بالإيرادات.

ج- يوفر رقابة أكثر شمولية وليس على حركة النقدية فقط ، وهذا يتيح إجراء المقارنات سليمة بين الفترات المالية ، استناداً إلى استقلال كل فترة عن غيرها.

<u>ملاحظة</u>: يتم تطبيق أساس الاستحقاق في جميع الوحدات الاقتصادية عدا ما تم ذكره وفق الأساس النقدي وأساس الاستحقاق المعدل (في المهن الحرة) ، أما ما عدا ذلك سواء كان المشروع خدمي أو تجاري أو صناعي فيتم تطبيق أساس الاستحقاق ، وبما أن مفردات المنهج المتبع هنا هو المشروع التجاري لذا فهو يطبق أساس الاستحقاق.

٣- أساس الاستحقاق المعدل:

ويطبق هذا الأساس خاصةً في المهن الحرة (مكاتب المحامين أو العيادات الطبية أو مكاتب المحاسبين ..الخ) إذ يتم اعتماد أساس الاستحقاق فيما يخص المصروفات والأساس النقدي فيما يخص الإيرادات.

ثالثاً: جرد الحسابات وقيود التسوية

يطلق على التسوية محاسبياً بأنها عبارة عن عملية تحميل السنة المالية بما يخصها من مصروفات وإيرادات تطبيقاً لمبادئ تحقق الإيراد والمقابلة والاستحقاق وفرضي الاستمرارية والدورية وتتم هذه التعديلات في نهاية السنة المالية. وحسب طبيعة المنشات التجارية والتي تكون هادفة للربح وحسب المبادئ والفروض المحاسبية المعتمدة فيها فإنه يتطلب العمل بأساس الاستحقاق وجرد الحسابات لإعداد قيود التسوية ، والجرد هنا يعني عملية التأكد من الوجود الفعلي للموجود والتحقق من أرصدة الالتزامات والمصروفات والإيرادات ، أما التسوية القيدية فتعني إعداد قيود التسوية ، وهي قيود يومية لمعالجة حدث اقتصادي مستمر لا يمكن حسم موضوعه إلا في نهاية الفترة المالية ، أو إن المستندات الخاصة بهذا الحدث لم تصل بعد ليمكن إعداد القيد اللازم بذلك.

ويتم عمل الجرد الشامل للحسابات الظاهرة في ميزان المرجعة ليتم بعد ذلك إثبات قيود التسوية والتي تتضمن:

١- جرد وتسوية المصروفات: يتم على أساس هذا الجرد إثبات قيود التسوية للمصروفات المستحقة وللمصروفات المدفوعة مقدماً وجرد المصروفات يعني حصر معالجتها ومستنداتها وأرصدتها لتحديد علاقتها بالفترة المالية الحالية بمعنى التمييز بين أرصدة حسابات المصروفات فإذا كانت تساوي نصيب الفترة الحالية فلا يثبت قيد تسوية لها ، أما أذا زادة أو نقصت عن ما يخص السنة المالية فعند ذلك يثبت قيد التسوية وفق الحسابات الآتية:

أ- مصروفات مدفوعة مقدماً: ويظهر هذا الحساب عندما تكون أرصدة حسابات المصروفات أكبر من نصيب الفترة الحالية فهي تتضمن مبالغ تخص دورات محاسبية أو فترات مالية لاحقة فيثبت قيد تسوية لها كمصروفات مدفوعة مقدما كمتمم حسابي لتساوي نصيب السنة الحالية وتمثل موجودات للمشروع (ومن أمثلتها الرواتب المدفوعة مقدماً ..). ويكون هذا الحساب في الجانب المدين من قيد التسوية ويكون المصروف في الجانب الدائن ويثبت القيد بقيمة الزيادة التي يجب تخفيضها.ويكون القيد كما يلي:

×× من حـ/ مصروفات مدفوعة مقدماً (مثل رواتب مدفوعة مقدماً)

×× إلى حـ/ المصروف (الرواتب ، أجور الماء ...الخ)

إثبات قيد التسوية لـ ...

ب- مصروفات مستحقة: ويظهر هذا الحساب عندما تكون أرصدة حسابات المصروفات أقل من نصيب الفترة الحالية فيثبت قيد تسوية لها كمصروفات مستحقة كمتمم حسابي لتساوي نصيب السنة الحالية وهي تمثل مطلوبات على المشروع (ومن أمثلتها الرواتب المستحقة..) ، ويكون هذا الحساب في الجانب الدائن من قيد التسوية ويكون المصروف في الجانب المدين ويثبت القيد بقيمة النقصان التي يجب زيادته. ويكون القيد كما يلي:

×× من حـ/ المصروف (الرواتب ، أجور الماء ، ضريبة الدخل ...الخ)

×× إلى حـ/ مصروفات مستحقة (مثل رواتب مستحقة)
إثبات قيد التسوية لـ ...

٢- جرد وتسوية الإيرادات: يتم على أسا هذا الجرد إثبات قيود التسوية للإيرادات المستحقة وللإيرادات المدفوعة مقدماً. وجرد الإيرادات يعني حصر معالجتها ومستنداتها وأرصدتها لتحديد علاقتها بالفترة المالية الحالية بمعنى التمييز بين أرصدة حسابات الإيرادات فإذا كانت تساوي نصيب الفترة الحالية فلا يثبت قيد تسوية لها ، أما أذا زادة أنقصت عن ما يخص السنة المالية فعند ذلك يثبت قيد التسوية وفق الحسابات الآتية:

أ- الإيرادات المستلمة مقدماً: ويظهر هذا الحساب عندما تكون أرصدة حسابات الإيرادات أكبر من نصيب الفترة الحالية ، فهي تتضمن مبالغ تخص دورات محاسبية أو فترات مالية لاحقة فيثبت قيد تسوية لها كإيرادات مستلمة مقدما كمتمم حسابي لتساوي نصيب السنة الحالية وتمثل مطلوبات على المشروع(ومن أمثلتها إيراد عقار مستلم مقدماً..). ويكون هذا الحساب في الجانب الدائن من قيد التسوية ويكون حساب الإيراد في الجانب المدين ويثبت القيد بقيمة الزيادة التي يجب تخفيضها وكما يلي:

×× من حـ/ الإيراد (إيراد عقار ، فوائد دائنة ، إيراد أ.مالية..الخ)
×× إلى حـ/ إيرادات مستلمة مقدماً (مثل إيراد عقار مستلم مقدماً)
إثبات قيد التسوية لـ ...

ب- الإيرادات المستحقة: ويظهر هذا الحساب عندما تكون أرصدة حسابات الإيرادات أقل من نصيب الفترة الحالية فيثبت قيد تسوية لها كإيرادات مستحقة كمتمم حسابي لتساوي نصيب السنة الحالية وهي تمثل موجود للمشروع (ومن أمثلتها إيراد عقار مستحق..)، ويكون هذا الحساب في الجانب المدين من قيد التسوية ويكون حساب الإيراد في الجانب الدائن ويثبت القيد بقيمة النقصان التي يجب زيادته وكما يلي:

×× من حـ/ الإيرادات المستحقة (مثل إيراد عقار مستحق)
×× إلى حـ/ الإيراد (إيراد عقار ، فوائد دائنة ، إيراد أ.مالية..الخ)
إثبات قيد التسوية لـ ...

٣- جرد وتسوية الموجودات: إذ يتم جرد كافة الموجودات في المشروع والتأكد من صحة أرصدتها وعائديتها للمشروع ومطابقة الأرصدة مع الموجود الفعلي لها وتتضمن عمليات الجرد ما يلي:

أ- جرد وتسوية الموجودات الثابتة: يتم إثبات قيود الاندثار أو الإهلاك أو النفاد على الموجودات الثابتة المملوكة من قبل الوحدة الاقتصادية وفقاً لنسب الاندثار ووفقاً لأسلوب الإثبات (قسط ثابت أو متناقص ..الخ) ويثبت وفق الطريقة المطولة وكما يلي:

×× من حـ/ ألاندثار (اندثار مباني ..الخ)
×× إلى حـ/ مخصص الاندثار (مخصص اندثار مباني ..الخ)
إثبات قيد التسوية لـ ...

فضلا عن قيود إطفاء نفقات مؤجلة وتتضمن عمليات الجرد معرفة أنواعها وأعدادها وكلفة الشراء والتأكد من ملكية المشروع وموقع تواجدها ومسؤولية حيازتها علماً أن الاندثار يقفل في حساب الأرباح والخسائر أما المخصص فيظهر بجانب الموجودات تحت الموجود الثابت بقيمة سالبة.

ب- جرد وتسوية الصندوق: يتم إثبات قيد التسوية في حالة وجود النقص أو الزيادة فإذا كان هناك نقص يتم توسيط حساب النقص في الصندوق (يكون في الجانب المدين وحساب الصندوق في الجانب الدائن بقيمة النقص) وإذا كان هناك زيادة يوسط حساب الزيادة في الصندوق (يكون في الجانب الدائن وحساب الصندوق في الجانب المدين بقيمة الزيادة) لغاية معرفة سبب النقص أو الزيادة وأن لم يتم تحديد سبب النقص يتحمل النقص أمين الصندوق أما الزيادة فإن لم يحدد سببها فتقفل كإيراد في حساب الأرباح والخسائر معنى هذا لا تظهر حسابات التسوية للصندوق ضمن الميزانية في نهاية السنة.

- في حالة نقص في الصندوق:

×× من حـ/ نقص في الصندوق
×× إلى حـ/ الصندوق
إثبات قيد النقص في الصندوق

- وعند التقصي عن السبب فيتم التوصل إلى أحدى النتائج الآتية:

١- أما معرفة سبب النقص عند ذلك يثبت القيد الأتي:

×× من حـ/ سبب النقص (على سبيل المثال سداد مصروفات ، دائنون..الخ)
×× إلى حـ/ نقص في الصندوق
إثبات قيد التسوية للنقص في الصندوق عن سداد ...

٢-أو عدم معرفة سبب النقص عند ذلك يحمل أمين الصندوق بالنقص وتتم المطالبة مباشرة منه ، وإذا كان أمين الصندوق ثقة وبعيد عن الشبهات عند ذلك يقفل في حساب الأرباح والخسائر ويثبت القيد الأتي:

×× من حـ/ الصندوق أو الأرباح والخسائر
×× إلى حـ/ نقص في الصندوق
إثبات قيد التسوية للنقص في الصندوق

ج- جرد وتسوية النقدية في المصرف: حسب كشف المصرف.

د- جرد وتسوية حساب المدينون: إذ تقوم بعض الوحدات بعمل مخصصات يطلق عليها مخصص الديون المشكوك في تحصيلها لمواجهة الديون المشكوك في تحصيلها ، وتعد أما وفق الطريقة غير المباشرة إذا تم عمل مخصص أو بطريقة غير مباشرة بإعدام الدين مباشرة في حساب الديون المعدومة بالنسبة للمدينين الذين لا أمل من استلام المستحقات منهم ، فضلاً عن مخصص الخصم المسموح به إذا امتدت فترة شرط الخصم النقدي للبضاعة المباعة لسنة مالي تالية. فعند تكوين مخصص يثبت القيد الأتي:

×× من حـ/ الديون المشكوك في تحصيلها
×× إلى حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها
تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها

وعادة يثبت قيد المخصص بمبلغ محدد يحتسب أما كنسبة من المدينون أو كنسبة من المبيعات الآجلة.

- وفي حالة إعدام دين يثبت القيد الأتي:

×× من حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها
×× إلى حـ/ المدينون (احمد على سبيل المثال)
شطب دين لا يمكن تحصيله

- وفي حالة تحصيل دين سبق شطبه (إعدامه) عند ذلك يثبت القيد الأتي:

×× من حـ/ المدينون (احمد على سبيل المثال)
×× إلى حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها
إثبات المديونية لدين سبق شطبه

-تحصيل الدين

×× من حـ/ الصندوق
×× إلى حـ/ المدينون (احمد على سبيل المثال)
تحصيل الدين نقداً

علماً أن الديون التي سبق شطبها (الديون المعدومة عند إعدام الين دون تكوين مخصص) تقفل في حساب الأرباح والخسائر أما المخصص فيظهر في جانب المطلوبات من الميزانية العمومية.

هـ- جرد وتسوية الاستثمارات المالية إن وجدت وفتح مخصصات مثل مخصص هبوط أسعار أوراق مالية ، مخصص ارتفاع أسعار أوراق مالية ..الخ.

و- جرد وتسوية بضاعة أخر المدة من خلال ، قفل بضاعة أول المدة ، وإثبات بضاعة أخر المدة.

ز- جرد وتسوية الكمبيالات: إذ يتم عادة فتح مخصصات لمقابلة الخسائر المتوقعة نتيجة عدم تسديد بعض أوراق القبض مثل مخصص أ.ق مشكوك في تحصيلها.

٤- أي قيود تسوية لازمة بهدف تحقيق مبدأ المقابلة ومبدأ الاستحقاق وسياسة الحيطة والحذر في المحاسبة.على سبيل المثال: عمل مخصص للكفالة المحتملة عن البضائع المباعة وهناك كفالة عليها من حيث العطل أو التلف خلال مدة معينة فعند بيع البضاعة يتم أثبات قيد البيع كما هو ومن ثم أثبات قيد لتكوين مخصص لذلك وكما يلي:

×× من حـ/ مصاريف الضمان
×× إلى حـ/ مخصص مصاريف الضمان
تكوين مخصص لمصاريف الضمان

ويحتسب الضمان عادة كنسبة مئوية من البضاعة المباعة ، وعند تحقق التلف في البضاعة المباعة خلال فترة الضمان وتم تصليح الضرر أو دفع مبلغ معين عند ذلك يثبت القيد الأتي:

×× من حـ/ مخصص مصاريف الضمان
×× إلى حـ/ الصندوق
سداد مصاريف الضمان نقداً

وقد تم تناول كيفية إثبات بعض القيود أعلاه ضمن الفصول السابقة.

رابعاً: أعداد ميزان المراجعة المعدل

إن ميزان المراجعة المعدلة يعد كما يعد ميزان المراجعة الاعتيادي وبالتطرق التي سبق تناولها والفرق بينهما هو:

١- إن ميزان المراجعة المعدل يعد مرة واحدة في نهاية الفترة المالية (السنة المالية) وبعد إجراء التسويات الجردية بينما ميزان المراجعة الاعتيادي قد يعد بصورة شهرية أو فصلية.

٢- إن ميزان المراجعة المعدل يكون شامل لكل الحسابات وبصورتها النهائية بما فيها الحسابات الجردية التي تتم في ١٢/٣١ وبهذا يكون أكثر شمولية من ميزان المراجعة الاعتيادي.

مثال ١:

فيما يلي ميزان المراجعة بالأرصدة لشركة تكريت التجارية في ٢٠٠٩/١٢/٣١:

المدين	الدائن	أسم الحساب
٣٠٠٠٠٠		الصندوق
٤٠٠٠٠		المدينون
٥٠٠٠٠٠		بضاعة ٢٠٠٩/١/١
١٠٠٠٠٠		أثاث
٣٠٠٠٠٠		مباني
٢٠٠٠٠		الرواتب
	٢٠٠٠٠	مخصص اندثار مباني
	١٥٠٠٠	٢٠٠٨/١٢/٣١
	٦٥٠٠٠٠	مخصص اندثار أثاث
١٥٠٠٠		٢٠٠٨/١٢/٣١
٣٠٠٠٠٠		المبيعات
٣٥٠٠٠		مردودات المبيعات
	٦٠٠٠٠	المشتريات
٤٠٠٠		أجور الماء والهاتف والكهرباء
	٧٥٠٠٠	إيراد عقار
	٧٩٤٠٠٠	حساب معلق
		الدائنون
		رأس المال
١٦١٤٠٠٠	١٦١٤٠٠٠	المجموع

وعند التدقيق وجد أن سبب ظهور الحساب المعلق هو خطأ في إثبات قيد الرواتب.

المطلوب:

أولاً: إثبات قيود التسوية إذا علمت أن الراتب الشهري هو ٢٥٠٠ دينار وإيراد العقار هو لثلاث سنوات ، وتحتسب الشركة اندثاراً سنوياً قدره ١٠% على الموجودات الثابتة ، علماً أنه تم شراء نصف الأثاث في ٢٠٠٩/٧/١.

ثانياً: إعداد ميزان المراجعة المعدل بالأرصدة.

الحل:

أولاً: قيود التسوية:

- قفل حساب المعلق

٤٠٠٠ من حـ/ الرواتب

٤٠٠٠ إلى حـ/ حساب معلق

إلغاء الحساب المعلق

- تسوية الرواتب:

٢٥٠٠ × ١٢ = ٣٠٠٠٠ دينار نصيب السنة الحقيقي من الرواتب.

٣٠٠٠٠ – (٢٠٠٠٠ + ٤٠٠٠) =٦٠٠٠ دينار رواتب مستحقة.

-قيد التسوية للرواتب

٦٠٠٠ من حـ/ الرواتب

٦٠٠٠ إلى حـ/ رواتب مستحقة

إثبات قيد التسوية للرواتب

- تسوية إيراد العقار

٦٠٠٠٠ ÷ ٣ = ٢٠٠٠٠ دينار نصيب السنة الحالية.

٦٠٠٠٠ – ٢٠٠٠٠ = ٤٠٠٠٠ دينار إيراد عقار مستلم مقدماً.

-قيد التسوية لإيراد العقار

٤٠٠٠٠ من حـ/ إيراد عقار

٤٠٠٠٠ إلى حـ/ إيراد عقار مستلم مقدماً

إثبات قيد التسوية لإيراد عقار

- تسوية الموجودات الثابتة:

اندثار المباني = ٣٠٠٠٠٠ × ١٠% × ١ = ٣٠٠٠٠ دينار.

- قيد اندثار المباني:

٣٠٠٠٠ من حـ/ اندثار المباني

٣٠٠٠٠ إلى حـ/ مخصص اندثار مباني

اندثار المباني

اندثار الأثاث:

١٠٠٠٠٠ ÷٢= ٥٠٠٠٠ دينار نصف الأثاث.

اندثار الأثاث لسنة كاملة = ٥٠٠٠٠ × ١٠% × ١ = ٥٠٠٠ دينار.

اندثار الأثاث لنصف سنة = ٥٠٠٠٠ × ١٠% × ١٢\٦ = ٢٥٠٠ دينار.

اندثار الأثاث الكلي = ٥٠٠٠ = ٢٥٠٠ = ٧٥٠٠ دينار.

- قيد اندثار الأثاث:

٧٥٠٠ من حـ/ اندثار الأثاث

٧٥٠٠ إلى حـ/ مخصص اندثار أثاث

اندثار الأثاث

ثانياً: إعداد ميزان المراجعة المعدل بالأرصدة.

ميزان المراجعة المعدل بالأرصدة لشركة تكريت التجارية في ٢٠٠٩/١٢/٣١:

المدين	الدائن	أسم الحساب
٣٠٠٠٠٠		الصندوق
٤٠٠٠٠		المدينون
٥٠٠٠٠٠		بضاعة ٢٠٠٩/١/١
١٠٠٠٠٠		أثاث
٣٠٠٠٠٠		مباني
٣٠٠٠٠		الرواتب
	٥٠٠٠٠	مخصص اندثار مباني
	٢٢٥٠٠	٢٠٠٩/١٢/٣١
٣٠٠٠٠		مخصص اندثار أثاث
٧٥٠٠		٢٠٠٩/١٢/٣١
	٦٥٠٠٠٠	اندثار مباني
١٥٠٠٠		اندثار أثاث
٣٠٠٠٠٠		المبيعات
٣٥٠٠٠		مردودات المبيعات
	٢٠٠٠٠	المشتريات
	٦٠٠٠	أجور الماء والهاتف والكهرباء
	٤٠٠٠٠	إيراد عقار
	٧٥٠٠٠	رواتب مستحقة
	٧٩٤٠٠٠	إيراد عقار مستلم مقدماً
		الدائنون
		رأس المال
١٦٥٧٥٠٠	١٦٥٧٥٠٠	المجموع

<u>ملاحظة ١:</u> علماً أنه يمكن إن لا يتم عمل قيود تسوية للمصروفات المدفوعة مقدماً وللإيرادات المستلمة مقدماً إذا تم تسويتها مباشرةً عند الإثبات إذ أنها يمكن أن تعالج وفق أحدى الحالات الآتية:

١- بالنسبة للمصروفات المدفوعة مقدماً: هناك أكثر من طريقة لإثبات المصروفات المدفوعة مقدماً عند إثباتها في الدفاتر خلال السنة ، مثال ذلك أن في ١٢/١ تم دفع رواتب الموظفين مبلغ ٦٠٠٠٠ دينار نقداً لثلاث أشهر مقدماً ، معنى هذا أن هناك رواتب مدفوعة مقدماً لمدة شهرين بمقدار ٤٠٠٠٠ دينار لذا هناك ثلاث معالجات لها هي:

أ- إثباتها كمصروف: (وهي المعتمدة في الإثبات محاسبياً)

- في ١٢/١

٦٠٠٠٠ من حـ/ الرواتب

٦٠٠٠٠ إلى حـ/ الصندوق

دفع الرواتب نقداً

- وفي ١٢/٣١ يتم إثبات قيد التسوية الأتي:

٤٠٠٠٠ من حـ/ الرواتب المدفوعة مقدماً
٤٠٠٠٠ إلى حـ/الرواتب
إثبات قيد تسوية الرواتب المدفوعة مقدماً
وبذلك تم استبعاد الرواتب التي تخص السنة القادمة.

ب- إثباتها كموجود:

٦٠٠٠٠ من حـ/ الرواتب المدفوعة مقدماً
٦٠٠٠٠ إلى حـ/ الصندوق
دفع الرواتب مقدماً نقداً

- وفي ١٢/٣١ يتم إثبات قيد التسوية الأتي:

٢٠٠٠٠ من حـ/ الرواتب
٢٠٠٠٠ إلى حـ/الرواتب المدفوعة مقدماً
إثبات قيد تسوية الرواتب المدفوعة مقدماً
وبذلك تم استبعاد الرواتب التي تخص السنة القادمة.

ج- إثباتها كموجود ومصروف:

٤٠٠٠٠ من حـ/ الرواتب المدفوعة مقدماً
٢٠٠٠٠ من حـ/ الرواتب
٦٠٠٠٠ إلى حـ/ الصندوق
دفع الرواتب نقداً وتسوية الرواتب المدفوعة مقدماً

- وفي ١٢/٣١ لا يتم إثبات قيد تسوية إذ تم تسوية الرواتب عند إثباتها.

٢- الإيرادات المستلمة مقدماً:

مثال ذلك في ١/٣ تم استلام إيراد عقار مبلغ ٩٠٠٠٠ دينار عن لثلاث سنوات أي هناك إيراد مستلم مقدماً بمقدار ٣٥٠٠٠ دينار، هناك ثلاث معالجات محاسبية لها:

أ- إثباتها كإيراد: (وهي المعتمدة في الإثبات محاسبياً)

- في ١/٣

٩٠٠٠٠ من حـ/ الصندوق
٩٠٠٠٠ إلى حـ/ إيراد عقار
استلام إيراد عقار نقداً

- وفي ١٢/٣١ يتم إثبات قيد التسوية الأتي:

٦٠٠٠٠ من حـ/ إيراد عقار
٦٠٠٠٠ إلى حـ/ إيراد عقار مستلم مقدماً
إثبات قيد التسوية لإيراد عقار المستلم مقدماً

ب- إثباتها كمطلوب:

- في ١/٣

٩٠٠٠٠ من حـ/ الصندوق

٩٠٠٠٠ إلى حـ/ إيراد عقار مستلم مقدماً

استلام إيراد عقار مقدماً نقداً

- وفي ١٢/٣١ يتم إثبات قيد التسوية الأتي:

٣٠٠٠٠ من حـ/ إيراد عقار مستلم مقدماً

٣٠٠٠٠ إلى حـ/ إيراد عقار

إثبات قيد التسوية لإيراد عقار المستلم مقدماً

ج- إثباتها كمطلوب وإيراد:

- في ١/٣

٩٠٠٠٠ من حـ/ الصندوق

٦٠٠٠٠ إلى حـ/ إيراد عقار مستلم مقدماً

٦٠٠٠٠ إلى حـ/ إيراد عقار

استلام إيراد عقار ومقدماً نقداً

- وفي ١٢/٣١ لا يتم إثبات قيد تسوية إذ تم تسوية إيراد عقار مستلم مقدماً عند إثباتها.

<u>ملاحظة ٢:</u> عند إهمال تثبيت قيود التسوية للمصروفات أو الإيراد فأن ذلك سيؤدي لإظهار صافي ربح أو خسارة غير حقيقي ، فضلاً عن قائمة مركز مالي (ميزانية عمومية) مضللة. فعلى سبيل المثال:

١- عند إهمال إثبات المصروفات المستحقة هذا سيؤدي إلى خفض في المصاريف الحقيقية التي تخص السنة وبالتالي ظهور أرباح بأعلى من حقيقتها فضلاً عن ظهور جانب المطلوبات بأقل من حقيقتها وكذلك الحال عند إهمال الإيرادات المستلمة مقدماً.

٢- عند إهمال إثبات المصروفات المدفوعة مقدماً هذا سيؤدي إلى زيادة عن المصاريف الحقيقية التي تخص السنة وبالتالي ظهور أرباح بأقل من حقيقتها فضلاً عن ظهور جانب الموجودات بأقل من حقيقتها وكذلك الحال عند إهمال الإيرادات المستحقة.

وفيما يلي جدول يوضح انعكاس إهمال قيود التسوية للمستحقات والمقدمات وكما يلي:

إهمال قيود التسوية للمستحقات والمقدمات

عدم إثبات قيد التسوية	النتيجة	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على قائمة المركز المالي
١- المصروفات المستحقة	نقص في المصروفات التي تخص السنة	زيادة في الأرباح أو خفض في الخسائر	نقص في المطلوبات المتداولة(الأخرى) وزيادة في حقوق الملكية
٢- المصروفات	زيادة في المصروفات التي	نقص في الأرباح أو زيادة	نقص في حقوق الملكية ونقص في

المدفوعة مقدماً	تخص السنة	بالخسائر	الموجودات المتداولة(الأخرى)
٣- الإيرادات المستحقة	نقص في الإيرادات التي تخص السنة	نقص في الأرباح أو زيادة بالخسائر	نقص في حقوق الملكية ونقص في الموجودات المتداولة(الأخرى)
٤- الإيرادات المستلمة مقدماً	زيادة في الإيرادات التي تخص السنة	زيادة في الأرباح أو خفض في الخسائر	نقص في المطلوبات المتداولة(الأخرى) وزيادة في حقوق الملكية

ملاحظة ٣: عند الحاجة إلى تقليل المخصص لأي حساب يتم قفل القيمة المراد تخفيضها لذلك المخصص ضمن حساب تخفيض المخصص ، فعلا سبيل المثال تخفيض المخصص للديون المشكوك في تحصيلها يتم إثبات القيد الأتي:

- في ١٢/٣١

×× من حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

×× إلى حـ/ تخفيض المخصص

تخفيض مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

أسئلة الفصل التاسع

س١/ عرف ما يلي:

الجرد ، التسويات المحاسبية ، الأساس النقدي ، أساس الاستحقاق ، الأساس الاستحقاق المعدل ،المصاريف المستحقة ، الإيرادات المستلمة مقدماً.

س٢/ قارن بين :

١- ميزان المراجعة وميزان المراجعة المعدل.

٢- الأساس النقدي وأساس الاستحقاق.

س٣/ أجب عن ما يأتي:

١- مبررات وعيوب الأساس النقدي.

٢- مميزات أساس الاستحقاق.

٣- مبررات إتباع واختيار أساس معين واستبعاد الأخر.

س٤/ فيما يلي ميزان المراجعة بالأرصدة (المبالغ بالآلف الدنانير) لشركة الخلد التجارية في ٢٠١١/١٢/٣١:

المدين	الدائن	أسم الحساب
٢٠٠٠٠		الصندوق

٣٠٠٠		أ.ق
٢٥٠٠٠		بضاعة ١/١
٥٠٠٠		المدينون
١٠٠٠٠		أثاث
٦٠٠٠٠		مباني
	١٥٠٠٠	الدائنون
	٤٠٠٠	أ.د
١٢٠٠٠		رواتب
	١٠٠٠٠٠	المبيعات
١٠٠٠٠		مردودات المبيعات
٥٠٠٠٠		المشتريات
٨٠٠٠		الخصم المسموح به
٧٠٠٠		أجور الماء والهاتف
	٦٠٠٠	والكهرباء
	٨٥٠٠٠	فوائد دائنة
		رأس المال
٢١٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠	المجموع

المطلوب:

أولاً: إثبات قيود التسوية إذا علمت أن الراتب الشهري هو ١٥٠٠ دينار والفوائد الدائنة هي لسنتين ، هذا وتحتسب الشركة اندثاراً سنوياً قدره ١٠% على الموجودات الثابتة والمشتراة في ١/١ من نفس السنة وهناك ضريبة دخل غير مدفوعة تخص السنة بمقدار ٥٠٠٠ دينار ، أن هناك ١٠٠٠ دينار من أجور الماء والكهرباء تخص ٢٠١٢.

ثانياً: إعداد ميزان المراجعة المعدل بالأرصدة.

س٥/ فيما يلي بعض الأحداث الاقتصادية التي جرت في محلات معاذ التجارية وذلك حلال عام ٢٠١١:

١- في ١/١ تم دفع إيجار مبنى المحلات مبلغ ٨٠٠٠٠٠ دينار نقداً لستة عشر شهراً مقدماً.

٢- في ٧/١ تم تأجير أحدى دكاكين مبنى المحلات كمخزن لسالم بإيجار شهري ٣٠٠٠ دينار شهرياً (إيراد عقار) وتم استلام إيجار أربعة أشهر مقدماً.

المطلوب:

أولاً:إثبات القيود المحاسبية للعمليات أعلاه ، فضلاً عن قيود التسوية في ١٢/٣١ علماً أنه هناك أجور ماء وكهرباء غير مدفوع مبلغ ٦٠٠٠ دينار تخص شهر كانون الأول من هذه السنة ، وتم عمل مخصص ديون مشكوك في تحصيلها بنسبة ٣٥% من رصيد المدينون البالغ ٤٠٠٠٠٠ دينار.

ثانياً: إثبات قيد العمليات أعلاه وفق الطرق الثلاث في التسجيل وبيان انعكاس كل طريقة على قيد التسوية في ١٢/٣١.

س٦/أختر الإجابة أو الإجابات الصحيحة:

١- عند إهمال قيد التسوية للمصروفات المستحقة فأن ذلك سيؤدي إلى:

أ- أظهار الأرباح بأعلى من ب- أظهار الأرباح بأقل من قيمتها

قيمتها

ج- الموجودات بأعلى من قيمتها د- المطلوبات بأعلى من قيمتها

٢- عند إهمال قيد التسوية للمصروفات المدفوعة مقدماً فأن ذلك سيؤدي إلى:

أ- أظهار الأرباح بأعلى من قيمتها ب- أظهار الأرباح بأقل من قيمتها

ج- الموجودات بأقل من قيمتها د- المطلوبات بأقل من قيمتها

٣- عند إهمال قيد التسوية الإيرادات المستحقة فأن ذلك سيؤدي إلى:

أ- أظهار الخسائر بأعلى من قيمتها ب- أظهار الخسائر بأقل من قيمتها

ج- الموجودات بأعلى من قيمتها د- المطلوبات بأعلى من قيمتها

٤- عند إهمال قيد التسوية الإيرادات المستلمة مقدماً فأن ذلك سيؤدي إلى:

أ- أظهار الخسائر بأعلى من قيمتها ب- أظهار الأرباح الخسائر من قيمتها

ج- الموجودات بأقل من قيمتها د- المطلوبات بأقل من قيمتها

٥- عند إثبات المصروفات المدفوعة والتي تخص أثر من السنة المالية الحالية كموجود عند حدوثها فإن ذلك سينعكس على قيد التسوية في ١٢/٣١:

أ- وضع حساب المصروفات بالجانب المدين بما يخص السنة ب- وضع حساب المصروفات بالجانب الدائن بما يخص السنة

ج- عدم تسجيل قيد تسوية د- كل ما سبق خطأ

٦- يتم احتساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها في نهاية السنة المالية كنسبة من:

أ- أجمالي المبيعات الآجلة خلال السنة ب- أجمالي المبيعات الآجلة في نهاية السنة

ج- أجمالي المبيعات خلال السنة د- أجمالي المبيعات الآجلة في نهاية السنة

س٧/حدد نوع الحسابات التالية: (أ) مصروف ، (ب) إيراد ، (ج) موجود ، (د) مطلوبات.

١- رواتب ٤- إيراد عقار

٢- رواتب مستحقة ٥- إيراد عقار مستحق

٣- رواتب مدفوعة مقدماً ٦- إيراد عقار مستلم مقدماً

س٨/ حدد طبيعة الحسابات (في س٧) من حيث كونها مدينة أو دائنة.

تعد الحسابات الختامية المرحلة الأخيرة من مراحل الدورة المحاسبية ، تختلف أنواع الحسابات الختامية والعمليات المرتبطة بها ، باختلاف الهدف وطبيعة نشاط المشروع ، فبالنسبة للنشاط التجاري ، ولغرض حساب نتيجة العمل للمشروع يجب تحضير حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر (وقائمة الدخل لتمثيل حساب المتاجرة والأرباح والخسائر) للمشروع التجاري إلى جانب الميزانية العمومية والتي تظهر المركز المالي ولتحديد الحسابات الختامية لأي مشروع يجب أولاً تحديد طبيعة نشاط المشروع وعلى ضوء ذلك يتم تحديد الحسابات والقوائم الختامية والتي تشمل عادة حساب أو قائمة لتحديد نتيجة النشاط وقائمة لتحديد المركز المالي وقائمة حقوق المالكين وقائمة التدفقات النقدية لتبين المقبوضات والمدفوعات النقدية للمشروع من النشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية لذلك المشروع وفيما يلي جدول (ا) الذي يبين الحسابات الختامية في المشروع حسب طبيعة النشاط:

جدول (ا)

الحسابات الختامية في المشروع حسب طبيعة النشاط

طبيعة المشروع	قوائم حسابات النتيجة (قائمة الدخل)		قائمة المركز المالي	قائمة التدفقات النقدية	قائمة حقوق الملكية
خدمي	حساب أ.خ	تحديد صافي الربح أو الخسارة	تقديم الموجودات المتداولة على الثابتة	ويبين فيه المقبوضات والمدفوعات النقدية للأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.	تبين فيه رأس المال والتغير الذي يطرأ عليه خلال السنة.
تجاري	حساب متاجرة	تحديد مجمل الربح أو الخسارة	تقديم الموجودات المتداولة على الثابتة		
	حساب أ.خ	تحديد صافي الربح أو الخسارة			
صناعي	حساب التشغيل	تحديد تكلفة الإنتاج التام	تقديم الموجودات الثابتة على المتداولة		
	حساب متاجرة	تحديد مجمل الربح أو الخسارة			
	حساب أ.خ	تحديد صافي الربح أو الخسارة			

وفيما يلي الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي التي يعد في المشروع التجاري الذي هو محور المنهج المعتمد:

*** حساب المتاجرة**

يظهر حساب المتاجرة نتيجة النشاط الرئيس للمشروع ، وهي أما مجمل ربح أو مجمل خسارة ، فيتم فتح الحساب في سجل الأستاذ ومن ثم يتم قفل قيود الحسابات التي تتعلق بالبضاعة ويعرف بأنه حساب يظهر في دفاتر المشروع في نهاية العام ليمثل المرحلة الأولى من مراحل استخراج نتائج أعمال المشروع عن طريق المقارنة بين إيرادات المبيعات وبين تكلفة البضاعة المباعة ويمثل الفرق أما مجمل ربح إذا زادت الإيرادات على التكلفة أو مجمل خسارة إذا زادة تكلفة البضاعة المباعة على لإيرادات المبيعات ويعد حساب المتاجرة ضمن خطوات وكما يلي:

١- فتح الحساب في سجل الأستاذ:

٢- القفل في الجانب الأيمن لحساب المتاجرة (الحسابات التي تمثل تكلفة البضاعة):

×× من حـ/ المتاجرة
×× إلى حـ/ بضاعة أول المدة
×× إلى حـ/ المشتريات
×× إلى حـ/ مردودات المبيعات
×× إلى حـ/ مسموحات المبيعات
×× إلى حـ/ مصاريف الشحن والتأمين
×× إلى حـ/ مصاريف المشتريات
×× إلى حـ/ خصم كمية المسموح به
×× إلى حـ/ الخصم المسموح به
×× إلى حـ/ مصروفات عمولات وكلاء الشراء
×× إلى حـ/ مصروفات نقل للداخل
قفل الحسابات المتعلقة بالجانب المدين لحساب المتاجرة

٣- القفل في الجانب الأيسر لحساب المتاجرة (حسابات لها علاقة بالمبيعات):

×× من حـ/ المبيعات
×× من حـ/ خصم كمية المكتسب
×× من حـ/ خصم مكتسب
×× من حـ/ مسموحات المشتريات
×× من حـ/ مردودات المشتريات
×× إلى حـ/ المتاجرة
قفل الحسابات المتعلقة بالجانب الدائن لحساب المتاجرة

٤- جرد بضاعة أخر المدة وإثباتها:

×× من حـ/ بضاعة أخر المدة (١٢/٣١)
×× إلى حـ/ المتاجرة
إثبات بضاعة أخر المدة

٥- ترصيد حساب المتاجرة:

يتم ترحيل القيود الثلاثة السابقة إلى حساباتها الخاصة بها في سجل الأستاذ ومن ثم يتم ترصيد حساب المتاجرة وفي هذه الحالة تظهر الاحتمالات الآتية:

طبيعة رصيد حساب المتاجرة	نتيجة المتاجرة	كيفية وجود الحالة
١- الرصيد صفر	عدم تحقيق ربح أو خسارة	الرصيد المدين=الرصيد الدائن
٢- الرصيد مدين	تحقق مجمل خسارة	الرصيد المدين>الرصيد الدائن
٣- الرصيد دائن	تحقيق مجمل ربح	الرصيد المدين<الرصيد الدائن

وبذلك يظهر حساب المتاجرة بعد ترحيل القيود المحاسبية السابقة إليه على النحو الآتي:

حـ/ المتاجرة

××	بضاعة أول المدة	××	بضاعة أخر المدة
××	المشتريات	××	المبيعات
××	مردودات المبيعات	××	خصم كمية المكتسب
××	مسموحات المبيعات	××	خصم مكتسب
××	مصاريف الشحن والتأمين	××	مسموحات المشتريات
××	مصاريف المشتريات	××	مردودات المشتريات
××	خصم كمية المسموح به		
××	الخصم المسموح به		
××	مصروفات عمولات وكلاء الشراء		
××	مصروفات نقل للداخل		
××	مجمل ربح (يقفل في أ.خ)	××	مجمل خسارة (يقفل في أ.خ)
	المجموع		المجموع

٦- إقفال حساب المتاجرة

بعد ذلك يتم تحديد الرصيد في حساب المتاجرة (سواء كان مدين أي مجمل خسارة أو رصيد دائن مجمل ربح) تبدأ المرحلة الثانية من مراحل استخراج نتائج أعمال المشروع ، وهي مرحلة استخراج صافي الربح أو صافي الخسارة وذلك على النحو الآتي:

إما - إذا كان رصيد المتاجرة مديناً (مجمل خسارة)

×× من حـ/ أ.خ

×× إلى حـ/ المتاجرة

قفل رصيد حساب المتاجرة المدين(مجمل خسارة)

أو - إذا كان رصيد المتاجرة دائناً (مجمل ربح)

×× من حـ/ المتاجرة

×× إلى حـ/ أ.خ

قفل رصيد حساب المتاجرة الدائن (مجمل ربح)

٧- قائمة المتاجرة

يتم ترحيل الحسابات إلى حساب المتاجرة وإكمال ترصيد الحساب وقفله في حساب الأرباح والخسائر ، بعد تحديد نوع الرصيد مجمل ربح أو مجمل خسارة ليمثل نتيجة المتاجرة في البضاعة ، وبذلك تظهر نتائج هذه القيود على سجل الأستاذ فيما يخص الحسابات المتعلقة بالبضاعة. ولتبسيط البيانات الواردة في هذا الحساب لمستخدمي القوائم المالية ، بشكل يسهل معه فهمها ، يتم عرض هذه البيانات في شكل قائمة على ورقة خارجية ، تضفي وضوحاً وسهولة في إيجاد العلاقة بين الأرقام الواردة فيها على النحو الأتي:

قائمة المتاجرة

البيان	فرعي	جزئي	كلي
إجمالي المبيعات		××	
- مردودات ومسموحات المبيعات والخصم المسموح		(××)	
صافي المبيعات			××
بضاعة أول المدة		××	
المشتريات	××		
مصاريف المشتريات	××		
أجمالي المشتريات	××		
- مردودات ومسموحات المشتريات والخصم المكتسب	(××)		
صافي المشتريات		××	
البضاعة المعدة للبيع		××	
- بضاعة أخر المدة		(××)	
تكلفة البضاعة المباعة			(××)
مجمل ربح (أو خسارة)			××

*** حساب الأرباح والخسائر**

يعد حساب الأرباح والخسائر المرحلة الثانية من مراحل استخراج صافي الربح أو صافي خسارة المشروع ، وذلك باحتساب الإيرادات والنفقات إلي يتم احتسابها في المرحلة السابقة من مراحل استخراج الربح عن طريق حساب المتاجرة.

إذ يتم قفل رصيد حساب المتاجرة (كما ذكر سابقاً) في حساب الأرباح والخسائر ، كما تقفل فيه أيضاً أية إيرادات أخرى للمشروع وأية نفقات أخرى للمشروع ، وبعد ترصيد حساب الأرباح والخسائر يتم تحديد واستخراج صافي الربح أو صافي الخسارة للمشروع في نهاية العام. ويعد حساب الأرباح والخسائر ضمن خطوات وكما يلي:

١- فتح حساب الأرباح والخسائر في سجل الأستاذ:

٢- قفل رصيد حساب المتاجرة في حساب الأرباح والخسائر:

وقد ذكر سابقاً أن الرصيد ممكن أن يكون مديناً إن كان مجمل خسارة وممكن أ يكون دائناً إن كان مجمل ربح.

٣- القفل في الجانب الأيمن لحساب الأرباح والخسائر (الخسائر والمصروفات الأخرى الحسابات المتعلقة بالنفقات الإدارية والعمومية أو النفقات التمويلية):

×× من حـ/ الأرباح والخسائر

×× إلى حـ/ مصاريف البيع والتوزيع

×× إلى حـ/ الرواتب والأجور

×× إلى حـ/ الإيجار

×× إلى حـ/ مصاريف عامة

×× إلى حـ/ مصاريف الماء والكهرباء والهاتف

×× إلى حـ/ خسائر بيع م.ث

×× إلى حـ/ خسائر استبدال م.ث

×× إلى حـ/ أقساط التأمين

×× إلى حـ/ فوائد القروض

×× إلى حـ/ الفوائد المدينة
×× إلى حـ/ مصروفات صيانة وتصليحات
×× إلى حـ/ اندثار
×× إلى حـ/ ديون معدومة
قفل الحسابات المتعلقة بالجانب المدين لحساب الأرباح والخسائر

٤- القفل في الجانب الأيسر لحساب الأرباح والخسائر (حسابات لها علاقة بالمبيعات):

×× من حـ/ إيراد عقار
×× من حـ/ أرباح بيع م.ث
×× من حـ/ أرباح استبدال م.ث
×× من حـ/ فوائد دائنة
×× من حـ/ عمولات
×× من حـ/ أرباح أسهم
×× من حـ/ أرباح بيع أوراق مالية
×× من حـ/ إيراد التعويضات
×× إلى حـ/ الأرباح والخسائر
قفل الحسابات المتعلقة بالجانب الدائن لحساب الأرباح والخسائر

٥- ترصيد حساب الأرباح والخسائر:

يتم ترحيل القيود الثلاثة السابقة إلى حساباتها الخاصة بها في سجل الأستاذ ومن ثم يتم ترصيد حساب الأرباح والخسائر وفي هذه الحالة تظهر الاحتمالات الآتية:

طبيعة رصيد حساب المتاجرة	نتيجة المتاجرة	كيفية وجود الحالة
١- الرصيد صفر	عدم تحقيق ربح أو خسارة	الرصيد المدين=الرصيد الدائن
٢- الرصيد مدين	تحقق صافي خسارة	الرصيد المدين>الرصيد الدائن
٣- الرصيد دائن	تحقيق صافي ربح	الرصيد المدين<الرصيد الدائن

وبذلك يظهر حساب الأرباح والخسائر بعد ترحيل القيود المحاسبية السابقة إليه على النحو الآتي:

حـ/ الأرباح والخسائر

×× حـ/ المتاجرة (مجمل خسارة)		×× حـ/ المتاجرة (مجمل	

			ربح)
××	مصاريف البيع والتوزيع	××	إيراد عقار
××	الرواتب والأجور	××	أرباح بيع م.ث
××	الإيجار	××	أرباح استبدال م.ث
××	مصاريف عامة	××	فوائد دائنة
××	مصاريف الماء والكهرباء والهاتف	××	عمولات
××	خسائر بيع م.ث	××	أرباح أسهم
××	خسائر استبدال م.ث		
××	أقساط التأمين		
××	فوائد القروض		
××	الفوائد المدينة		
××	صافي ربح	××	صافي خسارة
	المجموع		المجموع

٦- إقفال حساب الأرباح والخسائر

بعد ذلك يتم تحديد الرصيد في حساب الأرباح والخسائر (سواء كان مدين أي صافي خسارة أو رصيد دائن صافي ربح) ويقفل الرصيد بطرق مختلفة ، تعتمد على رغبة صاحب المشروع أو إدارته على النحو الآتي:

أ- إقفال الرصيد في حساب رأس المال

يقفل رصيد الأرباح والخسائر في حساب رأس المال إذا أراد صاحب المشروع زيادة رأس المال بمقدار أرباح أو تخفيض رأس المال بمقدار الخسائر ويتم ذلك وفقاً للقيود الآتية:

إما - إذا كان رصيد الأرباح والخسائر مديناً (صافي خسارة)

××	من حـ/ رأس المال	
	×× إلى حـ/ الأرباح والخسائر	
	قفل رصيد حساب الأرباح والخسائر المدين(صافي خسارة)	

أو - إذا كان رصيد الأرباح والخسائر دائناً (صافي ربح)

××	من حـ/ الأرباح والخسائر	
	×× إلى حـ/ رأس المال	
	قفل رصيد حساب الأرباح والخسائر الدائن (صافي ربح)	

هذه الطريقة تؤدي إلى تذبذب رأس المال صعوداً أو هبوطاً طبقاً لأرباح أو خسائر العام ، وهو ما يتناقص وسياسة الثبات المحاسبية.

ب- إقفال الرصيد في حساب الأرباح أو الخسائر المرحلة

يقفل رصيد الأرباح والخسائر في حساب رأس المال إذا أراد صاحب ترحيل الأرباح أو الخسائر للسنوات التالية أو استخدام الأرباح المتحققة في تغطية خسائر مرحلة من سنوات سابقة. ويتم ذلك وفقاً للقيود الآتية:

إما - إذا كان رصيد الأرباح والخسائر مديناً (صافي خسارة)

×× من حـ/ الأرباح أو الخسائر المرحلة
×× إلى حـ/ الأرباح والخسائر
قفل رصيد حساب الأرباح والخسائر المدين(صافي خسارة)

أو - إذا كان رصيد الأرباح والخسائر دائناً (صافي ربح)

×× من حـ/ الأرباح والخسائر
×× إلى حـ/ الأرباح أو الخسائر المرحلة
قفل رصيد حساب الأرباح والخسائر الدائن (صافي ربح)

وقد يستخدم المشروع حساب الفائض المتراكم بالنسبة أو الأرباح المحتجزة بالنسبة لصافي الربح وحساب العجز المتراكم لصافي الخسائر.

ج- إقفال الرصيد في حساب جاري صاحب المشروع

يقفل رصيد الأرباح والخسائر في حساب جاري صاحب المشروع ، ويتم ذلك وفقاً للقيود الآتية:

إما - إذا كان رصيد الأرباح والخسائر مديناً (صافي خسارة)

×× من حـ/ جاري صاحب المشروع
×× إلى حـ/ الأرباح والخسائر
قفل رصيد حساب الأرباح والخسائر المدين(صافي خسارة)

أو - إذا كان رصيد الأرباح والخسائر دائناً (صافي ربح)

×× من حـ/ الأرباح والخسائر
×× إلى حـ/ جاري صاحب المشروع
قفل رصيد حساب الأرباح والخسائر الدائن (صافي ربح)

تعد هذه الطريقة الأكثر ملائمة لمحافظتها على ثبات رأس المال ، وباعتبار أن حساب جاري صاحب المشروع ، وهو الحساب الشخصي الثاني لصاحب المشروع إضافة لحساب رأس المال.

د- إقفال الرصيد الدائن بسحب الأرباح المتحققة

قد يقوم صاحب المشروع بسحب الأرباح وعدم إبقائها في المشروع ، ويعد ذلك في بعض الأحيان سياسة خاطئة قد تؤثر على سيولة المشروع ، ويفضل سحب الأرباح في هذه الحالة على مراحل ، ويتم ذلك وفقاً للقيود الآتية:

- إذا كان رصيد الأرباح والخسائر دائناً (صافي ربح)

×× من حـ/ الأرباح والخسائر

×× إلى حـ/ الصندوق

سحب الأرباح المتحققة نقداً

ملاحظة١: لتسهيل إجراءات الحل سيتم اعتماد الحالة الأولى في قفل رصيد الأرباح والخسائر في حساب رأس المال.

ملاحظة٢: سيتم اعتماد عدم قفل رصيد المسحوبات الشخصية وإنما يتم تظهيره في الميزانية بقيمة سالبة تحت حساب رأس المال.

٧- قائمة الأرباح والخسائر

ولتبسيط البيانات الواردة في هذا الحساب لمستخدمي القوائم المالية ، بشكل يسهل معه فهمها ، يتم عرض هذه البيانات في شكل قائمة ، تضفي وضوحاً وسهولة في إيجاد العلاقة بين الأرقام الواردة فيها على النحو المبين أدناه:

قائمة الأرباح والخسائر

البيان	جزئي	كلي
مجمل ربح (أو خسارة)		××
يضاف الإيرادات	××	
إيراد عقار	××	
أرباح بيع م.ث	××	
أرباح استبدال م.ث	××	
فوائد دائنة	××	
عمولات	××	
أرباح أسهم	××	
مجمع الإيرادات		××
يطرح		
مصاريف البيع والتوزيع	××	
الرواتب والأجور	××	
الإيجار	××	
مصاريف عامة	××	
مصاريف الماء والكهرباء والهاتف	××	
خسائر بيع م.ث	××	

خسائر استبدال م.ث	××	
فوائد القروض	××	
الفوائد المدينة	××	
أجمالي المصاريف التسويقية والإدارية والتمويلية		××
صافي ربح (أو خسارة)		××

*** قائمة الدخل**

للدخل مفاهيم عديدة من حيث عناصره ومن حيث أساليب قياسه ، فمن الناحية الاقتصادية ، فمن الناحية الاقتصادية يعني الدخل صافي التداخل للمشروع (الفرق بين المدخلات والمخرجات) ، أو هو أقصى ما يمكن أن يستهلكه فرد أو مشروع خلال فترة زمنية معينة دون التأثير على ثرواته ، أما من الناحية المحاسبية فإن الدخل يعني الفرق بين الإيرادات الناتجة عن العمليات المالية خلال فترة مالية معينة (المبيعات أو المخرجات أو الخدمات المقدمة) وبين تكلفة الحصول على تلك المخرجات أو الإيرادات ، فهي تتضمن العناصر التشغيلية وغير التشغيلية في قائمة الدخل عبارة عن كشف يعد على ورقة خارجية تضم كافة الإيرادات والمصروفات ويتم الوصول فيهاً لصافي الدخل من ربح أو خسارة من خلال مقارنة المصاريف مع الإيرادات فيكون ربح إذا زادت الإيرادات على المصاريف خلال سنة مالية معينة وتكون خسارة إذا حدث العكس.

إذ تحتوي قائمة الدخل على مجموعتين من الحسابات هما الإيرادات التي تحققت خلال الفترة ، والمصاريف التي تم تحملها خلال نفس الفترة ، ويمثل الفرق بين الإيرادات والمصاريف نتيجة عمل المنشأة من ربح أو خسارة ، وهذه القائمة تعد بإحدى طريقتين:

١- قائمة الدخل بخطوة واحدة: وهذه القائمة لا تهتم بالتفاصيل للوصول على صافي الدخل ن وهي شائعة الاستخدام في الشركات الكبيرة ، وفيما يلي نموذج لهذه القائمة:

شركة...

قائمة الدخل للسنة المنتهية في ١٢/٣١/ ٢٠

البيان	جزئي	كلي
الإيرادات		
إيراد المبيعات	××	
إيرادات أخرى (بأنواعها)	××	

مجموع الإيرادات		××
يطرح		
كلفة المبيعات	××	
مصروفات (بأنواعها)	××	
خسائر (بأنواعها)	××	
مجموع المصروفات والخسائر		(××)
صافي الربح (الخاسرة)		××

٢- قائمة الدخل بخطوات متعددة : وتظهر هذه القائمة كافة التفاصيل الضرورية للمبيعات وتكلفتها وكافة المصروفات والإيرادات التشغيلية وغير التشغيلية وصولاً لصافي الدخل من ربح أو خسارة ، وفيما يلي نموذج لهذه القائمة:

شركة ...

قائمة الدخل للسنة المنتهية في ١٢/٣١/ ٢٠

البيان	فرعي	جزئي	كلي
إجمالي المبيعات		××	
- مردودات ومسموحات المبيعات والخصم المسموح		(××)	
صافي المبيعات			××
بضاعة أول المدة		××	
المشتريات	××		
مصاريف المشتريات	××		
أجمالي المشتريات	××		
- مردودات ومسموحات المشتريات والخصم المكتسب	(××)		
صافي المشتريات		××	
البضاعة المعدة للبيع		××	
- بضاعة أخر المدة		(××)	
تكلفة البضاعة المباعة			(××)
مجمل ربح (أو خسارة)			××
يطرح: المصاريف العمومية والإدارية			

والتسويقية (التشغيلية)			
مصاريف البيع والتوزيع			
مصاريف نقل للخارج (نقل المبيعات)	××		
مصاريف الدعاية والإعلان	××		
مصاريف بيع أخرى	××		
مجموع مصاريف البيع والتوزيع		××	
مصاريف عمومية وإدارية			
الرواتب والأجور	××		
الإيجار	××		
مصاريف عامة (اندثار ..الخ)	××		
مصاريف الماء والكهرباء والهاتف	××		
مجموع المصاريف العمومية والإدارية		××	
مجموع المصاريف التشغيلية			(××)
صافي ربح (أو خسارة) التشغيلي			××
إيرادات والمصروفات الأخرى			
يضاف إيرادات أو أرباح أخرى عرضية			
إيراد عقار		××	
أرباح بيع م.ث		××	
أرباح استبدال م.ث		××	
فوائد دائنة		××	
عمولات		××	
أرباح أسهم		××	
مجمع الإيرادات			××
يطرح: مصروفات وخسائر أخرى(عرضية أو ثانوية)			
خسائر بيع م.ث		××	
خسائر استبدال م.ث		××	
فوائد القروض		××	
الفوائد المدينة		××	
أجمالي المصاريف التسويقية والإدارية والتمويلية			(××)
صافي ربح (أو خسارة) قبل الضريبة			××
يطرح: الضريبة (تحتسب الضريبة في حالة تحقيق الربح فقط)			(××)
صافي الربح			××

*** قائمة حقوق المالكين**

تظهر قائمة حقوق المالكين التغير الذي طرأ على رأس المال من زيادة ونقص خلال العام ، إذ يزداد بالأرباح والإضافات ويقل بالخسائر والتخفيض والمسحوبات الشخصية التي يقوم بها صاحب المشروع ، وفيما يلي نموذج لهذه القائمة:

شركة ...

قائمة حقوق المالكين للسنة المنتهية في ١٢/٣١/ ٢٠

البيان	جزئي	كلي
رأس المال (في بداية العام) ١/١/ ٢٠		××
يضاف:		
الأرباح		××
الإضافات على رأس المال		××
يطرح:		
الخسائر		(××)
التخفيض في رأس المال		(××)
المسحوبات الشخصية		(××)
رأس المال (في نهاية العام) ١٢/٣١/ ٢٠		××

*** قائمة التدفق النقدي**

ويبين فيها المقبوضات والمدفوعات النقدية للأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية لتعطي صورة عن المركز النقدي للمنشأة أو للمشروع ، وتعد حسب معايير المحاسبة الدولية وفق طرقتين مباشرة (ويتم فيها تعديل كل بند من بنود قائمة الدخل (الإيرادات والمصروفات) وفقاً للأساس النقدي بدلاً من أساس الاستحقاق) أو غير مباشرة (وتبدأ بتعديل رقم صافي الربح المحاسبي المعد وفقاً لأساس الاستحقاق ضمن الدخل وذلك عن طريق إضافة أو طرح البنود التي لا يترتب تدفق نقدي "مثل الاندثار") ، وقد أشار المعيار رقم (٧) المعدل الصادر عن اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة ضمناً أفضلية الطريقة المباشرة وفيما يلي نموذج مبسط لها:

شركة ...

قائمة التدفق النقدي للسنة المنتهية في ١٢/٣١/ ٢٠

البيان	جزئي	كلي
التدفق النقدي من العمليات التشغيلية		
المقبوضات (من العملاء ، ..الخ)	××	
المدفوعات (مصاريف ، رواتب ، للدائنين..الخ)	(××)	
صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية		××
التدفق النقدي من العمليات الاستثمارية		
المقبوضات (بيع مبنى ، ألآت ، بيع استثمارات ..الخ)	××	
المدفوعات (شراء مبنى ، شراء استثمارات ..الخ)	(××)	
صافي التدفق النقدي من العمليات الاستثمارية		××
التدفق النقدي من العمليات التمويلية		
المقبوضات(زيادة رأس المال "إصدار أسهم"، قروض..الخ)	××	
المدفوعات (المسحوبات ، تخفيض رأس المال ، تسديد قروض طويلة الأجل ، توزيعات أرباح نقدية ..الخ)	(××)	
صافي النقد من العمليات الاستثمارية		××
صافي الزيادة في النقد		××
رصيد النقد في ١/١		××
رصيد النقد في ١٢/٣١		××

ملاحظة: يمكن تحديد صافي رأس المال العامل من خلال حاصل الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة.

* قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)

إن الميزانية العمومية أو قائمة المركز المالي هي أيضاً ليست وإنما هي تقرير أو كشف أو قائمة على شكل حساب أو على شكل تقرير يبدأ بالموجودات في الأعلى وينتهي بالمطلوبات ورأس المال ، وذلك بأرصدة الحسابات المفتوحة (غير المغلقة) للموجودات والمطلوبات ورأس المال (حقوق الملكية) لتصوير الوضع المالي للمشروع في لحظة زمنية معينة (تاريخ إعداد الميزانية) وهو تاريخ يتميز بتوفر كافة البيانات اللازمة لإعداد هذه القائمة ، ويمكن إيجاز أهم أهداف الميزانية العمومية بما يلي:

١- بيان صافي حقوق مالك المشروع أو أصحاب المشروع من مساهمين ومستثمرين.

٢- بيان لمركز المالي للمشروع استجابة لحاجات المقرضين والدائنين.

٣- إعطاء صورة عن طاقات المشروع (الموجودات) ومصادرها (المطلوبات).

وتعد الميزانية العمومية وفقاً لأشكال مختلفة يتم على أساسها تبويب عناصر أو بنود الميزانية حيث يختلف هذا التبويب باختلاف طبيعة نشاط المشروع ، فالمشروع أو المنشأة الصناعية تبدأ بالموجودات الثابتة وثم الموجودات المتداولة وضمن الموجودات الثابتة تبدأ بالأكثر ثباتاً أو أطول مدة وهكذا تنتهي بالأكثر سيولة أو نقدية أما النشاط التجاري تبدأ الميزانية العمومية بالموجودات المتداولة وتنتهي بالثابتة والبدء يكون بالبنود الأكثر سيولة ، وتنتهي بالموجودات الأقل سيولة ، أي عكس الصناعية ، وفيما يلي نموذج للميزانية العمومية لمشروع تجاري:

الموجودات ميزانية عمومية (قائمة مركز مالي) في ١٢/٣١/ ٢٠

		المطلوبات ورأس المال	
أ- الموجودات المتداولة	××	أ- المطلوبات المتداولة	××
بضاعة ١٢/٣١		أوراق دفع(أ.د)	
الصندوق		دائنون	
المصرف		المصرف(سحب على المكشوف)	
المدينون		ب-المطلوبات طويلة الأجل	××
أوراق قبض(أ.ق)		القروض والسندات	
استثمارات مالية(أسهم وسندات)		ج- المطلوبات الأخرى	××
ب- الموجودات الثابتة	××	مصروفات مستحقة	
أراضي		إيرادات مستلمة مقدماً	
مباني			
أثاث			
سيارات		د- حقوق الملكية(رأس المال)	
ج- موجودات غير ملموسة	××	رأس المال	
شهرة المحل		+ صافي الربح (- الخسائر)	
براءة الاختراع		- المسحوبات الشخصية	
العلامة التجارية		صافي رأس المال	××
د- موجودات أخرى	××		
مصروفات مدفوعة مقدماً			
إيرادات مستحقة			
نفقات التأسيس			
أجمالي الموجودات	××××	أجمالي المطلوبات ورأس المال	××××

ويمكن أن تعد الميزانية العمومية كتقرير وكما يلي:

كشف الميزانية العمومية لمشروع ... كما هي عليه في ١٢/٣١/ ٢٠

أ- الموجودات المتداولة	**××**
بضاعة ١٢/٣١	
الصندوق	
المصرف	
المدينون	
أوراق قبض(أ.ق)	
استثمارات مالية(أسهم	
وسندات)	
ب- الموجودات الثابتة	**××**
أراضي	
مباني	
أثاث	
سيارات	
ج- موجودات غير ملموسة	**××**
شهرة المحل	
براءة الاختراع	
العلامة التجارية	
د- موجودات أخرى	**××**
مصروفات مدفوعة مقدماً	
إيرادات مستحقة	
نفقات التأسيس	

أجمالي الموجودات		××××
أ- المطلوبات المتداولة	××	
أوراق دفع(أ.د)		
دائنون		
المصرف(سحب على المكشوف)		
ب-المطلوبات طويلة الأجل	××	
القروض والسندات		
ج- المطلوبات الأخرى	××	
مصروفات مستحقة		
إيرادات مستلمة مقدماً		
د- حقوق الملكية(رأس المال)		
رأس المال		
+ صافي الربح		
- المسحوبات الشخصية		
صافي رأس المال	××	
أجمالي المطلوبات ورأس المال		××××

غلق الدفاتر وفتحها

بعد الانتهاء السنة المالية وإعداد القوائم المالية ولأغراض رقابية وإجراء المطابقات يقوم المشروع إما بغلق أرصدة الدفاتر ومن ثم فتحها في بداية السنة الجديدة أم يتم نقل أرصدة الحسابات الباقية في دفتر الأستاذ العام في نهاية السنة إلى دفتر أستاذ عام السنة الجديدة. وكما يلي:

١- طريقة قفل الحسابات

بموجب هذه الطريقة يتم في نهاية العام:

أ- غلق الدفاتر: إقفال جميع حسابات الموجودات والمطلوبات ورأس المال ، وذلك بجعل حسابات الموجودات في الجانب الدائن من القيد وحساب المطلوبات ورأس المال في الجانب المدين من القيد. وكما يلي:

××	من حـ/ رأس المال
××	من حـ/ الدائنون
××	من حـ/
××	من حـ/
	×× إلى حـ/ الأراضي
	×× إلى حـ/ المباني
	×× إلى حـ/ الأثاث
	×× إلى حـ/

×× إلى حـ/
قفل الحسابات الموجودات في حسابات المطلوبات ورأس المال

ب- فتح الفاتر: ويقوم المشروع بعمل القيد الافتتاحي ، وكما يلي:

×× من حـ/ أراضي
×× من حـ/ المباني
×× من حـ/
×× من حـ/
×× إلى حـ/ رأس المال
×× إلى حـ/ الدائنون
×× إلى حـ/
×× إلى حـ/
×× إلى حـ/
إثبات القيد الافتتاحي

٢- طريقة نقل الأرصدة

أي يتم نقل أرصدة الحسابات الباقية في دفتر الأستاذ العام في نهاية السنة إلى دفتر أستاذ عام السنة الجديدة. وبذلك لا يتم إجراء قيود قفل أو فتح.

ملاحظة: وقد يقوم المحاسبين في عمل قيد افتتاحي في بداية السنة المالية الجديدة سواء تم إثبات قيد غلق بالأرصدة أم لم يتم ذلك ، وهو ما سيتم اعتماده في المعالجات المحاسبية في هذا المنهج.

القيود العكسية

يتم إثبات القيود العكسية عادة في بداية السنة المالية التالية ، وإجراء هذه القيود ليس إلزامياً وإنما هي إجراء اختياري هدفه تبسيط المقبوضات والمدفوعات التي تتم في الفترة المالية التالية.

وتجري القيود العكسية لقيود التسوية (المستحقات والمقدمات) بجعل الطرف المدين في قيد التسوية دائناً والطرف الدائن مديناً: وفيما يلي نموذج لقيد عكسي للرواتب المدفوعة مقدماً:

- قيد عكسي : في ١/١

×× من حـ/ الرواتب
×× إلى حـ/الرواتب المدفوعة مقدماً
قيد عكسي لقيد التسوية للرواتب المدفوعة مقدماً

مثال ١:

فيما يلي ميزان المراجعة بالأرصدة لشركة تكريت التجارية في ٢٠٠٩/١٢/٣١:

المدين	الدائن	أسم الحساب
٣٠٠٠٠٠		الصندوق
٤٠٠٠٠		المدينون

٥٠٠٠٠٠		بضاعة ٢٠٠٩/١/١
١٠٠٠٠٠		أثاث
٣٠٠٠٠٠		مباني
٢٠٠٠٠		الرواتب
	٢٠٠٠٠	مخصص اندثار مباني
	١٥٠٠٠	٢٠٠٨/١٢/٣١
	٦٥٠٠٠٠	مخصص اندثار أثاث
١٥٠٠٠		٢٠٠٨/١٢/٣١
٣٠٠٠٠٠		المبيعات
٣٥٠٠٠		مردودات المبيعات
	٦٠٠٠٠	المشتريات
٤٠٠٠		أجور الماء والهاتف والكهرباء
	٧٥٠٠٠	إيراد عقار
	٧٩٤٠٠٠	حساب معلق
		الدائنون
		رأس المال
١٦١٤٠٠٠	١٦١٤٠٠٠	المجموع

وعند التدقيق وجد أن سبب ظهور الحساب المعلق هو خطأ في إثبات قيد الرواتب.

المطلوب:

أولاً: إثبات قيود التسوية إذا علمت أن الراتب الشهري هو ٢٥٠٠ دينار وإيراد العقار هو لثلاث سنوات ، وتحتسب الشركة اندثاراً سنوياً قدره ١٠% على الموجودات الثابتة ، علماً أنه تم شراء نصف الأثاث في ٢٠٠٩/٧/١.

ثانياً: إعداد ميزان المراجعة المعدل بالأرصدة.

ثالثاً: إثبات قيود القفل وتصوير حساب المتاجرة والأرباح والخسائر. علماً أن قيمة بضاعة أخر المدة بمقدار ٢٥٠٠٠٠ دينار

رابعاً: ١- تصوير الميزانية العمومية ، ٢- قائمة الدخل ، ٣- قائمة حقوق المالكين ، ٤- قائمة التدفقات النقدية إذا علمت أن صافي التدفقات للأنشطة التشغيلية ٤٠٠٠٠ دينار ، وللاستثمارية ٦٠٠٠٠ دينار ، والتمويلية (١٠٠٠٠) دينار ، وأن رصيد الصندوق في ٢٠٠٩/١/١ هو ٢١٠٠٠٠ دينار.

خامساً: إثبات قيود غلق الدفاتر في ٢٠٠٩/١٢/٣١ ،والافتتاحي والعكسي في ٢٠١٠/١/١.

<u>الحل:</u>

أولاً: قيود التسوية:

- قفل حساب المعلق

٤٠٠٠		من حـ/ الرواتب
	٤٠٠٠	إلى حـ/ حساب معلق
		إلغاء الحساب المعلق

- تسوية الرواتب:

٢٥٠٠ × ١٢ = ٣٠٠٠٠ دينار نصيب السنة الحقيقي من الرواتب.

٣٠٠٠٠ – (٢٠٠٠٠ + ٤٠٠٠) =٦٠٠٠ دينار رواتب مستحقة.

-قيد التسوية للرواتب

٦٠٠٠	من حـ/ الرواتب	
	٦٠٠٠ إلى حـ/ رواتب مستحقة	

إثبات قيد التسوية للرواتب

- تسوية إيراد العقار

٦٠٠٠٠ ÷ ٣ = ٢٠٠٠٠ دينار نصيب السنة الحالية.

٦٠٠٠٠ ــ ٢٠٠٠٠ = ٤٠٠٠٠ دينار إيراد عقار مستلم مقدماً.

-قيد التسوية لإيراد العقار

٤٠٠٠٠	من حـ/ إيراد عقار	
	٤٠٠٠٠ إلى حـ/ إيراد عقار مستلم مقدماً	

إثبات قيد التسوية لإيراد عقار

- تسوية الموجودات الثابتة:

اندثار المباني = ٣٠٠٠٠٠ × ١٠% × ١ = ٣٠٠٠٠ دينار.

- قيد اندثار المباني:

٣٠٠٠٠	من حـ/ اندثار المباني	
	٣٠٠٠٠ إلى حـ/ مخصص اندثار مباني	

اندثار المباني

اندثار الأثاث:

١٠٠٠٠٠ ÷٢= ٥٠٠٠٠ دينار نصف الأثاث.

اندثار الأثاث لسنة كاملة = ٥٠٠٠٠ × ١٠% × ١ = ٥٠٠٠ دينار.

اندثار الأثاث لنصف سنة = ٥٠٠٠٠ × ١٠% × ١٢\٦ = ٢٥٠٠ دينار.

اندثار الأثاث الكلي = ٥٠٠٠ = ٢٥٠٠ = ٧٥٠٠ دينار.

- قيد اندثار الأثاث:

٧٥٠٠	من حـ/ اندثار الأثاث	
	٧٥٠٠ إلى حـ/ مخصص اندثار أثاث	

اندثار الأثاث

ثانياً: إعداد ميزان المراجعة المعدل بالأرصدة.

ميزان المراجعة المعدل بالأرصدة لشركة تكريت التجارية في ٢٠٠٩/١٢/٣١:

المدين	الدائن	أسم الحساب
٣٠٠٠٠٠		الصندوق
٤٠٠٠٠		المدينون
٥٠٠٠٠٠		بضاعة ٢٠٠٩/١/١
١٠٠٠٠٠		أثاث
٣٠٠٠٠٠		مباني

الرواتب		٣٠٠٠٠
مخصص اندثار مباني	٥٠٠٠٠	
٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٢٥٠٠	
مخصص اندثار أثاث		٣٠٠٠٠
٢٠٠٩/١٢/٣١		٧٥٠٠
اندثار مباني	٦٥٠٠٠٠	
اندثار أثاث		١٥٠٠٠
المبيعات		٣٠٠٠٠٠
مردودات المبيعات		٣٥٠٠٠
المشتريات	٢٠٠٠٠	
أجور الماء والهاتف والكهرباء	٦٠٠٠	
إيراد عقار	٤٠٠٠٠	
رواتب مستحقة	٧٥٠٠٠	
إيراد عقار مستلم مقدماً	٧٩٤٠٠٠	
الدائنون		
رأس المال		
المجموع	١٦٥٧٥٠٠	١٦٥٧٥٠٠

ثالثاً: إثبات قيود القفل وتصوير حساب المتاجرة والأرباح والخسائر علماً أن قيمة بضاعة أخر المدة بمقدار ٢٥٠٠٠٠ دينار.

القفل في الجانب الأيمن لحساب المتاجرة (الحسابات التي تمثل تكلفة البضاعة):

٨١٥٠٠٠ **من حـ/ المتاجرة**
٥٠٠٠٠٠ إلى حـ/ بضاعة أول المدة
٣٠٠٠٠٠ إلى حـ/ المشتريات
١٥٠٠٠ إلى حـ/ مردودات المبيعات
قفل الحسابات المتعلقة بالجانب المدين لحساب المتاجرة

- القفل في الجانب الأيسر لحساب المتاجرة (حسابات لها علاقة بالمبيعات):

٦٥٠٠٠٠ **من حـ/ المبيعات**
٦٥٠٠٠٠ إلى حـ/ المتاجرة
قفل الحسابات المتعلقة بالجانب الدائن لحساب المتاجرة

- جرد بضاعة أخر المدة وإثباتها:

٢٥٠٠٠٠ **من حـ/ بضاعة أخر المدة (١٢/٣١)**
٢٥٠٠٠٠ إلى حـ/ المتاجرة
إثبات بضاعة أخر المدة

حـ/ المتاجرة

٥٠٠٠٠٠	بضاعة أول المدة	٢٥٠٠٠٠	بضاعة أخر المدة

٣٠٠٠٠٠	المشتريات	٦٥٠٠٠٠	المبيعات
١٥٠٠٠	مردودات المبيعات		
٨٥٠٠٠	مجمل ربح (يقفل في أ.خ)		
٩٠٠٠٠٠	المجموع	٩٠٠٠٠٠	المجموع

- إقفال حساب المتاجرة
- كان رصيد المتاجرة دائناً (مجمل ربح)

٨٥٠٠٠ من حـ/ المتاجرة
٨٥٠٠٠ إلى حـ/ أ.خ
قفل رصيد حساب المتاجرة الدائن (مجمل ربح)

-القفل في الجانب الأيمن لحساب الأرباح والخسائر (الخسائر والمصروفات الأخرى الحسابات المتعلقة بالنفقات الإدارية والعمومية أو النفقات التمويلية):

١٠٢٥٠٠ من حـ/ الأرباح والخسائر
٣٥٠٠٠ إلى حـ/ أجور الماء والهاتف والكهرباء
٣٠٠٠٠ إلى حـ/ الرواتب
٣٠٠٠٠ إلى حـ/ اندثار المباني
٧٥٠٠ إلى حـ/ اندثار الأثاث
قفل الحسابات المتعلقة بالجانب المدين لحساب الأرباح والخسائر

٤- القفل في الجانب الأيسر لحساب الأرباح والخسائر (حسابات لها علاقة بالمبيعات):

٢٠٠٠٠ من حـ/ إيراد عقار
٢٠٠٠٠ إلى حـ/ الأرباح والخسائر
قفل الحسابات المتعلقة بالجانب الدائن لحساب الأرباح والخسائر

حـ/ الأرباح والخسائر

٣٥٠٠٠	أجور الماء والهاتف والكهرباء	٨٥٠٠٠	حـ/ المتاجرة (مجمل ربح)
٣٠٠٠٠	الرواتب	٢٠٠٠٠	إيراد عقار
٣٠٠٠٠	اندثار المباني		
٧٥٠٠	اندثار الأثاث		
٢٥٠٠	صافي ربح		

١٠٥٠٠٠	المجموع	١٠٥٠٠٠	المجموع

- إقفال حساب الأرباح والخسائر
- إذا كان رصيد الأرباح والخسائر دائناً (صافي ربح)

٢٥٠٠ من حـ/ الأرباح والخسائر
٢٥٠٠ إلى حـ/ رأس المال
قفل رصيد حساب الأرباح والخسائر الدائن (صافي ربح)

رابعاً:
١- تصوير الميزانية العمومية.
شركة تكريت التجارية
الموجودات الميزانية العمومية كما هي عليه في ٢٠٠٩/١٢/٣١ المطلوبات ورأس المال

أ- الموجودات المتداولة		أ- المطلوبات المتداولة	
بضاعة ١٢/٣١	٢٥٠٠٠٠	دائنون	٧٥٠٠٠
الصندوق	٣٠٠٠٠٠	مجموع المطلوبات المتداولة	٧٥٠٠٠
المدينون	٤٠٠٠٠	ب- المطلوبات الأخرى	
مجموع الموجودات المتداولة	٥٩٠٠٠٠	رواتب مستحقة	٦٠٠٠
		إيراد عقار مستلمة مقدماً	٤٠٠٠٠
ب- الموجودات الثابتة		مجموع المطلوبات الأخرى	٤٦٠٠٠
		د- حقوق الملكية(رأس المال)	
مباني	٣٠٠٠٠٠	رأس المال	٧٩٦٥٠٠
- مخصص	(٥٠٠٠٠)		
الصافي	٢٥٠٠٠٠		
أثاث	١٠٠٠٠٠		
- مخصص	(٢٢٥٠٠)		
الصافي	٧٧٥٠٠		
مجموع الموجودات الثابتة	٣٢٧٥٠٠		

أجمالي الموجودات	٩١٧٥٠٠	أجمالي المطلوبات ورأس المال	٩١٧٥٠٠

٢- قائمة الدخل.

شركة تكريت التجارية

قائمة الدخل للسنة المنتهية في ٢٠٠٩/١٢/٣١

البيان	فرعي	جزئي	كلي
إجمالي المبيعات		٦٥٠٠٠٠	
- مردودات المبيعات		(١٥٠٠٠٠)	
صافي المبيعات			٦٣٥٠٠٠
بضاعة أول المدة		٥٠٠٠٠٠	
المشتريات	٣٠٠٠٠٠		
مصاريف المشتريات	.		
أجمالي المشتريات	٣٠٠٠٠٠		
- مردودات ومسموحات المشتريات والخصم المكتسب	(٠)		
صافي المشتريات		٣٠٠٠٠٠	
البضاعة المعدة للبيع		٨٠٠٠٠٠	
- بضاعة أخر المدة		(٢٥٠٠٠٠)	
تكلفة البضاعة المباعة			(٥٥٠٠٠٠)
مجمل ربح			٨٥٠٠٠

يطرح: المصاريف العمومية والإدارية والتسويقية (التشغيلية)			
مصاريف البيع والتوزيع		٠	
مصاريف عمومية وإدارية			
الرواتب والأجور	٣٠٠٠٠		
الاندثار	٣٧٥٠٠		
أجور الماء والكهرباء والهاتف	٣٥٠٠٠		
مجموع مصاريف عمومية وإدارية		١٠٢٥٠٠	
مجموع المصاريف التشغيلية			(١٠٢٥٠٠)
صافي خسارة التشغيلي			(١٧٥٠٠)
إيرادات والمصروفات الأخرى			
يضاف إيرادات أو أرباح أخرى عرضية			
إيراد عقار		٢٠٠٠٠	
مجمع الإيرادات			٢٠٠٠٠
يطرح: مصروفات وخسائر أخرى(عرضية أو ثانوية)			
أجمالي المصاريف التسويقية والإدارية والتمويلية			(٠)
صافي ربح (أو خسارة) قبل الضريبة			٢٥٠٠
يطرح: الضريبة (تحتسب الضريبة في حالة تحقيق الربح فقط)			(٠)
صافي الربح			٢٥٠٠

٣- قائمة حقوق المالكين.

شركة تكريت التجارية
قائمة حقوق المالكين للسنة المنتهية في ٢٠٠٩/١٢/٣١

البيان	جزئي	كلي
رأس المال (في بداية العام) ١/١/ ٢٠		٧٩٤٠٠٠
يضاف:		
الأرباح		٢٥٠٠
رأس المال (في نهاية العام) ١٢/٣١/ ٢٠		٧٩٦٥٠٠

٤- قائمة التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة).

شركة ...

قائمة التدفق النقدي للسنة المنتهية في ١٢/٣١/ ٢٠

البيان	جزئي	كلي
صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية		٤٠٠٠٠
صافي التدفق النقدي من العمليات الاستثمارية		٦٠٠٠٠
صافي النقد من العمليات الاستثمارية		(١٠٠٠٠)
صافي الزيادة في النقد		٩٠٠٠٠
رصيد النقد في ١/١		٢١٠٠٠٠
رصيد النقد في ١٢/٣١		٣٠٠٠٠٠

خامساً: إثبات قيود غلق الدفاتر في ٢٠٠٩/١٢/٣١ ،والافتتاحي والعكسي في ٢٠١٠/١/١.

- قيود غلق الدفاتر في ٢٠٠٩/١٢/٣١

٧٩٦٥٠٠	من حـ/ رأس المال	
٧٥٠٠٠	من حـ/ الدائنون	
٦٠٠٠	من حـ/ رواتب مستحقة	
٤٠٠٠٠	من حـ/ إيراد عقار مستلم مقدماً	
٥٠٠٠٠	من حـ/ مخصص اندثار المباني	
٢٢٥٠٠	من حـ/ مخصص اندثار الأثاث	
	٣٠٠٠٠٠ إلى حـ/ المباني	
	١٠٠٠٠٠ إلى حـ/ الأثاث	
	٢٥٠٠٠٠ إلى حـ/ البضاعة	
	٣٠٠٠٠٠ إلى حـ/ الصندوق	
	٤٠٠٠٠ إلى حـ/ المدينون	

قفل الحسابات الموجودات في حسابات المطلوبات ورأس المال

- القيد الافتتاحي في ٢٠٠٩/١٢/٣١:

٣٠٠٠٠٠	من حـ/ المباني	
١٠٠٠٠٠	من حـ/ الأثاث	
٢٥٠٠٠٠	من حـ/ البضاعة	
٣٠٠٠٠٠	من حـ/ الصندوق	
٤٠٠٠٠	من حـ/ المدينون	
	٧٩٦٥٠٠ إلى حـ/ رأس المال	
	٧٥٠٠٠ إلى حـ/ الدائنون	
	٦٠٠٠ إلى حـ/ رواتب مستحقة	
	٤٠٠٠٠ إلى حـ/ إيراد عقار مستلم مقدماً	

٥٠٠٠٠ إلى حـ/ مخصص اندثار المباني
٢٢٥٠٠ إلى حـ/ مخصص اندثار الأثاث
إثبات القيد الافتتاحي

- القيد العكسي في ٢٠١٠/١/١
- الرواتب المستحقة
٦٠٠٠ من حـ/ رواتب مستحقة
٦٠٠٠ إلى حـ/ رواتب
القيد العكسي للرواتب المستحقة

- إيراد عقار مستلم مقدماً
٤٠٠٠٠ من حـ/ إيراد عقار مستلم مقدماً
٣٠٠٠٠٠ إلى حـ/ إيراد عقار
القيد العكسي لإيراد عقار مستلم مقدماً

أسئلة الفصل العاشر

س١/ عرف ما يلي:
الحسابات الختامية ، حساب المتاجرة ، حساب الأرباح والخسائر ، قائمة الدخل ، قائمة حقوق المالكين ، قائمة التدفق النقدي ، غلق الدفاتر ، القيد الافتتاحي ، القيد العكسي.

س٢/ قارن بين :
١- الحسابات والقوائم الختامية في كل من المشاريع الخدمية ولتجارية والصناعية.
٢- قائمة الدخل ذات الخطوة الواحدة وقائمة الدخل الخطوات المتعددة.
٣- مفهوم الدخل من الناحية الاقتصادية ومن الناحية المحاسبية.

س٣/ أجب عن ما يأتي:
١- أهداف إعداد الميزانية العمومية.
٢- طرق إعداد قائمة التدفق النقدي.
٣- الطرق الممكنة لقفل حساب الأرباح والخسائر.

س٤/أختر الإجابة أو الإجابات الصحيحة:
١- يتم التوصل إلى مجمل الربح (الخسارة) في كل من:
أ- المشروع الخدمي ب- المشروع التجاري
ج- المشروع الصناعي د- في جميع المشاريع على اختلاف أنشطتها

٢- يتم إثبات قيد غلق الدفاتر في:
أ- في بداية السنة المالية ب- في نهاية السنة المالية
ج- يمكن في بداية أو نهاية السنة د- يمكن عدم إثباته في بداية ونهاية السنة

٣- يثبت القيد العكسي في:

أ- في بداية السنة المالية ب- في نهاية السنة المالية
ج- يمكن في بداية أو نهاية السنة د- يمكن عدم إثباته في بداية ونهاية السنة

٤- يثبت القيد العكسي لحسابات:
أ- المستحقات ب- المقدمات
ج- المستحقات والمقدمات د- الاسمية

٥- يتم الحكم على مدى قوة المركز النقدي للمشروع من خلال قائمة:
أ- الدخل ب- المركز المالي
ج- حقوق المالكين د- التدفقات النقدية

٦- يتم تحديد صافي رأس المال العامل من خلال الفرق ما بين:
أ- الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة ب- الموجودات الثابتة والمطلوبات طويلة الأجل
ج- الموجودات المتداولة والمطلوبات طويلة الأجل د- الموجودات الثابتة والمطلوبات المتداولة

س٥/ فيما يلي ميزان المراجعة بالأرصدة (المبالغ بالآلف الدنانير) لشركة سامر التجارية في ٢٠١١/١٢/٣١:

المدين	الدائن	أسم الحساب
٥٠٠٠٠		الصندوق
٣٠٠٠		المدينون
٤٤٠٠٠		بضاعة ١/١
١١٠٠٠٠		استثمارات مالية/أسهم مدينة العاب
٢٠٠٠٠		تكريت
٩٠٠٠٠		أثاث
	٨٠٠٠٠	أراضي
	٤٠٠٠	الدائنون
٢٠٠٠		مردودات المشتريات
	٨٥٠٠٠٠	رواتب
٧٠٠٠		المبيعات
٦٠٠٠٠		مسموحات المبيعات
٨٠٠٠		المشتريات
٧٠٠٠		الخصم المسموح به
	١٢٠٠٠	أجور الماء والكهرباء

١٠٠٠	؟؟	فوائد دائنة خسائر بيع موجودات ثابتة رأس المال
؟؟	؟؟	المجموع

المطلوب:

أولاً: إثبات قيود التسوية إذا علمت أن الراتب الشهري هو ١٠٠ دينار والفوائد الدائنة هي لسنتين ، هذا وتحتسب الشركة اندثاراً سنوياً قدره ١٠% على الموجودات الثابتة والمشتراة في ١/١ من نفس السنة ، أن هناك ٢٠٠٠ دينار من أجور الماء والكهرباء تخص ٢٠١١ لم تثبت.

ثانياً: إعداد ميزان المراجعة المعدل بالأرصدة.

ثالثاً: إثبات قيود القفل وتصوير حساب المتاجرة والأرباح والخسائر. علماً أن قيمة بضاعة أخر المدة بمقدار ٤٠٠٠٠٠ دينار

رابعاً: ١- تصوير الميزانية العمومية ، ٢- قائمة الدخل ، ٣- قائمة حقوق المالكين ،٤-قائمة التدفق النقدي (الطريقة المباشرة) إذا علمت أن صافي التدفقات للأنشطة التشغيلية ٩٠٠٠ دينار ، وللاستثمارية ٤٠٠٠ دينار ، والتمويلية ٢٠٠٠ دينار.

خامساً: إثبات قيود غلق الدفاتر في ٢٠١١/١٢/٣١ ،والافتتاحي والعكسي في ٢٠١٢/١/١.

ال